افصاح شرح انوار المصباح

شیخ بستانه ۹۹۸ تألیفی

مؤلفی مخدوم مصطفی افندیه ۱۰۰۷

تاریخنده وارلمشدر

نه خطا شرح مؤلف

الإفصاح شرح أنوار المصابيح

شيخ بستان ۹۹۸ تأليفى

مؤلفك مخدومى مصطفى افندينك ۱۰۰۷

تاريخنده يازلمشدر

بخط نفس المؤلف

من نعم الله ... العبد ... عبد القادر ... و انا ...

كتاب مصباح شرح ...

سنه ثمان عشره و الف محرم الحرام ... يوم احد در قطب العارفين ... مؤلف هذا الكتاب ... بود ...

[illegible]

... حامد ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل لكل مساء صباحا • وجعل الشمس ضياء
ومصباحا • والصلوة على نبيه محمد الذي جعله لفتح
مغاليق الكفر مفتاحا • وعلى آله واصحابه الذين آمنوا
فافلحوا افلاحا • وبعد فقد كان لي بلطف الله تعالى
وفضله ابنان حريصان من اوان صباهما •
يسر الله مناهما • على تعلم العلوم • وتحصيل الفنون
فعلمتهما علم اللغة والتصريف ثم رجعنا الى تعليم علم النحو
فلما انتهينا الى قراءة كتاب المصباح • افدتهما ما
هو غير مذكور في الضوء والافتتاح • فالتمس مني ابناي ان
اشرح لهما هذا الكتاب • واودع فيه فوايد نافعة
للطلاب • بموهبة الجواد الوهاب • ظنا منهما انهما لا
يعرفان ماهرا • واستنبطا استاذا ماهرا • كما يقال ان

ان كل احد يظن اباه خضرا • فسوفتهما بالعلل وعسى مع كل
صباح ومساء • علما مني بقلة بضاعتي • وظنا بعدم
استطاعتي • وكلما زدتهما مطلا وتسويفا • زادا طلبا
وتشويقا • فلم اجد بدا من اسعاف مسئولهما • وايتاء مطلوبهما
فشرعت في تاليف هذا الشرح بالعجز والقصور • بعد
ما استخرت الله طلبا لخير الامور • وسائلا عنه الهداية
وشرح الصدور • فانه مجيب السائلين • ومعطي العاملين
وسميت كتابي بالافصاح عن انوار المصباح • اقول
ذكر المصنف رحمه الله في ابتداء كتابه البسملة والحمدلة والتصلية
اداء للواجب عليه ثم بين غرض التاليف وقسم
كتابه وعد فصوله وابوابه عملا بالجائزة فقال بسم الله
الرحمن الرحيم ثم قال اما بعد حمد الله واكثر ما كتبت •
في هذا الشرح نقلته من الكتب المتداولة • والزبر المعتبرة •
قدر ما وجدته وصرحت باسم الكتاب المنقول عنه للتعهد على
قولي • ولئلا يتشاءم الظن بي • وان لم اجد فيهما فكتبت

مقدار ما ادركه فهمي وادى اليه ذهني والمسئول من الناظرين
اليه اذا اطلعوا على خطاء والزلل اصلحوا ببنان الكرم
والحلم فان الانسان محل الخطاء والنسيان والله الموفق
على سبيل الصواب واليه المرجع والمآب في القاموس
امّا حرف ابتداء وتبدل ميمها الاولى ياء استثقالا للتضعيف
كقول عمرو بن ربيعة رأت رجلا ايما اذا الشمس عارضت
فيضحى وايما بالعشي فيخصر وهي حرف للشرط فاما الذين
امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم وللتفصيل وهو غالب
احوالها ومنه اما السفينة فكانت لمساكين واما الغلام
واما الجدار الآية وللتوكيد اما زيد فذاهب اذا اردت انه
ذاهب لا محالة وانه منه عزيمة انتهى وفي الرضي شرح الكافية
اعلم ان اما موضوعة لمعنيين للتفصيل مجملا نحو قولك هؤلاء
فضلاء اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر
ما تقصده وكاستلزام شيء لشيء اي ان ما بعد اما شيء
يلزمه حكم من الاحكام ومن ثمة قيل ان فيه معنى الشرط

لان معنى

لان معنى الشرط ايضا هو استلزام الشرط الجزاء والمعنى الثاني
اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع استعمالها بخلاف
معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه واما بيان معنى الشرط فيها
فبان نقول هي حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها لكثرة
استعمالها في الكلام ولكونها في الاكثر موضوعة للتفصيل
وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه
واما عمرو فمتكلم فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا
وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي وذلك
انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد
المتكلم مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام
تقرير ذلك ان اصل اما زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد
قائم بمعنى ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء يقع قيام
زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع
قيامه وحصوله لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت
الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء فيها ثم لما كان الغرض

الكلي من بين الملازمة المذكورة بين الشرط والجزاء لزوم
القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من
شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم
وبقي الفاء بين المبتدا والخبر لان فاء السببية ما بعدها
لازم لما قبلها فحصل غرض الكلي وهو لزوم القيام لزيد
فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين
انه حصل لهم من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه
شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف الكلام بحذف
الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو الملزوم حقيقة
في قصد المتكلم مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط واما
سيبويه فقوله اما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد
منطلق فليس لان اما بمعنى مهما يكن وكيف وهي حرف
ومهما اسم بل قصد الى المعنى البحت لا ان معنى مهما يكن
من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق
البتة وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك

البحت بالباء الموحدة والحاء المهملة بمعنى الخالص والصرف م

فكبر

فكبر وثيابك فطهر والرجز وما قبلها منصوب به
او بمفسر به فلا يقال زيداً فضربت ولا زيداً فضربته
بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة
وانما جاز تقدير اما بالقيد المذكور لان الامر للالزام
الفعل لفاعله والنهي للالزام ترك الفعل لفاعله
فتناسبا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك
بان تقدر اما قبل المنصوب وتدخل فاءها على الامر و
النهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا
انتهى كلام الرضي وذكر في التحقيق ويستعمل اما في الكلام
لتفصيل اجمال على طريق الاستيناف كقولك جاءني القوم
اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه
ولاستيناف كلام من غير سبق اجمال كاما المذكورة في اوائل
الكتب وقيل اول من تكلم بجنس الكلمة وفصل بها
بين كلامين داود النبي عم وهو المراد بفصل الخطاب
في قوله تع وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب عند شريح

والشعبي انتهى وباقي البحث اما مذكور في شرح الديباج
فلينظر ثمة ومقصودي في هذا الشرح ان اذكر ما لم
يذكر في ساير الشروح مهما امكن وتيسر لي بعون المولى
بعد قال في الضوء وفي التحقيق بعد ظرف من الظروف الزمانية
وفي شرح الديباجة من الظروف المكانية لانه من قبيل
الجهات الست التي وضعت للمكان لكن استعير بهما
للزمان لكونه مضافا الى الزمان اذ تقديره بعد زمن
الفراغ من حمد الله وكذا قولنا جئت بعد الظهر وبعد العصر
وفي نهاية ابن الاثير بعد من ظروف المكان بابهما الاضافة انتهى ح
فاذا قطعت عنها وحذف المضاف اليه بنيت على الضم
كقبل ومثله قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد اي من
قبل الاشياء وبعدها انتهى كلامه والذي في ظني ان الاصح
كونه ظرف مكان لكونه من الجهات الست استعير للزمان
عين اضافته اليه وهو اي بعد ههنا على الظرفية منصوب ح
بأما لنيابتها عن الفعل لا بارد لانها خبر ان

في فان

في فان الولد وهي تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها لاقتضائها
صدر الكلام الذي دخل عليه حمد مجرور لاضافة بعد اليه الله
مجرور لكونه مضافا اليه لحمد وهو اسم تفرد به الباري
سبحانه يجري في وصفه مجرى الاسماء الاعلام لا شركة
فيه لاحد كذا روي عن الخليل وابن كيسان ومحمد بن
الحسن رح ولهذا اضيف الحمد اليه لانه لما كان العلم
للذات كان مستجمعا لجميع الصفات فكان اضافة الحمد الله
اضافة له الى جميع اسمائه وصفاته الا ترى ان الايمان
اختص بهذا الاسم حيث قال عم امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله مع ان الايمان بجميع الاسماء
والصفات واجب لانه مستجمع الصفات كذا في التحقيق
ثم ذكر المص صفة مدح لله تعالى فقال ذي الانعام
اي صاحبه والانعام ايصال الخير الى الغير لا لغرض
ولا لعوض دنيويا كان او اخرويا فيختص الانعام
الى الله تعالى ولا يوجد في غيره لان غير الله تعالى يطلب

في مقابلة انعامه عوضا دينويا او اخرويا وذكر ذي في الكلام
لا يكون مقصودا بالذات بل لاجل ان يجعل اسماء الاجناس
التي لا يصح حملها على الشي صفة له بواسطته فلا يقال زيد
المال او العلم او الماء بل يقال ذو المال ويقال لهذا
الحمل حمل الاشتقاق والانعام اسم جنس لا يوصف الله
ولا يحمل عليه حمل المواطاة بل حمل الاشتقاق فيقال ذو الانعام
وهو اي ذو من الاسماء الستة التي اذا اضيف الى غير يا
المتكلم يكون اعرابه بالحروف التام اي يكون نصبه
بالالف ورفعه بالواو وجره باليا كما كان المعرب
بالحركة بالفتحة والكسرة والضمة واما اذا اضيف
الى يا المتكلم يكون اعرابه تقديريا عند ابن الحاجب
كما قال في الكافية التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقا
ويكون مبنيا بناء عارضا عند المص كما قال في المبنى
ضربان لازم وعارض فبعد بيان اللازم قال والعارض
خمسة اسماء المضاف الى يا المتكلم نحو غلامي فصرح بان

المص

بان المضاف الى يا المتكلم مبني وغير يا المتكلم ثلثة اسماء
ضمير المخاطب وضمير الغايب والاسماء الظاهرة كزيد وعمرو
ورجل وفرس وغيرها فان الاسماء الظاهرة كلها غيب
لا يتغير ان يكون متكلما ولا مخاطبا وذو ههنا بالياء
لانها مجرور بكونه صفة الله ومضاف الى الانعام الذي
هو غير يا المتكلم ولا يقطع ذو عن الاضافة ولا يضاف
الى العلم والمضمر لفقدان الجنسية فيهما بل تختص اضافته
الى اسماء الاجناس واما قوله انما يعرف ذا الفضل
من الناس ذووه فشاذ لا يقاس عليه وكلمة ذو لفيف
مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وقلبت الواو
الاخيرة الفا لانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف
المقلوبة لالتقاء الساكنين من الالف والتنوين ثم
حذفت التنوين للزوم اضافتها فبقي ذو بسكون
الواو ثم اراد المص ان يذكر وصفا اخر متضمنا براعة
الاستهلال فقال جاعل النحو لكن لم يصح وقوعه صفة

بحسب اللفظ والاعراب كما شرطا النحاة التطابق بين الصفة
والموصوف في التعريف والتنكير وههنا لم توجد
المطابقة بينهما لان لفظة الجلالة معرفة لكونه علما لذات
الواجب الوجود وجاعل نكرة لانه صفة مضاف الى مفعولها
وكل صفة كذلك لا تتعرف بالاضافة ولا تتخصص بل
تبقى نكرة كما كان قبل الاضافة فيكون جاعل بدلا
من الله بدل الكل من الكل اذ التقدير آلله جاعل النحو لان النكرة
اذا ابدلت من المعرفة فنعت تلك النكرة الواقعة
بدلا احسن عند اكثر النحاة واجب عند ابن الحاجب
فههنا جاعل نكرة ولفظة الجلالة معرفة فاذا وقعت
بدلا منها وجب توصيف تلك النكرة فيكون التقدير
آلله جاعل ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فصار
وهو اكثر
كونه بدلا على الوجه الاحسن هذا حاصل ما في شرح الدباجة
النحو مجرور لاضافة جاعل اليه ومعنى النحو لغة ما قال في القاموس
النحو الطريق والجهة جمعه انحاء ونحو والقصد نحاه ينحوه

عطف على قوله الطريق

وتنحاه

وتنحاه قصده ونحا مال على احد شقيه وانحى عليه ضربا
اقبل والانتحاء اعتماد الابل في سيرها على ايسرها ونحاه
صرفه وبصره اليه وتنحوه رده وانحاه عنه عدله انتهى
وفي الاصطلاح علم باصول يعرف بها احوال الكلم
العربية من حيث الاعراب والبناء والانصراف وعدمه
وسبب وضع هذا العلم ان ابا الاسود الدؤلي سمع
قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله
فذهب ابو الاسود الى امير المؤمنين علي كرم الله وجهه
واخبره لما سمع فقال امير المؤمنين هذا الغلط لمخالطة
العجم العرب وكثرة المولدين فينا وقال علي لابي الاسود
تعليما له قسم الكلمة ثلاثة اسم وفعل وحرف فالاسم
ما انبأ عن المسمى والفعل ما انبأ عن حركة المسمى والحرف
ما اوجد معنى في غيره والفاعل مرفوع وما سواه فرع عليه
والمفعول منصوب وما سواه فرع عليه والمضاف اليه
مجرور وما سواه فرع عليه ثم قال علي لابي الاسود انح هذا

انح سالك

فلهذا سمّي هذا العلم نحواً تيمّناً بلفظ الشريف وحكي
أنّ امرأة دخلت على معاوية فقالت أنّ أبي مات
وترك لي مالاً فنهج أنّ فاستقبح معاوية ذلك فبلغ الخبر
عليّاً فأمر لأبي الأسود بوضع النحو فوضع أبو الأسود
أوّلاً باب إنّ وباب الإضافة ثمّ سمع أبو الأسود
رجلاً يقرأ إنّ الله بريء من المشركين ورسوله
بجرّ رسوله فصنّف بابي العطف والنعت ثمّ قالت
ليلة من الليالي لأبي الأسود ابنته يا أبت ما أحسنُ
السماء بالضمّ في أحسن على لفظ الاستفهام فقال لها
نجومها فقالت إنّما أتعجّب من حسنها فقال لها قولي ما أحسنَ
السماءَ وافتحي فاك فصنّف بابي التعجّب والاستفهام
وأخذ منه النحو ابناؤه وأخذ منهم (أبو الأسود) أبو إسحاق الحضرمي
وعيسى الثقفي وأبو عمرو بن العلاء وأخذ الخليل بن
أحمد من عيسى الثقفي وأخذ من الخليل سيبويه
وعلي بن حمزة الكسائي أخذ من أبي عمرو بن العلاء

ثمّ صار أهل الأدب كوفيّاً وبصريّاً فالكسائي أخذ منه الفرّاء
ومنه أبو العبّاس ومنه محمد الأنباري كلّهم كوفيّ وسيبويه
وأخذ منه الأخفش وقطرب وأخذ منه صالح والجرمي وبكر المازني
ومنهما محمد الملقّب بالمبرّد ومن المبرّد أبو إسحق الزجّاج
وأبو بكر السرّاج ومحمد بن كيسان ومنهم أبو علي النحوي وأبو سعيد
السيرافي وعلي الرمّاني ومنهما أبو علي الفارسي ومنه أبو الفتح
ابن جنّي ومنه عبد القاهر الجرجاني كلّهم بصريّ ثمّ قيل إنّما
نفع من تبعائه كذا في حاشية ابن سيد علي في الكلام
متعلّق بحاصل وفي الرضي الكلام موضوع لجنس ما يتكلّم
سواء كان بكلمة أو أكثر من كلمة وسواء كان مهملاً أو لا
وأمّا إطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلّم بكلمة كزيد
أو بكلمات غير مركّبة تركيب الإعراب كزيد وعمرو وبكر هذا
كلام غير مفيد وأمّا إطلاقه على المهمل فكقولك تكلّم فلان
بكلام لا معنى له والقول والكلام واللفظ من حيث أصل
اللغة بمعنى يطلق على كلّ حرف من حروف المعجم كان

او من حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا
لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر
الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص
بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله
وقوله انتهى والمراد من الكلام في قول المصنف جاعل النحو في الكلام
كالملح في الطعام اللفظ المركب تركيب الاعراب من العامل
والمعمول كالاسنادي والاضافي والتوصيفي وغير ذلك
تركيب الاعراب من العامل والمعمول لا نستعمل الكلمات المفردة
لان جعل النحو في الكلام كالملح في الطعام انما يكون في المركب
الذي يعتبر فيه العامل والمعمول ويعطى كل واحد منهما حقه ويفهم
معناه فيصلح الكلام بجريان قواعد النحو كما يصلح باستعمال الملح الطعام
كالملح مفعول ثان لجاعل اما الكاف وحدها ان جعلناها اي كلمة الكاف
بمعنى المثل او الجار مع المجرور ان جعلناها حرف جر
اي كائنا كالملح في الطعام متعلق بجاعل وجه الشبه اي كلمة الكاف
بين النحو والملح ان استعمال النحو في الكلام مصلح له

وترك

التشبيه عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى

مشبه — مشبه به — وجه شبه — غرض تشبيه — اداة تشبيه كاف

وترك استعماله فيه مفسد له كما ان استعمال الملح في الطعام
مصلح له وترك استعماله مفسد له لكون هذا الوجه شاملا
لطرفي المشبه والمشبه به ومن حق وجه الشبه كونه شاملا
لهما ومن هذا علم فساد قول من قال ان وجه الشبه بينهما
هو ان القليل من هذا العلم مصلح له كما ان القليل من الملح
مصلح له لا الكثير منه لان هذا الوجه مختص بالمشبه به وهو الملح
دون المشبه وهو النحو وبيان استعمال النحو في الكلام وعدم
استعماله انك اذا قلت مثلا ما احسن زيد بسكون الدال
من زيد لم يعلم انك متعجب من حسن زيد او مستفهم عنه ام
ناف لحسن من زيد فاذا قلت زيد بالجر علم انك مستفهم
اي شيء احسن من زيد واذا قلت زيدا بالنصب
علم انك متعجب من حسن زيد واذا قلت زيد بالرفع
علم انك ناف لحسن من زيد واما التمثيل بنحو جاءني زيد
ورأيت زيد ومررت بزيد بسكون الدال فيها فليس بصحيح
لانه يعلم من خصوص العامل اعراب زيد انه رفع او نصب او جر

بخلاف ما حسن زيد فيكون التمثيل كما احسن الى والصلوة
بالجر عطف على محمد اى وبعد الصلوة و[illegible] اللغة الدعاء
واذا اضيف الى الله يراد بها الرحمة والمراد بها هنا الدعاء
بالرحمة وهذا الدعاء قد اختلف فيه هل يجوز اطلاقه على غير
الانبياء ام لا والصحيح انه خاص لهم فلا يقال لغيرهم الا
ان الصلوة على آلهم عند ذكرهم جائزة بالتبع للدعاء
المأثور اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم لان ما ثبت تبعا يعطى له حكم المتبوع
لا حكم نفسه وقيل ان اصلها فى اللغة التعظيم لله تع
اى الادعية التى يراد بها تعظيم الله هو مستحقها لا يليق
باحد سواه فاما قولنا اللهم صل على محمد فمعناه عظمه
فى الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته وابقاء شريعته
وفى الآخرة بتشفيعه فى امته وتضعيف اجره ومثوبته
وقيل لما امرنا الله سبحانه بالصلوة عليه ولم نبلغ قدر الواجب
من ذلك احلناه على الله وقلنا اللهم صل انت على محمد

لانك اعلم بما يليق به وهذا الدعاء لا يجوز اطلاقه على غير النبى عم
قال الخطابى الصلاة التى بمعنى التعظيم والتكريم لا تقال
لغيره واما الصلوة التى بمعنى الدعاء والتبريك تقال لغيره
ومنه الحديث اللهم صل على آل ابى اوفى اى ترحم عليه وبرك
وقيل فيه ان هذا خاص له ولكنه هو آثر به غيره واما
سواه فلا يجوز له ان يخص به احدا وفيه من صلى على صلوة
صلت عليه الملائكة عشرا اى دعت له وبركت وهذا فى
الاقاويل كلها فى نهاية ابن الاثير على نبيه على فعيل
نبى مجرور به لفظا وهو مضاف الى الضمير المجرور المحل
راجع الى الله وجار متعلق بالصلوة فى القاموس
النبأ محركة الخبر انبأه اياه وبه اخبره وتنبأ ادعى
النبأ المخبر عنه وتنابأه انبأ كل منهما صاحبه والنبى
المخبر عن الله وترك الهمزة المختار جمعه انبياء
ونبآء وانباء والنبيون والاسم النبوة انتهى
وفى نهاية ابن الاثير ان رجلا قال له يا نبئ الله

بالهمزة

فقال لا تنبز باسمي فانما انا نبي الله والنبي فعيل بمعنى
فاعل للمبالغة من النبأ الخبر لانه انبأ عن الله اي اخبر
ويجوز فيه تحقيق الهمزة وتخفيفها قال سيبويه ليس احد
من العرب الا ويقول تنبأ مسيلمة بالهمزة غير انهم
تركوا الهمزة في النبي كما تركوها في الذرية والبرية والخابية
الا اهل مكة فانهم يهمزون هذه الاحرف الثلثة ولا يهمزون
غيرها ويخالفون العرب في ذلك قال الجوهري يقال
نبأت من ارض الى ارض اذا خرجت من هذه الى هذه
وهذا المعنى اراد الاعرابي بقوله يا نبيء الله لانه خرج من مكة
الى المدينة فانكر عليه الهمزة لانه ليس من لغة قريش
وقيل ان النبي مشتق من النباوة وهي الشيء المرتفع
الى هنا كلام ابن الاثير وباقي الابحاث كالفرق بين النبي
والرسول وغيره مذكور في الشروح والاكثر مقصودي
ان اذكر ما هو غير مذكور في سائر الشروح ليعم الفائدة
ويتجدد العائدة محمد بالجر عطف بيان لنبيه وهو من

ان قلت ما الفرق بين النبي والرسول
[illegible] بينهما عموم وخصوص مطلق لان الرسول
[illegible] له كتاب رباني والهام الهي والنبي
[illegible] منه ان يكون له كتاب اولا فكل رسول
[illegible] من غير عكس فكما اطلق النبي على الرسول
[illegible] فالمراد به النبي الذي هو بمعنى الرسول
[illegible] قاله سيد علي راد قلت النبي يستعمل
[illegible] بمعنى الرسول وبعضا يستعمل عكسه
فتامل تحرره

الاهل

في الكامل من كثر خصاله الحميدة ثم صار علما لنبينا لكثرة
خصاله الحميدة سيدنا بالجر على انه صفة لمحمد وفي نهاية
ابن الاثير اصله من ساد يسود فهو سيود قلبت الواو ياء
لاجل الياء الساكنة قبلها ثم ادغمت والسيد يطلق على الرب
والمالك والشريف والفاضل والكريم والحليم ومتحمل اذى
قومه والزوج والرئيس والمقدم جاء رجل فقال انت
سيد قريش فقال السيد الله اي هو الذي يحق له
السيادة كانه كره ان يحمد وجهه واحب التواضع
واما قوله انا سيد ولد آدم ولا فخر فانما قاله اخبارا عما
اكرمه الله به من الفضل والسودد وتحدثا بنعمة الله
عنده واعلاما للامة ليكون ايمانهم به على حسبه وموجبه
ولهذا اتبعه بقوله ولا فخر اي ان هذه الفضيلة التي
نلتها كرامة من الله لم انلها من قبل نفسي ولا بلغتها
بقوتي فليس لي ان افتخر بها وفي الخبر كل بني آدم سيد
فالرجل سيد اهل بيته والمراة سيدة اهل بيتها

الانام مجرور على انه مضاف اليه لسيد والانام البشر وبعد الصلوة
على آله مجرور بعلى معطوف على نبيه والجار متعلق بالصلوة
ومضاف الى الضمير المجرور المحل عايد الى النبي في الصحاح آل
الرجل اهله وعياله وآله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى
الاول بدليل ذكر الاصحاب ومن ههنا قيل كلما ذكر الآل
وحده يكون المراد به اعم من اهل البيت اعني المعنى الثاني
واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته عليه السلام وصحبه
مجرور معطوف على آله والضمير مجرور المحل لاضافة الصحب اليه
راجع الى النبي وهو جمع صحب بفتح الصاد وسكون الحاء
كفرخ وافراخ او هو جمع صاحب كركب وراكب والمختار
عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم
وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وقيل او رآه
الرسول عم قيل كان اهل الرواية عنه وفاته عم
مائة الف واربعة عشر الفا مؤيد الاسلام اي المقوي
جمع مؤيد وهو من المجموع التي اعرابه بالحروف حالة الرفع

بالواو

بالواو وحالتي النصب والجر بالياء، ومؤيد ههنا بحالة الجر
لكونه صفة للصحابة اصله مؤيدين سقط نونه بالاضافة
الى الاسلام وسقط ياؤه لفظا لا خطا لالتقاء الساكنين
بلام التعريف في الاسلام فاذا سقط الياء لفظا يكون اعرابه
ههنا تقديريا بالياء المقدر ولما كان اما متضمنا لمعنى
الشرط اورد جوابه بالفاء بقوله فان الولد الفاء جوابية
ان من الحروف المشبهة بالفعل المقتضية نصب الاسم
ورفع الخبر والولد منصوب لفظا بانه اسم ان الاعز
منصوب على انه صفة الولد في القاموس عز يعز عزا
وعزة بكسرهما وعزازة صار عزيزا كتعزز وقوي
بعد ذلة واعززته والشيء قل فلا يكاد يوجد
فهو عزيز جمعه عزاز واعزة واعزاء انتهى والمراد
بالولد الاعز القليل المثل في العقل والفهم وساير
المناقب الحسنة وفي نهاية ابن الاثير في اسماء الله تعالى
العزيز وهو الغالب القوي الذي لا يغلب والقوة

في الاصل الفرح والشدة والغلبة يقال عز يعز بالكسر اذا صار
عزيزا وعز يعز بالفتح اذا اشتد ومن صحاح المغرب وهو الذي
يهب العز لمن يشاء من عباده قوله منه الحديث لعائشة
هل تدرين لم كان قومك رفعوا باب الكعبة قالت لا قال
تعززا ان لا يدخلها الا من ارادوا واي تكبرا وتشددا
على الناس انتهى لا زال اي دام وثبت لان النفي اذا
دخل على النفي يفيد الاثبات وانما افاد دخول النفي على النفي
الاثبات واذا قيدت نفي الشيء بزمان وجب ان يعم
ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فانك اذا قيدت
اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك
الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول
وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي واما قولك
ما ضرب يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن
الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان
بزمان واحد في طرفي نقيض فلو جعل النفي كالاثبات

مفيدا

مفيدا لوقوعه اي لوقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء
ذلك الزمان المخصوص لم يكن يناقض ذلك الاثبات اذ يمكن
كون الجزء الذي يعتبر الاثبات به غير الجزء الذي يعتبر به النفي
فلا يتناقضان فاكتفي في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة
وقصدوا في النفي الاستغراق او استمرار الفعل ضعف
واقل من استمرار الترك فصار ضرب وما ضرب كالموجبة
الجزئية والسالبة الكلية اللتين يناقض احدهما الاخر
فحصل من هذا الكلام ان نفي النفي يكون ايضا دائما لان نفي
الاثبات يكون دائما ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم
من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود بهذا الكلام من الرضي
وهو اي لا زال فعل من الافعال الناقصة واسمه مستتر فيه
عائد الى الولد والجملة الدعائية معترضة بين اسم ان
وخبرها ولا محل لها من الاعراب لان الجملة المعترضة مطلقا
لا محل لها منه وقال الرضي وما زال الناقص واوي مضارعه
يزال كخاف يخاف فاما زال يزول كقال يقول فقولك

زاله يزيله اي فرقه من الياء فتامّل انّ كاسمه مسعوداً
قيل في بعض الشروح الاولى ان يكون كاسمه خبر لا ازال ومسعوداً
بدلاً من كاسمه لانه اذا كان مسعوداً خبر لا ازال يكون كاسمه حالاً
من الضمير المستكن في لا ازال العايد الى الولد والحال قيد لعامله
فلا يكون الدعاء مطلقاً بل مقيداً بكونه مسعوداً مثل اسمه
اقول المفهوم من قوله لا ازال كاسمه مسعوداً ان اسم هذا الولد
وعلمه الشخصي مسعود قيد عواله المؤلف ويقول الآن اسمه
كان مسعوداً كان نفسه وذاته مسعوداً يعني من اهل السعادة
فيكون مراده من الدعاء لهذا الولد عدم زوال السعادة
منه ودوامها له فيناسب لهذا الغرض ان يكون مسعوداً
خبر لا ازال فيصح ان يكون كاسمه حالاً ولا يخل كونه حالاً باطلاق
الدعاء لان كون الحال قيداً لعامله في الحال المنتقلة
التي تارة توجد وتارة تنعدم واما اذا كان اسم هذا الولد
مسعوداً لا ينفك كونه كاسمه عن هذا الولد فيكون التقييد
بهذا الحال وعدم التقييد سواء في كون الدعاء مطلقاً

هكذا

هكذا وقع في البال والله اعلم بحقيقة الحال و الى الخير
مودوداً الخير ضد الشر تقول خرت يا رجل فانت خائر
وخير وخار الله لك اي اعطاك ما هو خير لك والاستخارة
طلب الخيرة في الشيء وهي استفعال منه تقول استخر الله
يخر لك ومنه دعاء الاستخارة اللهم خر لي اي اختر لي اصلح
الامرين واجعل لي الخيرة فيه وفي الحديث خير الناس خيرهم
لنفسه معناه اذا جامل الناس جاملوه واذا احسن اليهم
كافؤوه بمثله وفي حديث آخر خيركم خيركم لاهله هو اشارة
لاصلة الرحم والحث عليها ومعنى المودود المحب فيما بين عباد الله
الودود وهو فعول بمعنى مفعول من الود المحبة يقال
وددت الرجل اوده وداً اذا احببته فالله ودود مودود
اي محبوب في قلوب اوليائه او هو بمعنى فاعل اي انه يحب
عباده الصالحين بمعنى يرضى عنهم وفي حديث عليكم بتعلم
العربية فانها تدل على المروءة وتزيد في المودة يريد مودة
المشاكلة هذا المذكور كله من نهاية ابن الاثير في غريب الحديث

بلغ

ذكرته لزيادة الفائدة وان لم يكن له كبير مدخل في شرح الكتاب.
لما استظهر اي قرا وحفظ عن ظهر القلب كذا في الصحاح
ذكرهما معاً لان كلاً منهما قد يوجد بدون الاخر وتعلق قوله
ظهر متحتم وكلمة لما تجي على اربعة اوجه احدها فعل نحو لم يلم
لما بمعنى جمع تجميع يقال لم الله شعثه اي اصلح وجمع ما تفرق
من اموره ومنه الدعاء اللهم لم شعثنا وبابه رد واللمم
طرف من الجنون يلم بالانسان اي يقرب منه ويعتريه وقيل
اللمم مقاربة المعصية من غير ايقاع فعل وقيل هو صغار
الذنوب والثاني انها جازمة اذا دخل على المضارع وتغيره
معنى المضارع ماضياً مع نفي الماضي والثالث بمعنى حين
اذا دخل على الماضي نحو جئتك لما طلع الشمس اي حين طلعت
وقال ابن مالك بمعنى اذ بدل حين ويوافقه ما في مطول
التفتازاني لشرح التلخيص لما ظرف بمعنى اذ يستعمل استعمال
الشرط يليه فعل ماض لفظاً او معنى وقيل هذا احسن
لان لما مختصة بالماضي وبالاضافة كاذ ولكن تسميتهم بلما الحينية

نوع

نوع تأييد للاول والرابع بمعنى الا اذا لم يدخل عليها
نحو قوله لما عليها حافظ وفي القاموس ولما يكون بمعنى
حين ولم الجازمة والا وانكار الجوهري كونه بمعنى الا
غير جيد يقال سألتك لما فعلت اي الا فعلت ومنه ان
كل نفس لما عليها حافظ وان كل لما جميع لدينا محضرون انتهى
ولما ههنا بمعنى حين لدخوله على الماضي مضاف الى الجملة الفعلية
وهي في محل الجر لكونه مضافاً اليها مختصر الافتتاح مختصر
منصوب مفعول استظهر ومضاف الى الافتتاح اضافة المسمى الى الاسم
نحو سعيد كرز بضم الكاف الفارسية لقب شخص وسعيد اسمه
واضيف الى الاخر بتاويل ان يراد بالمضاف المسمى والمدلول
وبالمضاف اليه الاسم واللفظ فكانه قال جاني مسمى لفظ كرز
فلا يلزم اضافة الشي الى نفسه وانما اضيف الاسم الى اللقب
دون العكس لكون اللقب اوضح واشهر فكذا اريد من المختصر
مسمى لفظ الافتتاح اعني ذات الكتاب. كذا في حاشية ابن علي
وقال الرضي في شرح قول ابن الحاجب لا يضاف اسم مماثل

للمضاف اليه في العموم والخصوص كليس وسد بخلاف كل الدراهم
وعين الشيء فانه يخصص وقولهم سعيد كرز ونحو متناول
اعلم ان الاسمين المتغايرين اطلاقهما على شيء واحد على ضربين
اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف
والاسم والمسمى والعام والخاص او لا يكون الاول على
ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما الى الآخر اتفاقا كالمسمى
الى الاسم والعام الى الخاص او يجوز على خلاف كالصفة الى الموصوف
وعلى العكس والمتفق على جواز احدهما الى الآخر اما
ان يحتاج الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل
العام اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد
وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد
ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك
العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الآخر اي لا يضاف
خاص الى العام المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا
زيد نفس لان المعلوم المتعين بعد ذكر لفظه وتعيينه

لا يكتسب

لا يكتسب من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل
المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز
وتاويله ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ
وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا
مع القرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا جاءني
زيد والمراد ذاته وتكلمت بزيد والمراد اللفظ فمعنى
جاءني سعيد كرز اي ملقب بهذا اللقب ولا ينعكس التاويل
اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلوله حتى يكون معنى
سعيد كرز اسم هذا المسمى لانهم ينسبون الى الاول ما لا يصح
نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز فان قلت لم عد
اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت قد تقدم
ان المقصود ذكرهما معا ولو قدم لاغنى عن الاسم اذ
اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة
وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب اشهر منها
بالاسم انتهى وفي القاموس اختصر الكلام اوجزه واختصر

السجع فرا السور بتمامها وترك ايتها كى لا تجد اوافرد اتيها
بقراتها ليسجد فيها وقد نهى عنهما وفى المصادر الاختصار
كوتاه كردن سخن وكشف عطف على استظهر فاعله ستره قد
عايد الى الولد كاستظهر لان المعطوف فى حكم المعطوف عليه
ومحل الجملة جر لكونه معطوفة على جملة استظهر التى هى مجرورة
لكونها مضافا اليها للحين وفى القاموس الكشف
كالضرب الاظهار ورفع الشىء عما يوازيه ويغطيه
عنه اى عن المختصر بحفظ اى باستعانة حفظ والجار متعلق
بكشف والضمير مجرور المحل على انه مضاف اليه عايد الى الولد
فيكون من اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متروك اى الحفظ
الولد المختصر او عايد الى المختصر فيكون من اضافة المصدر
الى المفعول والفاعل متروك اى بحفظ المختصر الولد وفى القاموس
حفظه كعلمه حرسه والقرآن استظهره والمال رعاه
ورجل حافظ العين لا يغلبه النوم والحفظ قلة الغفلة
واستحفظه اياه ان يحفظه فضلة منصوب على انه مفعول

كشف

وشبه جهله بقناع العروس وشبه الولد فى هذا الموضع بالعروس الولد الى ...

كشف ومضاف الى القناع وهو ما يغطى به المراة راسها
وفضلته بقيته التى نزلت الى وجهها وما وقع فيه
من الاستعارة والمجاز مستوفى فى الشروح بطلب بعده واحاط
والاحاطة ادراك الشىء بتمامه وكماله واعرابه كاعراب كشف
بمفرداته اى مسائله والجار والمجرور متعلق باحاط والضمير
البارز مجرور المحل باضافة المفردات اليه راجع الى المختصر
حفظا منصوب على التمييز من نسبة احاط الى الولد وهذا
التمييز فاعل فى المعنى لان المعنى احاط حفظه واعلم ان كون
التمييز عن بمعنى الفاعل او بمعنى المفعول مختص بالتمييز عن الجملة
ولا يتيسر كونه بمعناهما فى التمييز عن المفرد فلا يقال
تمييز بمعنى الفاعل او المفعول
فى عشرون درهما ولا فيما فى السماء قدر راحة سحابا
انه بمعنى الفاعل او المفعول بل يقال ذلك فى طاب زيد
نفسا وفجرنا الارض عيونا واتقن اى احكم واثبت
وهذه الجملة فى محل الجر معطوفة على جملة احاط او استظهر
وباقى اعرابه كاعراب كشف ما موصولة وفى قوله فيه جملة ظرفية

صلته والضمير المستكن في فيه المستقل من حصل بعد حذفه اذ
تقديره اتقن ما حصل فيه فالجملة الظرف عايد الى ما والضمير
البارز مجرور المحل يعني راجع الى المختصر والموصول مع صلته
منصوب المحل على انه مفعول اتقن وللمعنى واتقن الولد
المسائل التي في المختصر من النحو الجار مع المجرور منصوب
المحل على انه حال اما من الضمير المستكن في الظرف فيكون
بيانا لهيئة الفاعل والعامل فيه الظرف او من ما الموصولة
فيكون بيانا لهيئة المفعول والعامل فيه اتقن لان العامل
في الحال هو العامل في ذي الحال لفظا ومعنى منصوب بان
على التمييز من نسبة اتقن الى الولد من قبيل طاب زيد نفسا
لان التمييز ما يعين بعض محتملات نسبة او ضعا عن ذات
مذكورة في مفرد او مقدرة في جملة وهذا يرفع الابهام
عن ذات مقدرة في جملة اتقن كما اشير اليه لان الاتقان
يحتمل ثلثة اوجه اما لفظا فقط او معنى فقط او معنى ولفظا
معا فلما قال لفظا ومعنى تعين من هذه الاحتمالات

الثلثة

الثلثة ان يكون من جهة المعنى واللفظ معا ورفع
الاحتمالين الآخرين وهذا التمييز بمعنى المفعول
لان معناه اتقن الولد لفظه ومعناه وكون التمييز
بمعنى الفاعل او المفعول مختص بالتمييز عن الجملة لا يكون في التمييز
عن المفرد كما اشرنا اليه انفا اردت فعل وفاعل والجملة مرفوع
المحل على انه خبر ان اى فان الولد الاعز فراد مني تلمظ
ان مصدرية تلمظ فعل مضارع منصوب بان فاعله مستتر فيه
عبارة عن المتكلم والضمير البارز المتصل منصوب المحل
على انه مفعول تلمظ عايد الى الولد ومحل الجملة نصب على
انها مفعول اردت ومعنى التلمظ اذاقة والطعم والمراد
التربية والتعليم في القاموس تلمظ تتبع بلسانه التلمظ
بالفم بقية الطعام في الفم واخرج لسانه فمسح شفتيه
وفي نهاية ابن الاثير وفي حديث انس في التحنيك فجعل الصبي
يتلمظ اي يدير لسانه في فيه ويحركه يتتبع اثر التمر
والاسم ما يبقى في الفم من اثر الطعام لماظة من كلام

الارادة عند الاشاعرة صفة مخصصة [illegible]
طرفي المقدور بالوقوع والميل والا [illegible]
عند الميل في شرح المقاصد صفة [illegible]
الفاعل احد مقدوريه في الفعل [illegible]
وعند المعتزلة اعتقاد النفع او [illegible]
تحرره

الذوق هي قوة منبثة في العصب المفروش
على جرم اللسان [illegible] الطعوم [illegible]
[illegible] الطعم [illegible] المعصب
تحرره

وفيه استعارة بالكناية لان [illegible]
[illegible] الامام بالمطعومات اللذة [illegible]
[illegible] المطعومات [illegible]
الاذاقة والاطعام [illegible] الاثبات [illegible]
تخيلية [illegible] معناه الحقيقي التربية [illegible]
[illegible]

مجرور بمن و الجار متعلق بالملفظ و الظاهر ان من ههنا للتبعيض
لان ما يلفظ المص للولد بعض كلام الامام لا جميعه فيكون
قوله من كلام صفة لمفعول المحذوف اى الملفظ شيئا من كلام الامام
الامام هو اسم لمن يؤتم به كالكتاب اسم لما يقع على المكتوب
مجرور مضاف اليه للكلام المحقق مجرور على انه صفة الامام
اى العالم بحقيقة الامور و الحبر مجرور معطوف على المحقق
المدقق مجرور على انه صفة الحبر من دق فلان الشيء اذا علمه
على وجه اليقين و اطلع على سر خفي و يلائمه قولهم التحقيق
اثبات المسائل بدلائلها و التدقيق اثبات دلائلها بتحقيق
المقدمات المأخوذة فيها ابى مجرور بدل من الامام بدل
الكل من الكل بكر بسكون الكاف و فتح الباء مجرور على انه
مضاف اليه لابي بكر كنية الامام و هي ما يصدر باب او ام او
ابن او بنت فيقال مثلا ابو زيد او ام زيد او ابن زيد او بنته
و كذا اذا قيل عم زيد او عمته او خاله او خالته عبد القاهر
منصرف و مضاف اليه مجرور على انه عطف بيان لابي بكر بن بالجر

صفة

صفة لابي بكر سقطت همزته من الخط لوقوعها بين العلمين
لكثرة الاستعمال و شدة الامتزاج عبد في القاموس العبد
الانسان حرا كان او رقيقا و المملوك كالعبد و هو مجرور
لاضافة ابن اليه و مضاف الى الرحمن في نهاية ابن الاثير في اسمائه تعالى
الرحمن الرحيم و هما اسمان مشتقان من الرحمة مثل ندمان و نديم
و هما من ابنية المبالغة و رحمن ابلغ من رحيم و الرحمن
خاص لله تعالى لا يسمى به غيره و لا يوصف و الرحيم يوصف به
غير الله فيقال رجل رحيم و لا يقال رحمن الجرجاني مجرور
على انه صفة نسبية للامام لا لعبد الرحمن مع كونه اقرب
من الامام لان المراد معرفة الامام لا معرفة آبائه فوصف
الامام بالجرجاني ليعرف انه جرجاني دون بغدادي
او غيره و كذا وصف عبد القاهر بابن عبد الرحمن ليعرف
الامام بكنيته ثم دعا المص للامام بقوله سقى فعل ماض
من باب رمى و الله بالرفع فاعله و مفعوله ثراه
الثرى بالقصر التراب الندي و بالمد كثرة المال و ههنا

بالقصر والمراد قبره ومنزله والمراد من قوله سقى الله ثراه

الدعاء للامام بالرحمة من الله فيكون سقى مجازا لغويا

لان معناه الحقيقي السقي بالماء وكذا الثرى يكون مجازا

ايضا من قبيل ذكر المحل وارادة الحال فيه وجعل فعل ماض

الجعل ج من — بمعنى التصيير فاعله مستتر فيه عايد الى الله والجنة

مفعوله الاول ومثواه اي مكانه مفعوله الثاني والهاء مجرور

المحل لكونه مضافا اليه عايد الى الامام وهذان الفعلان

خبران لفظا وانشاء ان معنى في معنى الامر لانهما للدعاء

والماضي يكون بمعنى امر الغايب في موقع الدعاء فيكون

المعنى ليسق الله وليجعل وانما عبروا عن الامر بلفظ الماضي

اما تفاؤلا فكانه قد وقع فاخبر عنهما بالماضي او تاديا فكانه

رائي ان امر الدعاء بصيغة الامر مستبشعا غير لايق لقائله الاذى

حتى يعلق يقال علق بالشيء علوقا اي تشبث من الباب

الرابع حتى حرف جر بمعنى كي ههنا لا بمعنى انتهاء الغاية فانه

حتى الجارة كما يجيء بمعنى انتهاء الغاية فقد يجيء ايضا للسببية

المكان عند المحققين هو السطح الحاوي

كما هو المحوي فيكون متحققا وعند المتكلمين

هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم

متوهما والتمكن عبارة عن نفوذ بعد في بعد

او متوهما او متحققا محرم

بمعنى كي

بمعنى كي وهو المناسب ههنا ويعلق منصوب بان المقدرة

والجملة الفعلية مجرور المحل بحتى متعلق بارددت او بالملطة

بطبعه الباء حرف جر وطبع مجرور بها والضمير البارز مجرور

المحل لاضافة الطبع اليه عايد الى الولد في القاموس الطبع

والطبيعة والطباع بالكسر السجية التي جبل عليها الانسان

وفي شرح الديباجة والمراد ههنا بالطبع الذهن فمعنى

بطبعه بذاته ونفسه من لفظه لفظ مجرور بمن مضاف الى الضمير

الراجع الى الامام في القاموس لفظه وبه كضرب وسمع رماه

فهو ملفوظ ولفيظ وبالكلام نطق كتلفظ انتهى والعلوق

والتشبث انما يتصور في الاشياء اللزجة فنسبة العلوق

الى اللفظ يكون مجازا لغويا الحلو مجرور على انه صفة لفظ

لفظه وهو ضد المر والحلاوة انما توجد في المطعومات

والمذوقات فاسنادها الى اللفظ يكون باعتبار المجاز

واكثر ما يورده المص في هذه الديباجة كالتنجيز والتبويع

من قبيل المجاز كما هو اللايق بالفصاحة ما ينعجم منه

م الرحمن ر

القاموس ر

ما موصولة مرفوعة المحل على انه فاعل يعلق وتنبع مع فاعله
جملة فعلية صلة والعايد الضمير المجرور من المتعلق بتنبع
ومعنى تنبع يسيل في القاموس انبع الماء ونبع سال
ينابيع بالرفع فاعل تنبع ومضاف الى النحو والينابيع
جمع ينبوع وهو عين الماء في القاموس نبع الماء ينبع نبعا
ونبوعا خرج من العين والينبوع العين والمراد ههنا
المعنى الاول بقرينة اسناد تنبع اليه لان السيلان انما يكون
في الماء لا في عينه فنظرت الفاء للعطف على جملة ادرت
ويجوز ان يكون علامة لجزاء شرط محذوف وتسمى هذه الفاء
فاء فصيحة لافصاحها عن محذوف وتقدير الشرط اذا كان
الولد مستحقا للمختصر ومحوطا بمودته فنظرت فيكون الجملة
مجزومة المحل على انها جواب شرط محذوف في مختصر انه
متعلق بنظرت ونظره في المختصرات عبارة عن تفكره وتأمله
فيها لان النظر اذا استعمل مع في يكون بمعنى التفكر واذا
استعمل مع اللام يكون بمعنى الترحم ومع على يكون بمعنى الغضب

واذا استعمل بالى يكون بمعنى الابصار بالعين كما في
في القاموس نظره واليه نظرا ومنظرا تأمله بعينه والضمير
المتصل مجرور المحل لكونه مضافا اليه عايد الى الامام
المضبوطة في القاموس ضبطه ضبطا وضباطة حفظه
بالحزم وهي مجرورة لكونها صفة المختصرات وجواز كونها
صفة للمختصرات مع عدم المطابقة بينهما في الافراد والجمع
بناء على انها مسندة الى ضمير المختصرات فيكون في حكم
الفعل في جواز الوجهين الافراد والجمع يعني ان الفعل
اذا اسند الى ضمير جمع المونث يجوز فيه افراد الفعل
مع تانيثه وجمعه اما الاول فبناء على كون الجمع مونثا
بتاويل جماعة واما الثاني فلكونه مسندا الى ضمير جمع المونث
بلغ
فروعي اللفظ في الاول والمعنى في الثاني دون بمعنى
قدام وقد يجي بمعنى اسفل ضد فوق وعلى ايهما
يحمل يكون مع فاعله في محل النصب على الحالية من فاعل
نظرت وحاصل المعنى نظرت في مختصراته المضبوطة

متجاوزا انا عن كتبه المبسوط وفي مطول التفتازاني دون ومعنى
في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك
اذا كان احط منه قليلا ثم استعير للتفاوت في الاحوال
والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه
فاستعمل في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم وفي القاموس
دون بالضم نقيض فوق ويكون ظرفا بمعنى امام ووراء
وفوق ضد وبمعنى غير ومنه ليس فيما دون خمس اواق
صدقة اي في غير خمس اواق وبمعنى الشريف والخسيس ضد
وبمعنى الامر والوعيد انتهى كتبه جمع كتاب في القاموس
كتبه كتبا خطه وهي مجرورة للاضافة دون البها والمبسوط
مجرورة على انها صفة كتب في القاموس بسطه نشره وبسط
يده مدها وفلانا سره انتهى فوجدت الفاء فيه كالفاء
في نظرت وهو يتعدى لمفعولين اولها قوله اكثرها
والضمير مجرور المحل بالاضافة عائد الى المختصرات تعاورا
اي تداولا واستعمالا نصب على التمييز من اكثر وفي القا موس

اي يستعمل في ضده الشريف كما يستعمل في الشريف والخسيس وهو ضد الشريف

اعتوروا الشيء وتعوروه وتعاوروه تداولوه بين
منصوب على الظرفية والعامل فيه تعاورا في القاموس
البين يكون فرقة ووصلا واسما وظرفا متمكنا
الائمة جمع امام مجرور للاضافة بين البها الملاءة لنصب
على انه مفعول ثان لوجدت والتتمة منصوبة معطوفة
على الملاءة وكذا قوله والجمل وهذه الثلثة اعني الملاءة والتتمة
والجمل كل واحد منها اسم كتاب للشيخ عبد القاهر فاستطلت
فعل وفاعل والفاء فيه كما في نظرت وهو ماخوذ من طال
يطول فيتعدى بالنقل الى الاستفعال ان مصدرية
اكلفه فعل مضارع فاعله مستتر فيه وهو انا والضمير
المتصل منصوب المحل على انه مفعول اول اكلف عائد
الى الولد ومفعوله الثاني قوله جمعها والهاء مجرور المحل
للاضافة جمع البها عائد الى الكتب الثلثة وجملة الفعلية
اعني اكلف مع ما عملت فيه منصوبة المحل على انها مفعول
استطلت واحمله رفعها اي اكلفه حمل الكتب الثلثة

واعراب هذه الجملة كما عرفت آنفاً جميعها كراهية مصدر منصوب
على انه مفعول له لاستطلت ومضاف الى مفعولها وهو ما
الموصولة فيها جملة ظرفية صلتها والموصول مع صلته
مجرور المحل لاضافة كراهية اليه وذكر الفاعل متروك تقديره
كراهتي ما فيها اي في الكتب الثلثة من الاشياء جمع شيء
كفلوس واقوال وهي مجرورة بمن والجار مع المجرور في محل النصب
على الحالية من الموصول والموصول في معنى المفعول الكراهية
وان كان في الظاهر مضافاً اليها للاعادة اسم مفعول
من الاعادة مجرورة على انها صفة الاشياء والكلام فيها
كالكلام في المضبوطة وان الواو للحال وان للشرط
في الاصل وههنا للوصل كانت فعل الشرط واسمه مستتر فيه
عايد الى الاشياء لا تخلو فعل مضارع منفي بلا جزاء الشرط
منصوب المحل لانه خبر كان والشرط مع فعله وجزائه
جملة شرطية منسلخة عنها معنى الشرط في موضع الحال من الاشياء
وهي في معنى المفعول لانها عبارة عن الموصول وهو

اي الموصول مفعول الكراهية من الافادة لان بالاعادة
مرة اخرى يكون اوقع في الذهن والجار متعلق بلا تخلو
فاستصفيت فعل وفاعل معطوفة على جملة استطلت
في القاموس الصفو نقيض الكدر وصفوة الشيء
مثلثة ما صفا منه وصفا الجو لم يكن فيه لطخة غيم ويوم
صاف وصفوان بارد بلا غيم وكدر واستصفاه
اخذ صفوه واختاره انتهى فاستصفاء الملخص ترك
التكرار وذكر كل مسئلة مرة فكانه اخذ صفوه ونفي
ما يكدر الذهن منها اي من هذه الكتب الثلثة للشيخ
عبد القاهر وهي المجمل والمفتاح والتتمة والجار متعلق باستصفيت
هذا من اسماء الاشارة مبني على السكون منصوب المحل
على انه مفعول استصفيت المختصر يعني المصباح يقال
اختصر الكلام اوجزه منصوب لانه صفة هذا ونفيت
معطوف على استصفيت في القاموس نفاه ينفيه
وينفوه نحاه فنفي هو وانتفى تنحى ونفى الريح التراب

نقيا ونقايا الطارئة انتهى عن كل مجرور بعن متعلق بنقيت
والتنوين فيه عوض عن المضاف اليه في القاموس الكل بالضم
اسم لجميع الاشياء للذكر والانثى او يقال كل رجل وكلة
امرأة وكلهن منطلق ومنطلقة وقد جاء بمعنى بعض ضد
منها اي من الكتب الثلثة المذكورة المائة والجمل والتنقية ما
مصدرية تكرر فعل ماض في تقدير المصدر مجرور مفعول نقيت
اي نقيت عن كل منها تكررت بمعنى ذكر في الكتب الثلثة بعض
المسائل مكررا تارة بعد اخرى وذكرت في هذا المختصر
كل مسئلة مرة واحدة فقط ونقيت التكرار استثقالا
منصوب على انه مفعول له لنقيت للمعاد متعلق باستثقالا
مصدر ميمي بمعنى الاعادة والتكرار واستقلالا
معطوف على استثقالا والاستقلال عد الشيء قليلا كما
ان الاستثقال عد الشيء ثقيلا للمفاد متعلق باستقلالا
والظاهر انه مصدر ميمي كالمعاد اي الفائدة غير منصوب
على الحالية من ضمير استصفيت وهو مضاف الى مدخر

والتكرار ذكر الشيء مرة بعد اخرى من غير فائدة في ذكره

الفائدة في اللغة ما حصلته من علم او مال
مشتق من الفيد بمعنى التبختر
من صحيح

بالدال

بالدال المهملة المشددة فضل منصوب على انه مفعول مدخر
ومضاف الى النصيحة في نهاية ابن الاثير النصيحة كلمة يعبر بها
عن جملة هي ارادة الخير للمنصوح له وليس يمكن ان يعبر
بهذا المعنى بكلمة واحدة تجمع معناها غيرها واصل النصح
في اللغة الخلوص يقال نصحته ونصحت له وفي حديث ابي
سالت النبي عم عن التوبة النصوح فقال هي الخالصة
التي لا يعاود بعدها الذنب وفعول من ابنية المبالغة
تقع على الذكر والانثى فكان الانسان بالغ في نصحها نفسه
في رعاية مجرورة بفي متعلق بمدخر ومعنى الرعاية الحفظ
والرفق والنظر كذا في نهاية ابن الاثير عبارات مجرور على انه
مضاف اليه لرعاية والعبارات جمع عبارة من العبور اما
من المعنى الى اللفظ بالنسبة الى المتكلم او بالعكس بالنسبة
الى المخاطب الفصيحة مجرور صفة العبارات ومعنى الفصاحة
الخلوص من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس
على ما ذكر في تلخيص المعاني وحاصل المعنى ان المص يقول

ما ادخرت نصحاً وخيراً في ان ارعى عبارات الشيخ عبد القاهر
الواقعة في الكتب الثلثة المذكورة بل غيّرت في هذا المختصر
المأخوذ من هذه الثلثة المسمّى بالمصباح بعين عبارات الشيخ الفصيحة
غير مغيّر عبارته ولم اطو فعل مضارع مجزوم بلم سقط
الياء علامة للجزم فاعله مستتر فيه عبارة عن المتكلم الواحد
والجملة معطوفة على جملة استصفيت ذكر منصوب على انه
مفعول لم اطو شيئ مجرور لاضافة ذكر اليه من مسائلها
مجرور بمن والهاء مجرور المحل لاضافة المسائل اليه عائد الى الكتب
الثلثة والجار متعلق بلم اطو الا حرف استثناء ما موصولة ندر ؟
ندر فعل ماض فاعله مستتر فيه عائد الى ما ندر الشيء ندوراً
سقط ونوادر الكلام ما شذ وخرج عن الجمهور كذا في القاموس
يعني لم اترك من مسائل الكتب الثلثة الا المسئلة التي ندرت
يعني تركتها او شاع عطف على ندر في القاموس شاع
يشيع شيعاً وشيوعاً ومشاعاً وشيعوعة كديمومة وشيعاناً
محركة ذاع وفشا انتهى فيما ما موصولة لا بدله من صلة وعائد

علم ان المركب التام المحتمل للصدق والكذب
يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية
ومن حيث احتماله الصدق والكذب خبراً
ومن حيث افادته الحكم اخباراً ومن
حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن
حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث
يقع في العلم ويسأل عنه مسئلة
فالذات واحدة واختلاف العبارات
باختلاف الاعتبارات تلويح

بينهم بين منصوب على الظرفية بعامل محذوف وهو استقر فاعل
الظرف مستتر فيه منتقل اليه بعد حذف عامله عائد الى ما والعامل
مع المعمول جملة ظرفية صلته والموصول مع الصلة مجرور المحل
بفي متعلق بشاع والضمير المتصل بالظرف مجرور المحل لاضافته اليه
عائد الى النحاة وانتشر معطوف على شاع عطف تفسير ولم ازد
فعل مضارع مجزوم ولذلك سقط عينه لالتقاء الساكنين
اصله ازيد من زاد يزيد فيه اى في المختصر متعلق بلم ازد
شيئاً منصوب بمفعول لم ازد اجنبياً صفة شيئاً اى
خارجاً من الكتب الثلثة الا زدت وهي حرف استثناء ما
موصولة كان جملة فعلية فاعله مستتر فيه عائد الى ما صلته
بالزيادة متعلق بقوله حرياً والاصل ما كان حرياً بالزيادة
ثم اخر العامل للسجع وحرياً بتشديد الياء بمعنى جدير والان
منصوب على انه خبر كان وترجمته على وزن دحرجة من الرباعي
المجرد والتاء اصلية كدال دحرجة اى سميته وعربية القاموس
الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان

وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على اضافة الثناء انتهى والواو فيه
للعطف من الجملة على جملة استضئت والضمير البارز منصوب
المحل على المفعولية راجع الى المختصر بكتاب مصدر كتبته اي خططته
والمراد هنا المكتوب مجرور بالباء متعلق بترجمت المصباح
المصباح السراج لا يخفى انه ليس اسمه هذا المجموع المركب بل اسمه
المصباح فقط فلعل ذكر الكتاب يكون منه تعظيما لشأنه
مجرور لاضافة الكتاب اليه ليستضئ اي ليستنير واللام
متعلق بترجمت وعلة له وانما جاء المفعول له هنا باللام
لانه لم يكن فعلا لفاعل الفعل المعلل لان التسمية فعل المصنف
والاستضاءة فعل الولد قال في حاشية ابن السيد علي يعني انما
ترجمته بالمصباح لاستضائته بانوار على نمط فعد تناسب وحسن
حسنا اقول فيه نظر لان استضاءة الولد بهذا المختصر انما
يكون بعد الاستفادة من هذا المختصر واحاطته بما له
والمص حين الف هذا الكتاب سماه بالمصباح فيكون
التسمية بالمصباح قبل استضاءة الولد فيحصل من قبيل خصرته نادبا

لتقدم

لتقدم وجود الفعل المعلل على المفعول له هنا ما نحن للبال
والله اعلم بحقيقة الحال بانوار في القاموس النور بالضم
الضوء ايا كان او شعاعه ج انوار ونيران وقد نار وتنور
النور في اسماء الله تعالى هو الذي يبصر بنوره ذو العماية
ويرشد بهداه ذو الغواية وقيل هو الظاهر الذي
كل ظهور فالظاهر في نفسه المظهر لغيره يسمى نورا والباء
متعلق بيستضئ والضمير المجرور المحل بالاضافة راجع
الى المختصر والمراد بانوار ما يحصل للقاري من العلوم
المستفادة من القواعد المذكورة فيه على طريق الاستعارة
بالكناية كما علم في موضعها ويستفئ اي يغتنم وفي
الفئ ما حصل للمسلمين من اموال الكفار من غير حرب
ولا جهاد واصل الفئ الرجوع تعالى يقال فاء يفئ فيئة وفيوا
كانه في الاصل لهم فرجع اليهم انتهى وهو عطف على يستضئ
ويكون هو ايضا علة التسمية بالمصباح لكن المناسبة
بينهما غير ظاهرة كما بينهما وبين الاستضاءة لان تسمية المختصر

بالمصباح لا يترتب عليه ان يغتنم الولد بمغانم اثاره مغانم

في نهاية ابن الاثير الغنيمة والغُنْم والمغنم والغنائم وهو

ما اصيب من اموال اهل الحرب واوجف عليه المسلمون بالخيل

والركاب يقال غَنِمْتُ اَغْنَمُ غُنْماً وغنيمة والغنائم جمعها

والمغانم جمع مغنم والغُنْم بالضم الاسم وبالفتح المصدر

والغانم آخذ الغنيمة وجمع الغانمون وفي القاموس

والمغنم والغنيم والغنم بالضم الفيء والفوز بالشيء

بلا مشقة اثاره في القاموس الاثر محركة بقية الشيء

جمع آثار واثور وهو مجرور لكونه مضافاً اليه لمغانم وكسرة

اي طويته وجعلته مشتملاً على خمسة ابواب من كسر الطائر

جناحيه اذا ضمهما اليه للوقوع وانقض والطي ضد النشر

ابواب جمع باب وهو في الاصل باب البيت قيل

انما سمي ههنا بابا لانه لا يدخل مسموله الا بعد التجاوز عنه

كما لا يدخل في البيت الا بعد التجاوز عن بابه واصله

بوب بدليل ابواب الباب مرفوع على الابتداء

الاول

الاول بالرفع صفة الباب وهو نقيض الآخر في الاصطلاحات

الجار والمجرور ظرف مستقر متعلق بمحذوف في محل الرفع على انه

خبر المبتدا اي كائن في الاصطلاحات وهي جمع اصطلاح

وهو اتفاق اهل فن من فنون العلوم على تخصيص لفظ بمعنى

غير المعنى اللغوي لان اللفظ اذا استعمل في الوضع الاول

يسمى لغوياً واذا وضع لمعنى آخر وضعاً ثانياً لمناسبة بينهما

فاما ان يترك استعماله في المعنى الاول او لم يترك فان لم يترك يسمى

بالنسبة الى المعنى الاول حقيقة والى الثاني مجازاً والاول

وهو ما يترك استعماله في الاول يسمى منقولاً اصطلاحياً

ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاح النحاة والنظار

اما اصطلاح النحاة فكالكلمة والفعل والاسم والحرف

والمعرب والمبني والمنصرف وغير المنصرف وغير ذلك

من اصطلاحاتهم وهو المراد من قول المصنف الباب الاول

في الاصطلاحات النحوية ومنقولاً عرفياً ان كان الناقل هو العرف

العام كالدابة فانها في اصل اللغة لكل ما يدب على الارض

ثم نقله العرف العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال
والحمير ومنقولا شرعيا ان كان الناقل هو الشرع
كالصلوة والصوم فانهما في الاصل للدعاء ومطلق الامساك
ثم نقلهما الشرع الى الاركان المخصوصة والامساك المخصوص
مع النية ولفظ الاصطلاح مصدر من باب الافتعال
قلبت تاؤه طاء لكون فائه صادا بمعنى اسم المفعول
اي المصطلح ولهذا جمع مع ان المصدر لا يثنى ولا يجمع
النحوية اي المنسوبة الى النحو ومن جملة الاصطلاحات النحوية.
لفظ الكلمة وهي ايضا موضوع علم النحو لان النحوي
(اي لكونه من الاصطلاحات النحوية)
يبحث عن احوالها من حيث اواخرها من الاعراب
والبناء ومن شرط الشروع في علم من العلوم تصور
ذلك العلم بوجه ما ومعرفة موضوعه والتصديق بفائدته
وقصر المص من هذه الثلثة على بيان موضوعه لان
من علم موضوع علم يحصل له تصوره بوجه ما والتصديق
بفائدته حاصل لكل شارع في السنة لان من لم يعتقد له
فائدة في العلم

فانه

فانه لم يشرع فيه فقال كل لفظة دلت على معنى مفرد
بالوضع فهي كلمة قال في الضوء لفظة كل ههنا غير واقعة
موقعها لما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والتعريف (جوابا لاعتراض الضوء)
انما يكون للحقيقة لا للافراد وقال الشيخ الامام عبد
العزيز بن احمد بن محمد البخاري في كتابه المسمى بالتحقيق
ذكر كلمة كل في التعريف وان كان مستنكرا في اصطلاح
اهل المنطق لانها لاحاطة الافراد والتعريف للحقيقة
لا للافراد ولهذا كان من شرط الحد ان يستقيم على كل
(اي لكونه للحقيقة)
فرد من افراد المحدود لوجود الحقيقة فيه فانك اذا قلت
الانسان حيوان ناطق يصدق هذا الحد على كل فرد من افراد
الانسان فلو قلت الانسان كل حيوان ناطق لا يستقيم اطلاقه
على زيد مثلا فانه ليس كل حيوان ناطق الا ان المشايخ
لم يلتفتوا الى اصطلاحاتهم في الحدود وذكروا تعريفاتهم (واوردوا فيها كلمة كل)
في تصانيفهم يوقف بها على المراد ومعنى اللفظ كما هو اللائق
بالفقه تركا منهم للتكلف واحترازا عما لا يعنيهم لحصول المرام دونها (الى انها كلمة بعينه)

مطلب معنى الكلمة

والكلمة مشتقة من الكلم بسكون اللام بمعنى الجراحة ويجمع على كلوم
بالضم وكلام بالكسر وانما اشتقت هذه الكلمة الاصطلاحية منه (اي من الكلم بمعنى الجراحة)
لان اللفظ الموضوع لمعنى اذا اطلق ينتقش معناه في الذهن
فيؤثر في القلب كما ان الجراحة تؤثر في البدن وفي لفظ
الكلمة ثلث لغات احدها كَلِمة بفتح الكاف وكسر اللام وثانيها
كِلْمة بكسر الكاف وسكون اللام وثالثها كَلْمة بفتح الكاف
وسكون اللام كذا في مختار الصحاح واللفظ هو في اللغة الرمي

مطلب معنى اللفظ

يقال لفظت الرحى الدقيق اي رمته في الصحاح لفظت الشيء
من فمي لفظا اي رميته وبابه ضرب واللفاظة بالضم ما
يرمى من الفم ولفظت بالكلام وتلفظت به اي تكلمت به
وفي اصطلاح النحاة ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي
كزيد وضرب وقد والحكمي كالمنوي في زيد ضرب وفي اضرب
اذ ليس المنوي من مقولة الحرف والصوت فلا يكون لفظا حقيقة
اذ اللفظ الحقيقي هو الصوت الذي يخرج من الفم معتمدا على

المخرج

على المخرج والمنوي ليس كذلك وانما حكموا بوجوده واستتاره
حفظا للقاعدة من ان كل فعل وشبهه لا بد له من فاعل
لفظي فاضطروا الى اعتباره فصار لفظا حكما من حيث
انه يقع مؤكدا عليه ومؤكدا ومعطوفا عليه وعبروا عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت وانما
تقريبا للمبتدئ ويخرج بهذا القيد الدوال الاربع
ونيفا وللمهمل فباعتبار تناوله لهما يكون جنسا للكلمة
وفي الرضي القول والكلام واللفظ من حيث اصل اللغة
بمعنى واحد يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من
حروف المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن القول
اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة
في المركب من حرفين فصاعدا واختص في اصطلاح النحاة
بما تضمن كلمتين بالاسناد واللفظ خاص بما يخرج من الفم
من القول فلا يقال لفظة الله كما يقال كلام الله وقوله انتهى (تم بقلة حوله)
وفي التعليق اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع للاجمال

اما انه اخصر فظاهر واما بيان الاجمال في اللفظة فهو انه لو قال
الكلمة اللفظة الموضوعة لكان المعنى ان الكلمة لفظة واحدة
وضعت تلك اللفظة الواحدة فان اراد باللفظة الواحدة
اقل ما يطلق عليه اللفظ فهو فاسد لان اقله حرف واحد
فيلزم ان يكون نحو همزة الاستفهام من الكلمات الموضوعة
على حرف واحد كلمة دون غيرها لان مؤدى التعريف
ان الكلمة حرف واحد موضوع وان اراد عددا مخصوصا
ينتهي اليه بان اراد باللفظة ما هو على حرفين او على ثلثة
مثلا ورد عليه ما فوقه بان لا يكون كلمة وان اراد ما هو
على عشرة احرف مثلا ورد عليه ما دونه وان اراد
المتوسط بينهما ورد عليه ما فوقه وما دونه جميعا
فبان ان في اللفظة اجمالا ليس في اللفظ فيكون هو اوقع
للاجمال عن الموقف من اللفظة لوضوح المراد به دون
المراد بها كما بينا فهو اولى وقوله دلت جملة فعلية
فاعله مستتر فيه عايد الى اللفظ صفتها والدلالة

كونه

كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول
هو الدال والثاني هو المدلول وقد احترز به عن الالفاظ
التي لم توضع لمعنى اعني المهملات المشتركة للكلمة في كونها
لفظا فخرجت بقيد الدلالة على المعنى لكن باعتبار الوضع
لان المهمل دلالة على المعنى باعتبار العقل كما اذا سمع
احد لفظا مهملا من وراء الجدار يعلم ان له لافظا
وابن الحاجب ومن وافقه طرحوا ذكر الدلالة استغناء
عنها بذكر الوضع لان الوضع يستلزم الدلالة لكن المص
صرح بها ليكون القيود مذكورة بالمطابقة لان دلالة
الالتزام مهجورة في التعريفات وقوله على معنى اللفظ ما يعنى به
اي يراد بمعنى المفعول وهو اما مفعل اسم مكان بمعنى
المقصد اي محل القصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول
اي المقصود وفي التلويح مدلول اللفظ من حيث يقصد
باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه مفهوما ومن حيث
وضع له اسم مسمى وقوله مفرد والمراد بالمعنى المفرد ما لا يدل

اي باللفظ منه خطر مع المعنى او معنيا

معنى المفرد

جزء لفظ على جزئه وفي الرضي والمشهور في اصطلاح اهل المنطق
جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ
المركب ولا ينبغي ان تخترع في الحدود الفاظ غريبة بل
الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد
للتبيين انتهى كلامه وبهذا القيد تخرج المركبات مطلقاً
سواء كانت كلامية او غير كلامية فتخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل فيه جزء
اللفظ على جزء المعنى لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظة
واحدة واعرب باعراب واحد ويبقى مثل عبد الله
علماً داخلاً فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على
العارف بالغرض عن وضع علم النحو انه لو كان الامر
بالعكس لكان انسب لان الغرض من علم النحو معرفة
احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء فالاولى
ان يجعل اللفظ الموضوع المعرب باعرابين كلمتين واللفظ
الموضوع باعراب واحد كلمة وان دل جزءها على جزء معناها

بهذا ذكر في اكثر الشروح وقال في شرح اللباب وتفسير اللفظ
المفرد بما لم يقصد بجزء اللفظ على جزء المعنى بل يكون مجموع
اللفظ دالاً على معنى ثم قال فان قلت فعلى هذا يكون عبد الله
علماً كلمة واحدة ولكن اعراب كل من جزئيه يدفع ذلك
لان الكلمة الواحدة لازم لها ان تعرب باعراب واحد
وعبد الله علماً يعرب باعرابين فيلزم ان لا يكون كلمة
ثم اجاب بقوله التزم انا افراده والحكم بان اعراب
آخره اعراب محكي كما في تابط شراً فان الآخر لما كان
مشغولاً والاول فارغاً ظهر فيه اعرابه كما ظهر اعراب
ما بعد غير في الاستثناء في الغير والمسئلة من مزالق
الصنعة ومداحضها وما ذكرت هو الاقرب فيما اظن
الى هنا كلامه وقوله بالوضع يقال وضع الشيء من يده
يضعه وضعاً اذا القاه ومنه ان الملائكة تضع
اجنحتها لطالب العلم اي تفرشها لتكون تحت اقدامه
اذا مشى كذا في نهاية ابن الاثير هذا معناه اللغوي

معنى الوضع

وفي الاصطلاح تخصيص شي بشي بحيث متى اطلق او احس
الشي الاول فهم منه الشي الثاني قيل يخرج منه وضع الحروف
حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة
اجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف
بلا ضميمة غير صحيح وفي الرضي والمقصود من قولهم وضع
اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه
بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه
في المعنى الاول انه وضعه اذ ليس جعله اولا بل
لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى آخر مع قصد التواطي
قيل انه وضعه كما اذا سميت بزيد رجلا وتحرف العوام [فصد]
على هذا البست الفاظا موضوعة لعدم التحرف والتواطؤ
واعلم ان بعض المصنفين ذكروا في تعريف الكلمة
الدلالة والوضع وبعضهم لم يذكروا الدلالة استغناء
بذكر الوضع عن الدلالة لان الوضع يستلزم الدلالة
لكن دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فالاولى تصريح الدلالة

لكون

لكون دلالة القيود مطابقة فيكون اقرب الى التفهم والتفهيم لان المقصود
من التعريف تبيين المعرف على اوضح وجه فما كان ابين واوضح
يكون اولى وارجح وقد وقع الاختلاف في ان واضع اللغة هو الله [مطلب بيان واضع اللغة]
ام غيره وقول ابن الحاجب في مختصر الاصول وهو وضعها الله
احداث الموضوعات اللغوية يدل على كون الواضع هو الله
كما ان قولهم والمحدث للعالم هو الله يدل على ان خالق العالم هو الله [خالق العالم بيانه]
وذكروا وجه اللطف بانه لما علم الله حاجة الناس الى تعريف
بعضهم بعضا ما في انفسهم من ادراك معاشهم للمعاملات والمشاركات [والمشاركات بيانه]
وامر معادهم لافادة المعرفة والاحكام اقدرهم على الصوت
وتقطيعه على وجه يدل على ما في النفس بسهولة لانه كيفية
للنفس الضروري تخفف المؤنة وعمت الفائدة لشمولها
للموجود والمعدوم والمحسوس والمعقول ووجودها
مع الحاجة وانقضائها وفيه من اللطف ما لا يخفى كذا [٧ مع انقضائها ح]
في شرح العضدية لمختصر ابن الحاجب فهي كلمة اي تلك
اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع كلمة في اصطلاح النحاة

قوله فهي مبتدأ راجع الى كل لفظة باعتبار ان يأخذ حكم
المضاف اليه وقوله كلمة خبره والجملة الاسمية خبر كل لفظة
وانما دخلت الفاء في هذه الجملة الخبرية لانها وقعت خبرا
لمبتدأ متضمن معنى الشرط كما قال في الكافية وقد يتضمن المبتدأ
معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول
بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما وما ذكر ههنا
من قبيل النكرة الموصوفة بفعل لان قوله كل لفظة
مبتدأ وقوله دلت جملة فعلية صفته وفي الرضي وانما
وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او وصف بالفعل
او الظرف فقط لكون الموصول او الموصوف كلمة
الشرط والخبر كالجزاء والذي يدخله الفاء فالصلة والصفة
تكونان كالشرط وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان
مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته
كلمة الشرط في الابهام وعند سيبويه لا تدخل الفاء
على غير ما ذكر والاخفش يجوز زيادتها في جميع خبر المبتدأ

اي زيادة الفاء م

نحو زيد

وسيبويه يؤول امثاله بنحو هذه خولان فانكح

نحو زيد فوجد وانشد وقائلة خولان فانكح فتاتهم
واكرومة الحيين خلو كما هيا انتهى وجمعها اي جمع
الكلمة كلمات وكلم قال الرضي في شرح الكافية في تعريف
الكلمة اعلم ان الكلم جنس الكلمة كتمر وتمرة وان الكلمة
مفرد مثل تمرة وتمر وليس المجرد من التاء من هذا النوع
جمعا للذي بالتاء بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير
كالعسل والماء الا ان الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين
بجعله نحو ضرب وتمر ثم قال في باب الجمع وانما قلنا ان
امثال ذلك ليست بجموع لانها لو كانت جموعا لهذه
الآحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة بل جموع
كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده
وهذه الجموع لا ترد فلا يقال تميرة بل تمير ولان
اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة
والتمرتين والتمرات فان اكلت تمرة او تمرتين
جاز لك ان تقول اكلت التمر ولو كان جمعا لم يجز ذلك

كما لا تقع رجال على رجل ولا على رجلين بل قد يكون بعض اسماء
الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين
وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلام وعند حفش
جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر
وركب جمع خلافا لسيبويه وعند الفراء كل ما له واحد
من تركيبه اسم جمع كان كباقر وركب او اسم جنس
كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس
اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمعين
اتفاقا كنحو ابل وتراب فان واحد ابل بعير وهو من غير
لفظه الى هنا كلام الرضي تلخيصا وفي التلويح والكلم من الكلمة
بمنزلة التمر من التمرة يفرق بين الجنس وواحده بالتاء
واللفظ مفرد الا انه كثيرا ما يسمى جمعا نظرا الى المعنى
الجنسي ولاعتبار جانبي اللفظ والمعنى يجوز في وصفه
التذكير والتانيث ثم الكلم غلب على الكثير لا يستعمل في الواحد
البتة حتى توهم بعضهم انها جمع كلمة والتبس عليه حد تمر وتمرة انتهى

وهي

وهي اي الكلمة باعتبار ما صدق عليه مفهومه ثلثة انواع
احدها اسم وثانيها فعل وثالثها حرف ويجوز رفعها
ايضا على انها بدل من ثلثة بدل الكل من الكل لان مجموع
الاقسام عين الثلثة والاسم مأخوذ من السمو وهو
العلو لاستعلائه على الفعل والحرف حيث يتركب منه
وحده الكلام دونهما وسمي الفعل فعلا لتضمنه الفعل اللغوي
وهو الحدث وسمي الحرف حرفا لانه في اللغة الطرف
وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث
يقعان عمدة في الكلام وهو لا يقع وبهذا الاعتبار
قدم كل واحد منها على الآخر وفي الرضي فان قيل يجب ان يكون
الكلمة مع الثلثة معا لان الواو للجمع فيكون نحو أضرب
زيد ونحو قم بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب
انه يلزم ما قلت لو كان مع قسمة الشي الى اجزائه
كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكرنا في قسمة الكلي
الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وغير ذلك

وجه تسمية الحرف

الهمزة للاستفهام

ويريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريد وبه ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو وفي كونهما حكمين على شيء واحد نحو زيد قائم وقاعد او في حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو ونحوه اي فانهما في الاصل لحصول احد الشيئين فلو قال اسم او فعل او حرف لكان المعنى الكلمة احد الثلثة دون الباقيين فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا اسمين قلت ان اردت بقولك ان الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهي مغالطة لان معنى كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان لفظ معنى الكلمة اسم لانها لفظ

دال

دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او تقول ضرب فعل ماض فتقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط الا هنا كلام الرضي من غير تغيير ولما وضع المصنف هذا الكتاب الاول لبيان الاصطلاحات النحوية ومن جملة الاصطلاحات النحوية الاسم والفعل والحرف والمعرب والمبني والاعراب والعامل والمنصرف وغير المنصرف اراد ان يبين كلا منها على الترتيب المناسب الذي وضعه فقال فالاسم ما اي كلمة بقرينة كونه قسما من الكلمة ويجوز ان يجري على عمومه بمعنى شيء ويدخل فيه الكلمة جاز ان صح

ان تحدث اى تخبر عنه اى عن ذلك الشىء فالضمير المجرور عايد
الى الموصول والفاء فى قوله فالاسم جواب شرط محذوف
اى اذا كانت الكلمة منقسمة الى الاسم وفعل وحرف فالاسم ويسمى
هذا الفاء فصيحة لافصاحها عن محذوف وانما قدم الاسم
على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون اخويه
نحو زيد قايم والمقصود من الكلمة الكلام والاحوال
التى تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف
لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام كما تأتى من الاسمين
لكنه احد جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى
منه ومن كلمة اخرى كلام كذا فى الرضى كزيد والعلم والجهل
فانك تخبر عن زيد بالخروج فى قولك خرج زيد وعن العلم بالحسن
فى قولك العلم حسن وعن الجهل بالقبح فى قولك الجهل قبيح
وانما اورد هذه الثلثة مع انه يكفى فى تمثيل كونه تحدث عنه
مثال واحد ايذانا بان الاسم ينقسم الى اسم عين
وهو الدال على معنى قايم بذاته كزيد والى اسم معنى وهو الدال

على معنى

على معنى غير قايم بذاته والثانى على ضربين وجودى
كالعلم وعدمى كالجهل ولما لم يشتمل هذا القدر من التعريف
على بعض الاسماء اردفه بقوله او الاسم ما كان فى معنى
ما تحدث عنه وفى الضوء التعريف باحد الشيئين غير مناسب
لما فيه من الشك المنافية للتعريف واجاب عن هذا
الاعتراض عبد العزيز البخارى فى التحقيق بقوله اعلم ان ذكر
كلمة او فى التحديد ان كان يؤدى الى تقسيم الحد فهو باطل
لعدم حصول المقصود وهو التعريف وان كان يؤدى
الى تقسيم المحدود لا الى تقسيم الحد فهو جائز لعدم الاختلال
فى التعريف ثم ان تناول القسمين لفظ من الفاظ
الحد فهو تقسيم المحدود والا فهو تقسيم الحد كما لو قيل
الجسم ما يتركب من جزئين او اكثر يكون تقسيما للمحدود
لتناول التركب اياهما ولو قيل الجسم ما يتركب من جوهرين
او ماله ابعاد ثلثة يكون تقسيما للحد لعدم دخولهما تحت
لفظ من الفاظ الحد فيفسد انتهى وههنا اى قوله

ماجاز ان يحدث عنه او كان في معنى ما يحدث عنه لفظا
من الفاظ الحدث نبا وال القصص وهو الجواز في القسم الاول
او الكون في القسم الثاني لان كونه في معنى ما يحدث عنه يستلزم
الجواز الحديث عنه يستلزم كون الحديث عنه فيندفع الممكن
المنافية للتعريف وهذا هو التحقيق بالقبول كاذ واذا ومتى
من ظروف الزمان ونحوها اى نحو هذه الثلثة مما يلزم الظرفية
فانك لا تحدث انت عنها اى عن هذه الالفاظ الثلثة
المذكورة وعن امثالها في لزوم الظرفية للزوم ظرفيتها
لانك لو حدثت عنها يلزم ان يكون مسندا اليه مرفوعا
ومن لزوم ظرفيتها يلزم ان يكون مفعولا فيه منصوبا
ولو محلا فيلزم ان يكون الكلمة الواحدة مرفوعا
ومنصوبا في حالة واحدة واللازم باطل وكذا الملزوم
ولكنها اى اذ واذا ومتى كائن في معنى الوقت
وهو اى الوقت مما اى من الاسماء التي يحدث
اى يخبر عنه اى عن ذلك الشيء والضمير مجرد عايد

وكذا جواز ج

الى ما الموصولة والجملة الفعلية صلتها والموصول مع صلته
خبر المبتداء في قولك مضى الوقت وطاب الوقت والشيء
اى الوقت واكثر ما يرد الطيب بمعنى الحلال كما ان الخبيث
كناية عن الحرام وقد يرد الطيب بمعنى الطاهر والطيبات
في التحيات اى الطيبات من الصلاة والدعاء والكلام مصروفات
الى الله تعالى وطابت نفسه بالشيء اذا سمحت به من غير
كراهة ولا غضب كذا في نهاية ابن الاثير ولما فرغ عن مباحث
الاسم اراد ان يذكر بعض علامات لغيره زيادة بصيرة به فقال
ومن علاماته اشارة بمن التبعيضية لان ما ذكر بعض علاماته
وله علامات اخر كثيرة لم يذكرها واشارة بان يصف العلامات بقوله
اللفظية لان ما ذكره علامات اللفظية دون المعنوية ولهذا
لم يذكر الاسناد اليه دخول الالف واللام وفي حرف التعريف
ثلثة مذاهب فمذهب سيبويه انه اللام وحدها ادخل همزة
الوصل ليمكن الابتداء لان اللام وضع في الاصل ساكنا
وانما فتحت مع ان اصلها مع همزة الوصل الكسر لكثرة استعمال

ومنه الحديث انه عم قال للعمار مرحبا بالطيب المطيب اى الطاهر المطهر

اللام وذلك لان التعريف والتنكير نقيضان وللتنكير حرف
واحد ساكن وهو التنوين فيجب ان يكون للتعريف ايضا حرف واحد
ساكن حملا للنقيض على النقيض وجعلا في طرفي الكلمة تحقيقا
للتنافي بينهما وخص حرف التعريف بالاول لرجحان المعرف
على المنكر ومذهب الخليل ان حرف التعريف لفظ ال على وزن هل
وانما حذفت الهمزة في الدرج مع انه للقطع لكثرة الاستعمال
يعني على مذهب الخليل
وقال المبرد ان حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما
زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام
وانما اختص دخولها بالاسم لان الاسم صح ان يكون محكوما عليه
وما وقع عليه محكوما عليه لا يقصد به غالبا مفهومه الذي
هو واحد بل يقصد ذاته اعني ما صدق عليه مفهومه وذلك
متعدد فيحتاج الى تعيينه باللام واما المحكوم به فالمراد
مفهومه وكذلك الروابط فلا حاجة هناك الى تعيين كذا افاد
الشريف في حاشية الرضي وذكر وجوها اخر كثيرة في كتب القوم فليطلب
نحو الغلام والفرس ودخول حرف الجر نحو مررت بزيد

وانما اختص

وانما اختص دخول حرف الجر بالاسم لانه انما وضع ليجر الافعال
التي لم يتعد بنفسها الى الاسم فلا يدخل الا على الاسم فيكون
المجرور به مفعولا به لذلك الفعل ولهذا سماها بعضهم حروف الاضافة
اي تضيف الافعال الى الاسماء اي توصلها اليها ودخول
التنوين نحو رجل وفرس وفي شرح المفصل واعلم ان التنوين
في الحقيقة نون تلحق اخر الاسم المتمكن وغيره من وجوه التنوين
يقال نونت الكلمة تنوينا اذا الحقتها هذه النون والتنوين
مصدر غلب حتى صار اسما لهذه النون وفرقوا بين هذا الاسم
هذه النون والنون الاصلية نحو قطن ورسن او الملحقة
الجارية مجرى الاصلية نحو رعشن وفرسن ولذلك النون
لم يثبت لها صورة في الخط وفي الرضي وانما لم يجعل للتنوين
في الكتابة في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف
والتنوين سقط في الوقف رفعا وجرا ولذا كتب في حال
النصب الفا لانها تقلب الفا فيها والتنوين على خمسة اضرب
تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة

مطلب التنوين على خمسة اوجه

وتنوين الترنم والثلاثة الأول منها مختصة بالاسم والاثنان
الاخيران غير مختصة به اما تنوين التمكين فعلامة للفرق بين
ما ينصرف وما لا ينصرف وهو الدال على المكانة اي انه باق
على مكانه من الاسمية لم يخرج الى شبه الحرف فيكون مبنيا
نحو التي والذي ولا الى شبه الفعل فيمتنع من الصرف نحو احمد
وابرهيم والامكنية في الاسم انما توجد فيه فيختص هذا التنوين به
واما تنوين التنكير فهو الفارق بين المعرفة والنكرة
ولا يكون في معرفة البتة ولا يكون الا تابعا لحركات البناء
دون حركات الاعراب نحو صه ومه فاذا قلت صه بالتنوين
فكانك قلت اسكت سكوتا ما واذا قلته بغير تنوين فكانك
قلت السكوت الآن وكذا اذا قلت مه بالتنوين فمعناه
اكفف كفا ما واذا قلت مه بغير تنوين فكانك قلت الكف
الآن والتعريف والتنكير انما يوجدان في الاسم فكذا الفارق بينهما
واما تنوين العوض فهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
نحو يومئذ وساعتئذ وحينئذ وسمي هذا الضرب من التنوين

تنوين العوض لانه عوض عن جملة كان الظرف مضافا اليها
الذي هو اذ لانه قد تقرر ان اذ تضاف الى الجمل فلما حذفت
تلك الجمل عوض منها التنوين اختصارا وذلك نحو قوله تعالى
اذا زلزلت الارض زلزالها واخرجت الارض اثقالها
وقال الانسان ما لها ثم قال يومئذ تحدث اخبارها والاصل
يومئذ تزلزل الارض زلزالها وتخرج الارض اثقالها
ويقول الانسان ما لها فحذفت هذه الجمل الثلاث وناب منابها
التنوين فاجتمع ساكنان وهما الذال والتنوين فكسرت
الذال لالتقاء الساكنين وليست هذه الكسرة في الذال
بكسرة الاعراب وان كانت اذ في موضع جر باضافة ما قبلها
اليها وانما الكسرة فيها لالتقاء الساكنين كما كسرت
الهاء في صه ومه لسكونها وسكون التنوين بعدها
وان اختلف معنى التنوين فيهما فكان في اذ عوضا
وفي صه علما للتنكير والاضافة مختصة بالاسم فيكون
ما هو عوض عنها مختصا به وهذا المذكور ها هنا ملخص من شرح المفصل

واما التنوين المقابلة فهو التنوين الذي في جمع المؤنث السالم
مقابلا لنون جمع المذكر السالم فان الالف والتاء فيه
علامة في الجمع المؤنث كما ان الواو علامة في الجمع المذكر السالم
ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيدت التنوين
في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء
لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة تثبت فيها التنوين
ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث
وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما
كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مصحح للمعنى ولا تنوين
الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع
فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب تحمل
التنوين عليه كذا في الفوائد الضيائية للجامي واما تنوين
الترنم ويدخل فيه الغالي وهو ما استعمل في الشعر والقوافي
للتطريب معاقبا بما فيه من الغنة لحرف المد واللين
وقد كانوا يستلذون الغنة في كلامهم وانما يجعل فيها

لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد
من اسباب حسن الغناء، وقد قال بعضهم انما قيل للمطلق مغنى
لانه يغنن صوته واصله مغنن فابدل النون الاخيرة
ياء كما قالوا تقضى البازي والمراد تقضض البازي
وهو اي تنوين الترنم على ضربين احدهما ان يلحق آخر
الابيات والمصاريع متمما للبناء مكملا للوزن والآخر
وهو الغالي ما يلحق زيادة بعد استيفاء البيت جميع اجزائه
نيفا من آخره بمنزلة الخزم في اوله فالاول وهو ما كان
رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف
والواو والياء، وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون لهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول جرير
أقلّي اللومَ عاذلَ والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن
فروي هذا البيت الباء، وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني بنون التنوين

والثاني ما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها
حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة للتقييد
الصوت بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة تكمل
من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت
كقول رؤبة • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن • مشتبه الاعلام
لماع الخفقن • فان روي القافية في البيت القاف لكنه
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالكسر والحق بها
النون فقيل المخترقن والخفقن وسمي هذا القسم من
التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد
تجاوز بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وهذين النوعين من التنوين
لا يختصان بالاسم بل يدخلان الفعل ايضا كما قول الشاعر
لقد اصابن ولم يمنع دخولها الحرف ولا يمتنع ذلك
في القافية وقد جاؤا بها مع اللام حيث قالوا يا ابتا
علك او عساكن وعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا

بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم به
لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض
التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعلى عد تنوين الترنم
من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها
الوضع تساهل وتسامح واما التنوينان الاخيران ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل وهذه الكلمات التقطناها
من الشروح بقدر طاقتي ولما فرغ عن بيان حد الاسم
وعلاماته اراد ان يبين الفعل وكان المناسب على
ما ذكر في الاسم ان يذكر حد الفعل بان يقول مثلا
الفعل ما جاز ان يحدث به مقترنا باحد الازمنة الثلثة
ثم يذكر علاماته ولم يفعل كذلك بل اقتصر على بيان العلامات فقال
والفعل ما دخله قد والسين وسوف وما ذكرت
لم فعل كذا ولعله وجد هكذا في الكتب المنتخب عنها
هذا المختصر فتبع الشيخ عبد القاهر لقوله ولم ازد فيه
شيئا اجنبيا مثال ما دخله قد نحو قد خرج وانما خص

على المصنف م

المصنف م

المائة والجمل والتتمة م

دخول قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع
في الماضي ومع التقليل في المضارع كذا في الرضي وقال
في شرح المفصل قد حرف معناه التقريب وذلك انك
تقول قام زيد فتخبر بقيامه فيما مضى من الزمان الا ان ذلك
الزمان قد يكون بعيدا وقد يكون قريبا من الزمان
الذي انت فيه فاذا قلت قد قام فقد قربته مما انت فيه
ولذلك يقول المؤذن قد قامت الصلاة اي حان وقتها
في هذا الزمان ولذلك يحسن وقوع الماضي موضع الحال اذا
كان معه قد نحو قولك رايت زيدا قد على الخروج اي عازما
ومنها معنى التوقع بمعنى لا يقال قد فعل الا لمن ينتظر
الفعل او يسال عنه ولذلك قال سيبويه واما قد فعل
فجواب هل فعل لان السائل ينتظر الجواب وقال ايضا
واما قد فعل فجواب لقوله لما يفعل فتقول قد فعل وذلك
ان المخبر اذا اريد ان ينفي والمحدث ينتظر الجواب قال لما يفعل
وجوابه في طرف الاثبات قد فعل لانه ايجاب لما نفاه وقول

وقول الخليل هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر يريد ان الانسان
اذا سال عن فعل او علم انه يتوقع ان يخبر به قيل قد فعل
واذا كان الخبر مبتدا قال فعل كذا وكذا فاعرفه انتهى كلامه
وفي انوار التنزيل للبيضاوي في تفسير قد افلح المؤمنون
وقد تثبت المتوقع كما ان لما تنفيه وتدل على ثباته اذا
دخل على الماضي ولذلك تقربه من الحال ومثال ما دخله السين
سيخرج ومثال ما دخله سوف سوف يخرج وقد سماهما
سيبويه حرفي التنفيس ومعناهما تاخير الفعل الى الزمان المستقبل
وعدم التضييق في الحال فلذلك اختصا بالفعل يقال
نفست الخناق اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا
من السين فاذا دخلا على فعل مضارع خلصاه للاستقبال
وازالا عنه الشائع الذي كان فيه الان فسوف اشد
تراخيا في الاستقبال من السين وابلغ تنفيسا وذهب
قوم الى ان السين منتقصة من سوف حذفوا الفاء
والواو منها لكثرة الاستعمال وهو راي الكوفيين

وحكوا فيها النحاة قالوا اسو افعل بحذف الفاء وحدها وسف
افعل بحذف الواو وحدها والذي عليه اصحابنا انهما
كلمتان تختلفتا الاصل وان توافقتا في بعض حروفهما ولذلك
تختلف دلالتهما فسوف اكثر نفيا من السين ولذلك يقال
سوفته اذا اطلت المبعاد كانك اشتققت من لفظ
سوف فعلا كما اشتققت من لفظ آمين فعلا فقلت امنت على دعائه
ولو كان اصلهما واحدا لكان معناهما واحدا مع ان القياس
يابى الحذف في الحروف واما سو افعل وسف افعل فحكاية
تفرد بها بعض الكوفيين مع قلتها كذا في الكرماني شرح المفصل
والفعل ما دخله حرف الجزم نحو لم يخرج وانما اختص دخول
دخول الجوازم بالافعال لانه لا جزم في الاسماء لان الاسم التلث
لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان ينقصوا
من الافعال المعربة بما يجب للاسم حركة للدلالة على فرعيتها
فنقصوا منها الحركة التي لا يعملها وهي الكسر اذ هي بعد منها
بخلاف الضم والفتح فانهما تعملهما في الفاعل والمفعول

فلما

فلما نقصت الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى
بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم
ولولا كراهة الخروج من العلم الى المجاز لحسن ادعاء كون المضارع
المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان محل ما سمي جازما لم يظهر فيه
لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت
او فعلا او حرفا ان تكون ساكنة الآخر ولهذا لا تطلب
العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه
غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا
هكذا قال الكرماني والفعل ما اتصل به الضمير المرفوع والمراد
الاتصال اللغوي فيختص البارز ويشمل المستكن
نحو اكرمت بجوز الحركات الثلث في التاء الضم على المتكلم
والفتح على خطاب المذكر والكسر على خطاب المؤنث
واكرما واكرموا فان التاء والالف والواو فيها
ضمير مرفوع متصل مختص بالفعل لان مثنى الاسم وجمع
سلامته تلحقها الالف والواو والياء فلو لحقها

هذه الضماير وفيها الالف والواو واليا لان جمع المثنى
الفان او ياآن وفي الجمع واوآن او ياآن فان لم
يحذف احدهما لزم الاستثقال وان حذفت لزم الالتباس
فلما لم يجئ للاسم الف الضمير ولا واوه ولا ياؤه حمل عليه
البواقي من الضماير المنفصلة المرفوعة ودخلتها التاء الثابتة
الساكنة في اصل الوضع سواء كانت ساكنة في الحال
نحو ضربت او لا نحو ضربتا واحترز بالساكنة عن المتحركة
فانها مختصة بالاسم وكانت الاولى اولى بالسكون
لخفة الاسم وثقل الفعل لدلالته على الحدث والزمان
نحو نصرت ونعمت وبئست وانما لم يكتف بنصرت
واورد نعمت وبئست لان في فعليتهما خلافا
والصحيح الفعلية لدخول ما هو علامة الفعل عليهما
وهو تاء التانيث الساكنة وله اي للفعل ثلثة
امثلة وجه الحصر فيها ان الفعل اما ان يصدر
بحرف من حروف اتين او لا فالاول المضارع

اما بنا

اما بني آخره على الفتح او لا الاول الماضي والثاني الامر
ووجه آخر وهو ان يقال ان الفعل لا يخلو اما ان يكون
زمانه للاستقبال بوجه ما او لا الثاني الماضي والاول اما
ان يكون مشابهته للاسم تامة او لا الثاني الامر والاول المضارع
الاول من هذه الامثلة الثلثة المفتوح الآخر بالفتحة
المفتوح لا الآخر لان تجرد الماضي عن حرف التنوين
انما هو في الاضافة المعنوية دون اللفظية كما قال
في الكافية وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار
في الحسن الوجه نحو نصر مثال للثلاثي المجرد ودحرج
مثال للرباعي المجرد واكرم مثال للمزيد فيه فاورد
من كل نوع مثالا ويسمى بهذا المثال الذي هو
مفتوح الآخر الماضي بنصب الياء على انه مفعول ثان
ليسمى والمفعول الاول مستتر فيه قائم مقام الفاعل
عائد الى المفتوح الآخر والمثال الثاني من الامثلة الثلثة
ما يتعاقب اي يتوارد واحدا بعد واحد يقال تعاقب

الرجلان

اذا جاء احدهما في عقب الآخر وهذه الزوايد الاربع

لا يتوارد دون مقابل اذا جاء احدها جاء الآخر على اوله

والضمير راجع الى ما الموصولة وقوله اخرى مرفوع لعقد

بانه فاعل يتعاقب الزوايد الاربع وانما قال الاربع

بغير التاء لان الزوايد جمع زائدة فيكون المعدود

مؤنثا ثم شرع في بيان الزوايد الاربع لتوقف معرفة

المثال الثاني على معرفتها فقال وهي اي الزوايد الاربع

الياء كائنا للغايب المذكر مفردا كان او مثنى او مجموعا

وللجمع المؤنث الغايبة ولم يذكر للمص والتاء كائنا

للمخاطب المذكر مفردا كان او مثنى او مجموعا والغايبة المؤنث

في الواحد والتثنية دون الجمع فان فيه الياء والالف

كائنا للمتكلم الواحد والنون كائنا لما فوقه اي فوق الواحد

مثنى كان او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا او مختلفين

تقول يفعل هو اذا كان للغايب المذكر وتقول تفعل انت

اذا كان للمخاطب المذكر او هي اذا كان للغائبة وتقول افعل انا

للمتكلم الواحد وتقول نفعل نحن للمتكلم فوق الواحد

كائنا من كان ويقول الواحد المعظم نفسه نفعل وفعلنا

وهو مجاز من الجمع لعدّهم المعظم كالجماعة ولم يجئ للواحد

الغايب والمخاطب المعظمين فعلوا او فعلتم في الكلام القديم

المعتدّ به وانما هو استعمال المولدين كذا في الرضي ويسمى

ما يتعاقب على اوله فالضمير المستتر عايد الى ما الموصولة

المضارع بالنصب مفعول ثان ليسمى اي المنع بالكلام فان

المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا

الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا

وهو اي المضارع مشترك اشتراكا لفظيا بوضعين

متعددين بين الحال والاستقبال فيكون حقيقة فيهما

وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو

اقوى لانه اذا خلا من القراين لم يحمل الا على الحال

ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة

والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة

وطرق كون المضارع حقيقة في الحال والاستقبال

كما لا خفاء به وقيل هو حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال
حتى اختلف العقلاء فيه فقال الحكماء ان الحال ليس بزمان
موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان
التنصيف والحال عند النحاة غير الآن المختلف في كونه زمانا تثليثا
بل هو ما على جنبي الآن من الزمان مع الآن سواء كان
الآن ايضا زمانا او حد المشترك بين الزمانين ومن ثمه
تقول ان يصلي في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلوته
ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات
الكثيرة المتتالية واقعة في الحال كذا في الرضي وفي بعض
الشروح وانما اختار المص ان يكون المضارع مشتركا بينهما
لانه يطلق في الحال والاستقبال والاصل في الاطلاق الحقيقة ولانه
في كل الاطلاق يحتاج الى القرينة وهو دليل الاشتراك
فاذا دخلت انت عليه اي على المضارع لام الابتداء خلص
ذلك المضارع للحال ويرتفع احتمال الاستقبال فيكون
اللام قرينة للحال كالجاموس في المشترك اذا استعمل في احد معانيه

يحتاج

مطلب لام الابتداء

يحتاج الى القرينة المعينة لتساوي نسبة الوضع الى معانيها
واعلم ان لام الابتداء هي اللام المفتوحة في قولك لزيد منطلق
ولا تدخل الا على الاسم او الفعل المضارع كقوله تعالى لانتم اشد رهبة
وان ربك ليحكم بينهم وهذه اللام اكثر اللامات تصرفا وفائدتها
التوكيد وتحقيق معنى الجملة وازالة الشك وهي مفتوحة وذلك
مقتضى القياس فيها وفي كل ما جاء على حرف واحد يبتدأ به
اذ الساكن لا يمكن الابتداء به فوجب تحريكه ضرورة جواز
الابتداء به وكانت الفتحة اخف الحركات وهذه اللام تدخل
على الاسم اذا كان مبتدأ لتأكيد مضمون الجملة مثل قولك
لزيد عاقل ولعبد مؤمن خير من مشرك ولا تدخل هذه اللام
في الخبر الا ان يدخل ان الثقيلة المكسورة فيلزم تأخير اللام
الى الخبر وذلك نحو ان زيدا لمنطلق واصل هذا لان زيدا
منطلق فاجتمع حرفان لمعنى واحد وهو التأكيد فكره
اجتماعهما فاخرت اللام الى الخبر فصار ان زيدا لمنطلق
ومن هذا القبيل ما مثل المص بقوله قال الله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام

اني ليحزنني ان تذهبوا به قاله يعقوب حين سأل بنوه
ان يرسل معهم يوسف بقولهم ارسله معنا غدا يرتع
ويلعب وانا له لحافظون فاجاب عنه بقوله اني ليحزنني
ان تذهبوا به يعني ليحزنني في الحال والآن اذ ما بكم يوسف
اعترض عليه بان ان تذهبوا به فاعل ليحزنني والاذهاب
مستقبل فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود
على فاعله وهو غير واقع لان الفعل اثر الفاعل فيلزم ان يكون
متأخرا عنه لوجوب تقدم المؤثر على الاثر واجيب بان الحكم
في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الواقع الآن او
ان التقدير ليحزنني قصدكم ان تذهبوا به والقصد حال
وفي عيون التعابير وحزن الم القلب بفراق المحبوب
والمثال الثالث من الامثلة الثلثة للفعل الموقوف الآخر
باضافة الموقوف الى الآخر كما في قوله المفتوح الآخر ومعنى
موقوف الآخر المبني آخره على السكون كآخر المجزوم من حذف
الحركة وحرف العلة والنون لان قياسه ان يكون

اي وحذفه في العلة
وكذا التقدير في حرف العلة
والنون

باللام

باللام كامر الغايب لكن حذفت اللام مع حرف المضارعة
لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي الموازنة فرجع الى الاصل
من البناء على السكون لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء
السكون فابقي على اصل البناء لعدم المشابهة بينه وبين الاسم
بعضه وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الحال محذوفا
هذا عند البصريين وقال الكوفيون هو مجزوم بلام مقدرة
وقال في شرح اللب وقيل ونعم ما قيل اصل افعل لتفعل
بالاتفاق اذ الطلب مفهوم من اللام لكنها منوية مقدرة
عند الكوفية فيكون مجزوما وحذفية عند البصرية فيكون موقوفا
نحو انصر ويسمى الموقوف الآخر الامر عند النحاة لانهم يسمون
بالامر كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء
وهو المسمى امرا عند الاصوليين نحو اضرب على وجه الاستعلاء
او طلب به الفعل على وجه الخضوع من الادنى وهو الدعاء
نحو اللهم ارحم او من غيره وهو التماس او لم يطلب به الفعل

مطلب الامر

بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محال هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك
امرا لان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء
وهو الامر حقيقة اغلب واكثر وكذا الكلام في النهي فانه
قولك لا تؤاخذني نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي
في اصطلاح النحاة وان كان دعاء في الحقيقة كذا في الكرخي
وانما افرده بالذكر وجعله مثالا ثالثا لكونه قسيما من الفعل
براسه مغايرا للمضارع لفظا ومعنى وحكما بخلاف النهي
والامر باللام فانهما مع حرفيهما ليسا بقسمين من الفعل كالنفي
وبدونهما كالمضارع لفظا وحكما كذا في شرح اللب
وكذا اي وكاشتقاق انصر من تنصر كل ما اي كل امر مخاطب
كان مشتقا من المضارع المخاطب على طريقة اشتقاق افعل
من تفعل وتلك الطريقة ان تحذف من المضارع المخاطب
حرف المضارعة فان كان ما بعده متحركا تسكن آخره على البناء
الاصلي وان كان ساكنا تجلب همزة وصل لئلا يلزم

الابتداء

الابتداء بالساكن وحركة هذه الهمزة الكسر في الاسماء والافعال
والحروف ولا يعدل الى الضمة او الفتحة الا لعلة وذلك
لان الهمزة اجتلبت ساكنة على مذهب الجمهور لما فيه
من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لانه اعدل الحركات في الخفة والثقل
اذ هو اثقل من الفتح واخف من الضم و[illegible] مذهب سيبويه
انها اجتلبت متحركة بالكسر التي هي اعدل الحركات لانا احتجنا
الى متحرك لسكون اول الكلمة فاجتلابها ساكنة ليس بوجه
وانما ضمت فيما انضم ثالثه نحو انصر اتباعا واستثقالا
للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين لسكونه
كذا في شرح الكتاب نحو عد من تعد وضع من تضع وكلاهما
من المثال وجرب من تجرب من التفعيل وحاسب
من تحاسب من المفاعلة وهذان المثالان من المزيد فيه
ولما فرغ من بيان قسمي الكلمة الاسم والفعل شرع في بيان
الحرف المقابل لهما في عدم الاستقلال ولذلك سمي حرفا

لان معنى الحرف الطرف وهو في طرف من الاسم والفعل حيث
لا يكون حدثا ولا محدثا عنه فقال والحرف ما اي كلمة
جاء ذكر الضمير باعتبار لفظ ما لمعنى ليس ذلك المعنى بمعنى
اسم ولا بمعنى فعل نحو هل وبل وذلك اي بيان نحو الحرف
لمعنى ليس معناهما ان الاسم يكون حدثا ومحدثا عنه
نحو زيد قائم فزيد مسند اليه وقائم مسند وهما اسمان
وان الفعل يكون حدثا ولا يكون محدثا عنه كضرب زيد
فضرب مسند الى زيد وكذا سائر الافعال وهو ظاهر وان
الحرف اداة اي رابطة ووصلة بينهما اي بين الاسم والفعل
لا يكون حرف حدثا ولا محدثا عنه وعلة كونه كذلك غير
مستقل بالمفهومية لا يصلح ان يحكم عليه ولا به ولما فرغ
عن بيان حد الكلمة واقسامها الثلثة اراد ان يبين
الكلام وقدم الكلمة على الكلام مع ان المقصود الاهم
من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب التركيب
لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه فقال

واذ ف

واذ قد عرفت واورد كلمة قد لانها لتقريب الماضي الى الحال
وههنا ان معرفتك بتسمية كل منها كلمة مضى قريبا من الحال
ان كل واحد من هذه الاقسام الثلثة اي الاسم والفعل والحرف
يسمى كلمة لانه عرفت اولا الكلمة ثم قسمها الى الاسم والفعل والحرف
فعلم من هذا ان كل واحد منها يسمى كلمة لوجوب اعتبار المقسم
في اقسامه وان مع اسمها وهو كل وخبرها وهو يسمى في محل
النصب على انه مفعول عرفت واذ ظرف معمول لقوله فاعلم
اي اعلم عقيب معرفتك تسمية كل واحد منها كلمة انه اي الشان
اذا ائتلف اي جمع وركب منها اي من هذه الاقسام الثلثة فعل
واسم نحو ضرب زيد او ائتلف اسمان نحو زيد قائم وافاد
اي افاد هذان المؤتلفان فائدة يصح سكوت المتكلم عليها
سمي اي سمي كل واحد من هذين المؤتلفين كلاما ويسمى
جملة فذكر لكون الكلمة كلاما ثلثة قيود احدها التاليف
واحترز به عن افراد الكلمة بغير تركيب نحو زيد عمرو دار
وثانيها ان يكون التاليف من اسمين او من فعل واسم احترز به

عن الاقسام الاربعة وهي التركيب من فعلين او من اسمين او حرف وفعل
او حرف واسم وثانيتها الافادة افادة تامة وخبرية
عن التأليف الاضافي والتوصيفي والتعدادي والصوتي
فانها لا يسمى كلاما لعدم الافادة واختلفوا في الفرق بين
الجملة والكلام هل هما مترادفان او الجملة اعم مطلقا وليس
النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل يرجع الى انه هل يعلم
من استعمال المتقدمين في كتبهم وتعريفاتهم الفرق او لا
بعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه وان فهم من ظاهر عبارة
بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد كما
ان يقال هذا الكلام وقع خبرا او حالا او صفة او شرطا او
بما ليس فيه نسبة تامة في الحال وان كان في الاصل كما يقال هذه
الجملة وقعت كذا وكذا فدل انهم اكتفوا في الجملة بوجود الاسناد
في الاصل وان ذهب في الحال كما ذكر وما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا يسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام
ان يوجد فيه الاسناد في الحال فيلزم ان لا يكون له اعراب اصلا

اذ النسبة

فرق بين الجملة والكلام

اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير ولهذا تراهم يقولون الجملة
التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من الاعراب
كذا في شرح اللب في شرح اللباب والفرق بين الكلام والجملة ان الجملة
اعم من الكلام لان المركب المشتمل على الاسناد جملة سواء افاد ما يسكت عنه
يحسن السكوت كما في الشرط او لم يفد والكلام لا يطلق الا على ما يصح
السكوت عليه بالفعل انتهى ولما عرف الجملة اراد تقسيمه لكن بعضهم
جعلها قسمين الاسمية والفعلية بان ادرج الشرطية والظرفية
في الفعلية وبعضهم جعلها اربعة اقسام بان جعل الشرطية
والظرفية قسما براسها بناء على الظاهر والمص ممن جعلها اربعة
فلهذا قال والجمل بضم الجيم وفتح الميم جمع جملة بضم اوله
وسكون ثانيه كغرف وغرفة اربع ولم يقل اربعة لان
المعدود مؤنث وهو لفظ جملة اذ الاعتبار للواحد في المعدود
دون ما يقع في اللفظ ولذا قال في الكافية باحد الازمنة الثلثة (اي المعدود)
بتذكير العدد لان المعدود زمان وهو مذكر فعلية واسمية
قدم الفعلية لان صلاح الاسناد الفعل والاصل في المسند الفعل

كما ذكرنا يعني ذكر مثالهما فيما سبق بقوله خرج زيد وعلم
فلم يذكر ههنا مثالا اكتفاءً بما سبق وظرفية وشرطية
مثالهما نحو عندي مال للظرفية وان تأتني اكرمك للشرطية
ثم الجملة قسمان منها ما يكون لها محل من الاعراب ومنها
ما لا يكون لها محل منه فبيّن ههنا ما يكون لها محل من الاعراب
بقوله وكل اي كل واحد منها اي من الجمل الاربع تقوم مقام المفرد
اي تقوم مقاما هو في الاصل للمفرد بان يؤول تلك الجملة بالمفرد
فان المواضع الستة المذكورة مواضع المفرد فان خبر
المبتدا وباب ان وباب كان وباب ظننت وصفة النكرة
والحال ان يكون مفردا فاذا وقع الجملة في هذه المواضع
تؤول بالمفرد مثلا اذا قيل زيد ابوه قائم تؤول بقائم الاب
وكذا غيره فيكتسي تلك الجملة اي تلبس وتأخذ على سبيل
الاستعارة اعرابه اي اعراب المفرد الذي وقعت تلك
الجملة موقعه محلا تمييز بمعنى المفعول اي تكتسي محل اعراب
المفرد كما في فجرنا الارض عيونا اي يكون اعراب المفرد

في محل

في محل تلك الجملة لان الجملة من حيث هي جملة مبنية لا اصالة في الاعراب
المبني محلي فيكون فيها اي في الجملة التي وقعت في تلك المواضع
ضمير عائد راجع الى الاسم الاول لان الجملة مستقلة
بنفسها لا تقبل الارتباط بما قبلها الا برابط وهو العائد
الى الاسم الاول كزيد في الجملة [illegible] الاول المبتدا واسم ان
واسم كان والمفعول الاول في ظننت والموصوف وذو الحال
وذلك اي قيام الجملة مقام المفرد منحصر في ستة مواضع
الاول في خبر المبتدا نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد ان تعطه يشكرك وزيد في الدار والثاني في الخبر
في باب ان نحو ان زيدا ابوه ذاهب وان زيدا ذهب ابوه
وان زيدا ان تعطه يشكرك وان زيدا في الدار والثالث
في الخبر في باب كان نحو كان زيد ابوه ضارب وكان زيد
قد ضرب ابوه وكان زيد ان تضربه يضربك وكان زيد امامك
والرابع في المفعول الثاني في باب ظننت نحو ظننت زيدا ابوه
قائم وظننت زيدا قام ابوه وظننت زيدا ان تعطه يشكرك

وظننت زيداً في الدار والخامس في صفة النكرة نحو مررت برجل
ابوه كريم واعجبني كرمه وان تره اعجبك حسنه وفي حسنه شرف
والجملة لا تقع صفة الا لنكرة لوجوب المطابقة بينهما تعريفاً وتنكيراً
والجملة نكرة لكونها خبراً اشياعاً كالفعل فموصوفها لا يكون
الا نكرة والسادس في الحال نحو جاءني زيد وغلامه راكب
او قد ركب او على كتفه سيف وجاءني زيد وهو ان سأل يعطى
وسترى اي ستبصر على ان رأى بمعنى ابصر ولذلك يتعدى
الى مفعول واحد وهو قوله ذلك اي شرح باب المبتدأ
والخبر وباب ان وباب كان وباب ظننت وباب الصفة والموصوف
وباب الحال لان كلها مذكور في المصباح فيكون الوعد بياناً
هذه الاشياء التي تضمنها لا بتفصيل وقوع الجمل في
الاشياء موقع المفرد فيكون الوعد بوفاء وهكذا يعلم
من الضوء اضاءه الله قدر فقد تم ان لفه فصل اي هذا فصل ويكون
خبر مبتدأ محذوف الاعراب ومن الاصطلاحات النحوية الاعراب
وهو في اللغة الابانة والافصاح وفي الاصطلاح

ان يختلف آخر الكلمة اما ذاتاً كما في الاعراب بالحرف نحو جاءني
ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك او صفة كما في الاعراب بالحركة
نحو جاءني زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد فان الدال في آخر زيد
لم يختلف رفعاً ونصباً وجراً وانما اختلف صفته باختلاف
العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليها والمراد
بالاختلاف اختلافها عملاً بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض
الآخر من الرفع والنصب والجر لئلا ينتقض بمثل قولنا ان
زيداً مضروب واني ضربت زيداً وانا ضارب زيداً فان
العوامل في زيد في هذه الصور مختلفة بالاسمية والفعلية
والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف فلهم تخصيص الاختلاف
بالعمل لدفع هذا النقض واعلم انه قد وقع الاختلاف بينهم
في تعريف الاعراب هل هو نفس الاختلاف او ما به الاختلاف
فعرفه بعضهم كالمصنف واقرانه بان يختلف آخر الكلمة باختلاف
العوامل فجعل الاعراب نفس الاختلاف واعترض عليه ابن الحاجب
بان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعراباً

وعلى تقدير تسليم ثبوته في الآخر فان الاختلاف امر واحد ناش
من مجموع الفتح والضم والكسر لا من كل واحد منها اذ لو لزم
آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد
والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا
وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم
في اول تركيبه غير معرب كما لو حصل مثلا زيد اسما مخصوصا ثم ركب
مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم ينتقل آخره
الى حركة بعد واجاب عنه نجم الدين الرضي بقوله والحق ان معنى
قولنا تختلف الآخر اي تتصف بصفة لم يكن عليها قبل فان زيدا
مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضممت الدال
بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت اي انتقلت من حال
السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف
في الآخر وانتقال الآخر من السكون الى الفتحة غير انتقاله
الى الضمة وكذا انتقاله منه الى الكسر فحينئذ اختلاف انواعا
بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المنتقل اليها فالاختلاف

اذن ثلثة كالاعراب. وعرفه ابن الحاجب بقوله ما اختلف
آخره به فجعل الاعراب ما به الاختلاف اي الحركات الثلث والحروف
الثلثة واورد عليه العامل والمقتضي بانه يصدق عليهما
ما اختلف آخر المعرب به واجيب بان المراد بالسبب
القريب والعامل والمقتضي سببان للاختلاف لكنهما بعيدان
بالنسبة الى الحركات والحروف لان الاختلاف بالاولين بالقوة
وبالاخيرين بالفعل واورد عليه ايضا بانه اي ان الحد
غير جامع لان التغيير في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الآخر
اذ الآخر هو النون واجيب بان النون فيهما كالتنوين
فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر
الحروف فكذا النونان وهذه الايرادات والاجوبة ماخوذ من الرضي
نحو جاءني زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد فان في آخر
زيد وقع الاختلاف رفعا ونصبا وجرا باختلاف العوامل
رافعا وناصبا وجارا والاختلاف نوعان لفظي وتقديري
وما ذكره من المثال مثال للفظي واراد ان يذكر التقديري

العامل والمقتضي م

فقال وما اي الاسم المعرب الذي في آخره الف لا يظهر فيه
الضمير المجرور عايد الى الموصول الاعراب في الاحوال الثلث
لعدم قبول الالف الحركة مطلقا كالعصا مثال لما الفه منقلبة
عن حرف اصلي لان اصله عصو والرحى مثال لما الفه
للتانيث وهذا مثال لما جميع وجوهه تقديري واراد
ان يذكر مثالا لما بعض وجوهه تقديري دون بعضه فقال
وما اي الاسم المعرب الذي في آخره ياء مكسور ما اي حرف
الذي كان قبلها اي قبل الياء وهو احتراز عما سكن
ما قبل الياء نحو ظبي فما موصولة وقبلها جملة ظرفية متعلق
بفعل عام صلته والموصول مع صلته قايم مقام فاعل مكسور
مكسور سكن ذلك الياء في حالتي الرفع والجر لثقل الضمة
والكسر على الياء خصوصا حين كان قبلها كسرة وتحرك
الياء بالفتحة في حالة النصب نحو جاءني القاضي ومررت بالقاضي بسكون
الياء فيهما ورأيت القاضي بفتح الياء وقدم مثال حالة الجر
على حالة النصب لاتحادها مع حالة الرفع في كونهما تقديريا

اي الاتحاد
حالة الجزم

قال الله

قال الله تعالى اجيبوا داعي الله اورده للاستشهاد على ان
الياء المكسور ما قبلها تتحرك في النصب فان قوله داعي منصوب
الياء في حالة النصب لانه مفعول اجيبوا وما اي الاسم المعرب
الذي سكن حرفه الذي كان قبل واو او قبل ياء كدلو
مثال لما سكن قبل واو وظبي مثال لما سكن قبل ياء فحكمه اي
حكم آخره حكم حرف الصحيح في تحمل الحركات الثلث والاحسن
في الترتيب ان يذكره في جنب ما آخره حرف صحيح لاتحاد حكمهما
لكنه اعتبر التقابل بين اللفظي والتقديري فذكرهما
متعاقبا ثم ذكر ما في حكم الصحيح ولما عرف الاعراب باختلاف
الآخر واختلاف لا يكون الا بما به الاختلاف وهو اما حركة
او حرف وكان الاول اصلا لخفته بالنسبة الى الثاني قال
واصل الاعراب اي اختلاف الآخر باختلاف العوامل ان يكون
بالحركة لانها اقل من الحروف وادل على المقصود وخير
الكلام ما قل ودل قال في الاكثر اعلم ان الحركات في الحقيقة
ابعاض حروف العلة فضم الحرف في الحقيقة اتيان بعض

اي بعض الواو

بلا فصل ببعض الواو وكسرة الاتباع بعض بجزء من الياء
وفتحة الاتباع بعض بشيء من الالف والالف الحركة والسكون
من صفات الاجسام فلا تحل الاصوات لكنك لما كنت تاتي عقيب
حرف بلا فصل ببعض حروف المد يسمى حرف متحركا كانك
حركت حرف الاخر حرف المد وبعد ذلك سكون حرف
فالحركة اذن بعد حرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم
انها معه لا بعده بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض حرف
المد صارت حرف مد تاما انتهى فاذا كان الحركات ابعاض
حروف العلة تكون اخف فلخفتها تكون اصل الاعراب
وقد يكون الاعراب قليلا بالنسبة الى الاعراب بالحركات
بالحروف اي بحروف المد التي تولدت من تلك الحركات وذلك
اي كون الاعراب بالحروف في الاسماء الستة المعتلة وانما
يقال المعتلة لان الاربعة منها منقوصة واوية وهي ابوه
واخوه وحموها وهنوه وواحد منها وهو فوه اجوف
واوي اصله فوه وواحد منها لفيف مقرون وهو ذو مال

اصله

اصله ذوو حال كونها مضافة الى غير ياء المتكلم وذكر المص
في كون اعرابها بالحروف شرطين احدهما كونها مضافة
لانها لو لم تكن مضافة كان اعرابها بالحركات تقول جاءني اب
ورايت ابا ومررت باب وثانيهما كون الاضافة الى غير ياء
المتكلم لانها لو كانت مضافة الى ياء المتكلم يكون اعرابها
تقديرا بالحركات وغير ياء المتكلم ثلثة اشياء ضمير الغائب
والمخاطب والاسماء الظاهرة فيكون اعراب هذه الستة
حال كونها مضافة الى واحد من هذه الثلثة بالحروف نحو قول
جاءني ابوه وابوك وابو زيد وكذلك البواقي وهي
اي هذه الاسماء الستة اخوه وابوه وفوه وهنوه
والهن الشيء المنكر الذي يستقبح ذكره كالعورة
والصفات الذميمة والافعال القبيحة وحموها وانما خص
الحم بضمير المؤنث لان الحم قريب المرأة من جانب
زوجها كاب زوجها واخيه فلا يضاف الا اليها
وذو مال وانما اضاف ذو الى الاسم الظاهر دون الضمير

لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس تقول جاءني ابوه
بالواو حالة الرفع ورأيت اباه بالالف حالة النصب
ومررت بابيه بالياء حالة الجر وكذا امثال ابوه في
من تلك الاسماء الستة فتدل الواو في المثال المذكور
على الرفع وتدل الالف على النصب وتدل الياء على الجر
واعترض ههنا بان في كون اعراب هذه الاسماء
بالحروف شروطا اخر وهي كونها موحدة ومكبرة
لان المثنى والمجموع من هذه الاسماء الستة كمثنى سائر
الاسماء ومجموعها بالالف والواو والياء ومصغراتها
تعرب بالحركات واجيب بان ذكر الامثلة المذكورة موحدة
ومكبرة يغني عن الاحتراز عنها ثم اعترض بان ذكر الامثلة
مضافة الى الضمير الغائب يغني عن قوله مضافة الى غير ياء المتكلم
واجيب بانه لو لم يذكر هذا الشرط لربما توهم ان يكون
اعرابها بالحروف الثلثة مختص حال كونها مضافة الى الضمير الغائب
وكون الاعراب بالحروف في التثنية اي فيما صدق عليه مفهوم

التثنية وهو ما لحق آخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة
بالالف والنون المكسورة حالة الرفع او بالياء المفتوح
ما قبلها والنون المكسورة في حالتي النصب والجر وكون الاعراب
بالحروف في الجمع اي فيما صدق عليه مفهوم الجمع وهو ما دل
على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير ما بالواو والنون
المفتوحة في حالة الرفع او بالياء المكسور ما قبلها والنون
المفتوحة في حالتي النصب والجر فنصبهما محمول على جرهما في كونهما
بالياء واورد مثال التثنية والجمع مختلطين فقال نحو جاءني
مسلمان مثال لحالة رفع التثنية ومسلمون لحالة رفع الجمع
ورأيت مسلمين بفتح ما قبل الياء لحالة نصب التثنية ومسلمين
بكسر ما قبل الياء لحالة نصب الجمع ومررت بمسلمين
بفتح ما قبل الياء لحالة جر التثنية ومسلمين بكسر ما قبل الياء
لحالة جر الجمع والاعراب بالحروف في لفظ كلا حال كونه
مضافا الى مضمر دون مظهر فحكمه اي حكم كلا على هذا التقدير
حكم المثنى في كون اعرابه بالالف والياء تقول جاءني كلاهما

بالالف حالة الرفع ورأيت كليهما ومررت بكليهما بالياء
المفتوح ما قبلها في حالتي النصب والجر وانما اورد ذكر كلا
لانه لم يدخل في المثنى لانه اسم الحق بآخره الف او ياء ونون
مفتوحا ما قبلها ولم يثبت في المفرد كل حتى الحق بآخره علامة
التثنية بل وضع هكذا بالالف لمعنى التثنية فأعرب اعراب
المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون آخره الفا ولا ينفك
عن الاضافة حتى يتميز عن المثنى بالتجرد عن النون وانما قيد
كون اعرابه بالحروف كالمثنى بكونه مضافا الى المضمر لانه
اذا اضيف الى المظهر لا يكون اعرابه هكذا كما قال واذا
اضيف الى المظهر فحكمه اي حكم كلا حكم لفظ العصا لفظا
في كون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلثة لكون آخره الفا
وعدم قبول الالف الحركة تقول جاءني كلا الرجلين
ورأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين بالالف في
الاحوال الثلث واعلم ان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار
معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي

الاعراب

الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف
الى المظهر الذي هو الاصل من المضمر روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب لكن حركاته
تقديرية لان آخره الف يسقط بالتقاء الساكنين واذا اضيف
الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع
واعرب بالحروف التي هي الفرع فلذا قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر والمضمر اما غائب او مخاطب او متكلم
نحو كلاهما وكلاكما وكلانا واعلم ان وضع الاعراب
في الاسم ليدل على المعاني المعتورة عليه من الفاعلية
والمفعولية والاضافة وكان الاعراب ثلثة ومحل الاعراب
اكثر منه لزم اشتراك الاعراب في بعض المواضع ولزم
من اشتراكهما استواء احد المشتركين بالآخر فقال
ويستوي الجر والنصب بان يشترك الجر في علامة النصب
فيكون الجر محمولا على النصب او بالعكس فيكون النصب
محمولا على الجر واما الرفع فلا يشترك مع غيره وذلك الاستواء

يكون في الاعراب بالحركة ويكون في الاعراب بالحرف وجميع هذا الاستواء
في خمسة مواضع وهي اي المواضع الخمسة التثنية والجمع
المذكر السالم فان النصب والجر فيهما بالياء كما ذكرنا
مثالهما فيما سبق والثالث من هذه المواضع الخمسة
جمع المؤنث السالم حال كونه بالالف والتاء نحو جاءتني
مسلماتٌ بضم التاء ورأيت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ بكسر التاء
فيهما فيكون النصب تابعا للجر فيستويان والرابع
من هذه المواضع الخمسة التي يستوي فيها الجر والنصب
ما اي الاسم الذي لا ينصرف اي لا يمتنع ولا يرجع عن
مشابهة الفعل نحو جاءني احمدُ بضم الدال ورأيت احمدَ
ومررت باحمدَ بفتح الدال فيهما فيكون الجر تابعا للنصب
في كونهما بالفتحة والخامس من هذه المواضع الخمسة التي يستوي
فيها الجر مع النصب الضمير في اكرمتك ومررت بك
فان ضمير المخاطب في اكرمتك في محل النصب على المفعولية
وفي مررت بك في محل الجر بالباء مع انهما مبنيان على الفتح

وانه

وانه وله فان ضمير الغائب في انه في محل النصب على انه
اسم انّ وفي له في محل الجر باللام مع انهما مبنيان على الضم
بلا فرق وكذا اي مثل هذين المثالين الجميع اي جميع الضماير
التي وقع في محل الجر والنصب من التثنية والجمع نحو انهما
ولهما وانهم ولهم ومن ضمير المتكلم نحو انّي ولي فان هذه
الضماير يستوي فيها الجر والنصب قيل ان استواء الجر
والنصب في المضمر بسبب البناء وكلامنا في استوائهما
في المعربات فلا يناسب ذكره ههنا واجيب بان كلامنا
في استواء الجر والنصب من غير نظر الى كونه معربا او مبنيا
ولما ذكر المصنف قيام الحرف مقام الحركة في الاسماء المعربة
اراد ان يبين قيامه مقامها في الافعال المعربة فقال
ومن قيام الحرف مقام الحركة قيام النون في يفعلان
وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين اي التثنية
وجمع المذكر والواحدة المخاطبة فانها اي النون علامة
الرفع في الفعل المضارع في هذه المواضع الخمسة

فتكون قائمة مقام الضمة لانه لما وجب ان يكون من الافعال
معربة بالرفع لتجرده عن الناصب والجازم ولم يمكن ان يجعل
اللام معتقب الاعراب لان يمنع الضماير بعدها اوجبت
كونها على وجه واحد من الحركة لزم زيادة حرف ينوب
مناب الحركة فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد لكثرة
دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها ههنا لوجود الضماير
فزادوا ما شبيها بها وهو النون في خروجها عن الخيشوم
فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب فاستوثر بها
ثم حذفوها في حال الجزم حذف الحركة التي هي اي النون عوض
عنها وحملوا النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الجر في
الاسم والنصب في الاسم تابع للجر فكذا النصب فيه
تابع للجزم تسقط اي النون في حالة الجزم وفي حالة
النصب سقوط الحركة في حالة الجزم نحو لم يفعلا ولم يفعلوا
في يفعلان ويفعلون سقط النون فيهما بالجزم ولن يفعلا
ولن يفعلوا سقط فيهما بالنصب وعلى هذا القياس قوله

ولم

ولم تفعلا ولن تفعلا ولم تفعلي ولن تفعلي ومن ذلك
اي من قيام الحرف مقام الحركة في مجرد كونه محذوفا للجزم
كحذف الحركة له لا في كونه اعرابا كالحركة ولذلك غير المص
الاسلوب بقوله ومن ذلك ولم يغل ومنه حروف المد واللين
اي قيام حروف المد على حذف المضاف لان نفس حروف المد
لا يكون من القيام وحروف المد الواو والالف والياء كائنة
في الفعل المعتل اللام ناقصا كان او لفيفا فانها
اي حروف المد تثبت حال كونها ساكنة في حال الرفع
نحو يغزو بسكون الواو ويرمي بسكون الياء ويخشى
بالالف الساكنة المقلوبة عن الياء وتسقط اي حروف
المد في حالة الجزم وهذا السقوط هو كونه مقام الحركة
ولذا قال سقوط الحركة وهو منصوب على انه مفعول مطلق
لقوله تسقط كما في قولهم ضربت ضرب الامير نحو لم يغز
بسقوط الواو ولم يرم بسقوط الياء ولم يخش بسقوط
الالف ويتحرك الواو والياء دون الالف في حالة النصب

نحو لن يغزوَ ولن يرميَ بفتح الواو والياء وتثبت الالف
حال كونها ساكنة في حالة النصب مثلها اي مثل الالف
التي في الرفع اي كما ان الالف تثبت ساكنة في حالة الرفع
كذلك تثبت ساكنة في حالة النصب و ان كان الفتحة خفيفة
نحو لن يخشاهما وانما لم تتحرك في حالة النصب لامتناعها
اي لامتناع الالف عن تحمل الحركة مطلقاً خفيفة كانت او ثقيلة .
فصل اي هذا فصل على انه خبر مبتدا محذوف و من
الاصطلاحات النحوية المعرب والمبني فاراد ان يبنيهما
فقال الاسماء على ضربين اي على صنفين في القاموس
الضرب الصنف من الشيء احدهما معرب وهو اي المعرب
في اصطلاح النحاة ما اي اسم لانه في معرب الاسم
فلا يدخل فيه معرب الفعل كالمضارع اختلف آخره اي
الحرف الذي هو آخر المعرب اما ذاتاً او صفة كما مر
في تعريف الاعراب باختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل
بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر كما ذكرنا

يعني مثاله

يعني مثاله في فصل الاعراب بقوله نحو جاءني زيد ورأيت زيداً
ومررت بزيد وعرف ابن الحاجب المعرب في الكافية بقوله المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل وجعل هذا التعريف الذي ذكره المص
من الاحكام حيث قال وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل
ثم قال في شرحه للكافية وانما عدلت عما عرفه به الجمهور لانه
يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق الآخر بل الآخر المختلف
الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة
المعرب اولاً فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب
متوقفة على معرفة الاختلاف لتوقف كل محدود على حده فيلزم
الدور واجاب عنه نجم الدين الرضي في شرحه بقوله هذا
ان قصد تعريف حقيقة المعرب للتمييز عند المنشي للكلام فتعطيه
بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف
الصحيح للمن معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام
صحيح موثوق به كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك
الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب .

وردّ هذا الجواب الشريف في حواشيه على الرضي حيث قال ولا يندفع
الدور بما يقال ان الموقوف على معرفة المعرب هو الاختلاف
الحاصل في كلام المنشئ والذي توقف عليه معرفته هو الاختلاف
الحاصل في كلامهم وذلك لان حصول الاختلاف في كلام المنشئ مطابقا
لما في كلامهم هو المقصود الاصلي من معرفة المعرب لكن معرفة
المعرب انما تترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها اولا
معرفة الاختلاف الحاصل في كلامهم فيقول المنشئ مثلا هذا الاسم
معرب وكل معرب فاختلف في كلامهم هكذا او يعطيه ذلك
الاختلاف فالدور انما هو بالنظر الى المقصود من التعريف
لا فيه نفسه وثانيهما مبني وسمي المبني مبنيا تشبيها بالبناء
المرصوص لما في ذلك من اللزوم والدوام على الحالة الواحدة
وعدم التغير كبناء الدار وهو اي المبني في اصطلاحهم
ما اي اسم لانه في صدده كان حركته فيما كان مبنيا عليها
وكان سكونه فيما كان مبنيا على السكون لا بعامل
يقتضيها بل كان حركته وسكونه في اصل وضعه هكذا لا اثر فيه

للعامل اصلا لا لفظا ولا تقديرا ثم اي بعد ما عرفت انقسام
الاسم اليها المعرب منقسم على ضربين احدهما منصرف
اي ممتنع ومعوض عن مشابهة الفعل والحرف ويسمى ذلك الاسم
المتمكن لتمكنه في الاسمية وعدم ميله الى خلاف جنسه وهو
اي المنصرف في الاصطلاح ما يدخله الجر ويدخله التنوين
وثانيهما غير منصرف اي غير ممتنع وغير معوض عن شبه الفعل
وهو اي غير المنصرف فيه ما لا يدخله الجر مع التنوين واختلفوا
في ان منع الجر مقصود بذاته او هو بتبعية التنوين كما استدل
الجانبين واجوبتها مستوفى في الشروح فلا نعيد وكان
اي غير المنصرف في موضع الجر اي في موضع يدخل عليه الجار
مفتوحا فيكون جره تابعا لنصبه اعلم ان المصنف لما اراد
ان يميز بين المنصرف وغير المنصرف ذكر غير المنصرف بانواعه
واسبابه فكانه قال ان ما عداه منصرف ولم يجعل لان
لغير المنصرف اسبابا وعلامات يجب ان يعرف بهن العلامات
والاسباب فلما علم بهن الاسباب يعلم ان ما لم يوجد فيه منها

الاسباب فهو منصرف ولم يكن عكسه لان غير المنصرف ما لم يعلم سببا به
وعلامة لم يعلم اى شىء هو فعال والاسباب المانعة من الصرف
اى منع الجر والتنوين وانما كان منع الصرف بالسبب لانه خلاف
الاصل لان الاصل فى الاسم الصرف وكل ما كان على خلاف الاصل
انما يكون بسبب موجب له كما اذا كان احد بريئا من المرض
لا يسأل عن سبب برائه واما اذا مرض فيسأل عن سبب
مرضه لان الاصل هى الصحة والمرض عارض خلاف الاصل واعلم
ان قول النحاة ان الشىء الفلانى علة لكذا او سبب له لا يريدون
انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشىء ينبغى ان
يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشىء وذلك
الحكم كذا اى كما صح تسعة عند جمهور النحويين وان قال بعضهم
اقل او اكثر الاول التعريف وهو فرع التنكير اذ
كل ما نعرفه كان مجهولا فى الاصل والمراد من التعريف التعريف
بالعلمية من جملة اقسام المعارف الخمس لانه لا مدخل للمضمرات والمبهمات
فى هذا الباب لبنائهما وكذا المعرف باللام والاضافة لانهما

يجعلان

لانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا فلا يؤثران فيه خلافا والثانى
التأنيث هو فرع التذكير لان رتبة المذكر قبل رتبة
المؤنث ولاحتياج المؤنث فى الاعراب العام الى زيادة لانك
تقول قائم ثم تقول قائمة والثالث وزن الفعل فانه
فرع وزن الاسم اذا وجد فى الاسم لان اوزان الاسماء
تخالف لاوزان الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان
ذلك فرعا بالنسبة الى اوزانها لان الاصل فى كل نوع ان لا يوجد
فيه نوع آخر فان قيل فاذا كان الاصل فى كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن نوع آخر فكيف يوجد وزن الفعل فى الاسم قلت
بان يكون منقولا من الفعل الى العلمية كشمر فانه جعل علما
لفرس وبذر جعل علما لماء وعثر لموضع وخضم لرجل
فانها افعال نقلت الى الاسمية او بان يكون منقولا من العجمية
الى العربية كبقم اسم لصبغ معروف وشلم علم الموضع
بالشام فهما من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية والرابع
الوصف فرع الموصوف لان معرفة حال الشىء متأخرة

عن معرفة ذاته والخامس العدل فرع المعدول عنه والسادس
العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب وهي فرع العرب
اذا وجدت في كلام العرب اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه
لسان آخر فيكون العربية اذن في كلام العجم دخيلة والسابع الالفاظ
التركيب وهو فرع الافراد والثامن الجمع الاقصى وهو فرع
الواحد والتاسع الالف والنون المضارعتان اي المشابهتان
لالفي التانيث وهما الهمزة المنقلبة عن الف التانيث
في نحو صحراء والالف المزيدة والهمزة هي التي للتانيث دون
الالف قبلها لانها في الاصل صحرى زيدت قبل هذه الالف
الف للمد والبناء فقلبت الثانية همزة الا انهما زيدتا معا
ولم يفارق احدهما الاخرى كانتا جميعا الفي التانيث
على طريق التغليب كذا في شرح لب الالباب وهما فرعان
لما زيدا عليه وقيل فرعان لما اشبها له وهو الفا التانيث
متى اجتمع في الاسم سببان منها اي من الاسباب التسعة
المانعة من الصرف او تكرر سبب واحد منها

اي من تلك

اي من تلك التسعة وهو اي الواحد المتكرر منها اثنان الجمع الاقصى
والفا التانيث المقصورة او الممدودة اما الاول فلان كونه
جمعا سبب وكونه لازما للجمعية بمنزلة جمع آخر فالسبب الثاني
فيه تكرره في نفسه لا بسبب آخر يخالفه واما الثاني فلان الالف
يكون سببا كالتانيث ولزومها من حيث ان الكلمة صيغت عليها
بمنزلة تانيث آخر فيها فتانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف والآخر
معنوي وهو لزومها ممتنع على صيغة المبني للمفعول والقائم
مقام الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى الاسم وقوله الصرف
مفعوله الثاني لان منع يتعدى الى مفعولين كاعطى فاذا
بني للمفعول قام مفعوله الاول مقام الفاعل وبقي مفعوله الثاني
على النصب واعلم ان اصل الاسماء الاعراب ثم قد يتفق
مشابهته للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها
ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال
فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطي عمله ر يعطى الاسم عمل الفعل
وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيبه في صيغته والاية

ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف
امر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب
فلا يبنى منه الا قوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل
سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا
ولا يتضمن معناه لكن يشابه بوجه بعيد لكونه فرعا لاصل كما ان الافعال
فرع الاسماء افادة واشتقاقا فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها
مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك
تضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه
بل تنزع عنه بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا
بلا علامة اعراب هي التنوين ثم يتبعه الكسر على قول او نزع التنوين
والكسر معا على قول وما اي الاسم الذي وجد ذلك
اي منع الصرف فيه اي في ذلك الاسم والضمير عائد الى الموصول
احدعشر اسما اي احد عشر نوعا من الاسماء فان افراده
كثيرة لا تحصى فالمحصور في احد عشر انواع الاسم الغير المنصرف

لا افراده

لا افراده قوله ما اسم موصول مبتدأ وقوله وجد ذلك
فيه جملة فعلية صلته وقوله احدعشر تركيب تعدادي مبني
على الفتح في محل الرفع على انه خبر المبتدأ وقوله اسما نصب
على التمييز من احدعشر خمسة من احدعشر ممنوع من الصرف حال التنكير
وهي التي ليس احد السببين فيها العلمية وهي اي تلك الخمسة
افعل اي احدها افعل لان افعل وحدها لا يمكن ان يكون
تلك الخمسة بل واحد منها فيكون المعنى وهي افعل مع
ما عطف عليه من الاربعة صفة اي حال كونه صفة لا علما
لانه اذا كان علما كاحمد يكون غير منصرف حال التعريف
نحو احمر فانه غير منصرف لوزن الفعل والصفة وثانيها
فعلان الذي مؤنثه فعلى يعني يجيء مؤنثه بالالف لا بالتاء
مثل ندمان وندمانة لان فعلان الذي من صفات المخلوقين
نوعان نوع يجيء مؤنثه بالالف كسكران وسكرى ونوع
يجيء بالتاء كندمان وندمانة واما فعلان الذي هو من صفة
الخالق مثل رحمن لا يجيء له مؤنث لا بالالف ولا بالتاء

لتنزهه عن ذلك ولذلك اختلف في منع صرف رحمان

وثالثها المعدول وهو الرابع العدل اخراج الاسم عن صيغته

الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقوله

بغير القلب ليخرج نحو أيس في يائس وقولنا لا للتخفيف

احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق

ليخرج نحو رجيل ورجال ومعنى العدل هو الصرف يقال

اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدل الاعداد او حروف

نحو ثلاث ورباع عدلا عن ثلثة ثلثة واربعة اربعة

اي عدل ثلاث عن ثلثة ثلثة ورباع عن اربعة اربعة والعدل

نوعان تحقيقي وهو ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون

الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك

طريق الى معرفة كونه معدولا وههنا كذلك لانه اذا نظر

الى ثلث وجد فيه قياس غير منع الصرف يدل على ان اصله

شيء آخر وذلك انه من الاعداد والاعداد من الواحد

الى العشرة وضعت اثنان وثلثة واربعة فعلمت معدول

ثلاث بثلثة

عن ثلثة

عن ثلثة ثلثة لانه مكرر معنى لا لفظا فحكم بان اصل لفظه

مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا رباع ومثلث فانه الآتي — على قوله تحقيقي

يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف ولا تعذر

سبب آخر فيه غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه

منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد

ورابعها ما في آخره الف التانيث حال كونه

ممدودة او حال كونه مقصورة نحو حمراء وصحراء مثال

للممدودة وحبلى وبشرى مثالان للمقصورة ونحو مساجد

الجمع الاقصى وفي نهاية ابن الاثير القصو البعد والاقصى

الابعد فيكون معنى الجمع الاقصى الجمع الابعد من الواحد لان

بين الواحد وبين هذا الجمع جمع آخر فيكون الجمع الاقصى

ابعد من واحد وهو سبب قائم مقام السببين لتكرر

الجمعية فيه فكان فيه فرعيتين كاساور واناعيم

فاساور جمع اسورة وهي جمع سوار وهو من حلي اليد

واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم ولهذا الجمع مثالان

لعدمها ان يكون بعد الف التكسير حرفان متحركان وثانيها
ان يكون بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن كما قال المص
وما كان على مثالهما من الجموع وهو عطف على اساور
اي مثال الجمع الاقصى كاساور وكما كان على مثالهما من
المجموع وان لم يكن جمع الجمع لان سبب منع الصرف كونه
على صيغة منتهى الجموع لا كونه جمع الجمع كما قال ابن الحاجب الجمع شرط
صيغة منتهى الجموع مما بعد الفه حرفان فان متحركان او مما (رد دعوى [illegible])
بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن كمساجد مثال لما بعد
الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف
اوسطها ساكن وهذان المثالان ليسا جمع الجمع بل هما جمع الواحد
ابتداء لان المساجد جمع المسجد والمصابيح جمع المصباح
اعلم ان جمع الجمع ليس بقياس مطرد بل هو موقوف على السماع
واكثر وقوعه في جمع القلة وقل في جمع الكثرة الا بالالف
والتاء كجمالات وكلابات في جمع كلاب جمع كلب وان كان الاوسط
متحركا يعني جمع الذي بعد الفه ثلثة احرف كان الاسم

منصرفا كصياقلة فان فيه ثلثة احرف بعد الالف (الذي بعد الالف حرفان)
اوسطها متحرك وان كان ثاني الحرفين في الجمع المذكور
بعد الالف ياء حذفها اي الياء في الرفع والجر ونون
الاسم بعد حذف الياء واثبتها اي الياء في النصب
بغير تنوين نحو جاءني جوار ومررت بجوار بحذف الياء والتنوين
فيهما ورايت جواري باثبات الياء بغير تنوين اعلم ان
الاكثر على ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد
جاء عن بعض العرب في جر جواري بالفتح ثم اختلفوا
في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف فقال
الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك لان الاعلال مقدم
على منع الصرف لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف
اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل فسقط الاسم
بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط
فصار منصرفا واعترض عليه ان الياء الساقط في حكم

الثابت بدليل كسر الراء في جائني جوارٍ وكسر الراء حكم لفظي
كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حدث
للاعلال موجب فهو بمنزلة الباقي وقال المبرد التنوين عوض
عن حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله
جواريٌ بالتنوين ثم جواريُ بحذفها ثم جواري بحذف
الحركة ثم جوارٍ بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل
بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين
عوض عن الياء فقد ضعف بعضهم هذا القول بان منع الصرف
مقدم على الاعلال فاصله جواريٌ بالتنوين ثم جواري
بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوارٍ
بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير
المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين
من الياء ليقطع التنوين طمع الياء الساقطة
في الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين لو رجعت والمعترض عليه
وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال

لوجب

لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الخبيثة وذلك
لان منع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسر له
في السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جائني الجوار ومررت
بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام
وثقل الفرعية باق معها كذا في الكبير وستة من احد عشر غير منصرف
حالة التعريف واعلم ان اسباب منع الصرف بعضها مشروط
في تاثيرها بالعلمية وهو ثلثة اسباب التانيث والعجمة والتركيب
وبعضها غير مشروط بالعلمية ولكن يجامعها وهو ثلثة ايضا
العدل والالف والنون ووزن الفعل فلذا صار ما كان
غير منصرف حالة التعريف ستة وبعضها لا يجامع العلمية
قطعا كالوصف للتنافي بينهما فيكون الضابط في كون الاسم
غير منصرف حالة التنكير وفي كونه غير منصرف حالة التعريف
ان كل ما كان فيه احد السببين المؤثرين العلمية يكون
غير منصرف حالة التعريف وكل ما لم يكن فيه احد السببين العلمية
يكون غير منصرف حالة التنكير وهي اي خمسة الاسم الاعجمي

اي مع معطوفاته لان الاسم الاعجمي لا يمكن ان يكون بمعنى الستة
بل مع احدها من الستة فلا يصح الحمل الا مع اعتبار معطوفاته وهو كل
ما ليس من وضع العرب ولا من اوضاعهم ولغتهم سواء كان فارسيا
او روميا او عبرانيا او هنديا او تركيا لان غير العرب كلها عجمة
العلمية اي كونه علما في اللغة العجمية وانما اشترطت العلمية فيها
لان العجمة في الاسم الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام
العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم
فاذا كان علما في العجمة يمتنع ان يتصرف فيه بادخال اللام والاضافة
والتنوين والكسر ولكن لا يمتنع سائر التصرفات كالاعراب
والنسبة والتصغير وتخفيف ما يستثقل منه بحذف بعض حروف
كآذربيجان في آذربايكان وقلب بعضها كجرجان في كركان
واما اذا لم يكن علما فيقبل اللام والاضافة والتنوين
والجر وسائر التصرفات كاللجام والفرند فيصير كالكلمة العربية
فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعل الكلمة العربية علما فينظر
ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف

كرجس

كرجس وبقم ففيهما الوزن مع العلمية وان لم يكن فيه سبب
آخر معها صرف كلجام نحو ابراهيم واسماعيل فانهما ممتنعان
من الصرف للعجمة والعلمية فان اسماء الانبياء كلها عجمية الا اثنان
محمد وصالح فانهما عربيان وباقيها عجمية متقدمة على العرب
لان لغة العرب نشأت من اسماعيل وهو متأخر فيكون
اللغة المتقدمة عليها عجمية واذا كان شرط الاسم الاعجمي
ان يكون علما في العجمة فان سميت بنحو لجام اصله لگام
او فرند وهو بكسر الراء والفاء السيف وجوهره ووشيه
كالافرند كذا في القاموس رجلا صرفته لان العجمة النكرية
اي التي ليست بعلمية غير مؤثرة في منع الصرف
لان العجمة اذا كانت نكرة امتزجت بكلامهم في الاحكام
من قبول اللام والاضافة وسائر التصرفات التي في كلام العرب
فيصير كالكلمة العربية وضعف امر العجمة فيه بخلاف ما اذا كان
مع العلمية اذ لم يعتوره تلك الاحكام فيتعين لقوتها او علم
ان ما استعمله العرب من لغة غيرهم ويخالطه في لغتهم

نوعان احدهما العجمة والآخر التعريب قال ابن كمال باشا
في رسالة التعريب قال صاحب الكشاف في تفسير سورة الدخان
ان معنى التعريب ان يجعل عربيا بالتصرف فيه وتغييره عن
منهاجه واجرائه على اوجه الاعراب. وقال الجوهري في الصحاح
وتعريب الاسم الاعجمي ان تتفوه به العرب على منهاجها وقال
في هذه الرسالة ايضا واعلم ان اللفظ المعرب ان كان
موافقا لواحد من ابنية لغة العرب جاريا على وفق اصل
من اصولهم كخرّم فانه على وزن سلّم فلا حاجة في تعريبه الى
التغيير والا فلا بد فيه من نوع تغيير اما للالحاق بابنيتهم
كما في الدرهم اصله درم فغير بزيادة الهاء الحاقا له بصيغة
فعلل كهجرع واما للتوفيق لاصولهم كما في مهندس واصله
بالفارسية اندازه فغير وه الى هنداز ثم جعلوا الذال
سينا فقالوا مهندس لانه ليس في كلام العرب زاء قبلها دال
وقال الشريف الجرجاني في حاشية مختصر ابن الحاجب من الاصول
والتحقيق ان التعريب اخذهم اللفظ مع الوضع من غيرهم

والعجمة

والعجمة باعتبار اخذ اللفظ اعم من ان يكون مع الوضع او بدونه
فهو اعم فلا يستلزم التعريب والثاني من الستة التي وجد فيه مع التعريف
حالة التعريف ما اي اسم كان في آخره الف ونون مزيدتان
كعثمان وسفيان والثالث من هذه الستة ما اي اسم وجد
فيه وزن الفعل كاحمد ويزيد ويشكر فان فيها العلمية ووزن الفعل
فيكون غير منصرف حالة التعريف والرابع من هذه الستة
المعدول كعمر وزفر عدلا على صيغة المبني للمفعول والضمير المرفوع
المتصل عائد اليهما عن عامر وزافر المعرفتين بان يكونا
علمين فاذا كان المعدول عنه معرفة يكون المعدول ايضا
معرفة فعمر وزفر غير منصرفين للعدل والعلمية فيكونان
حالة التعريف والخامس من هذه الستة المؤنث لفظا
بان يكون في لفظه علامة التأنيث كطلحة وسلمة او المؤنث
معنى كسعاد وزينب فان الحرف الرابع فيهما نائب مناب
تاء التأنيث فانهما غير منصرفة للتأنيث والعلمية فيكون عدم
انصرافهما حالة التعريف والسادس من هذه الستة

الاسماء اللذان ركبا وجعلا بعد التركيب اسما واحدا
اي علما لشيء كمعدي كرب بسكون الياء وفتح الراء اسم رجل
وبعلبك بفتح اللام اسم بلد مشهور وانما اشترط في التركيب
العلمية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فتنوب من
من حذف احدهما ولولا العلمية لكان التركيب عرضة
للانفكاك والزوال ولما فرغ المص عن تعداد الاسماء
الغير المنصرفة اراد ان يذكر فائدة كلية متعلقة بها فقال
وكل ما لا ينصرف في المعرفة بان يكون احد السببين المؤثرين
العلمية ينصرف حالة النكرة بعد العلمية بان يراد المسمى
بهذا الاسم او بان يجعل الاسم العلم عبارة عن الوصف
المشتهر صاحبه به ولا يراد مسماه نحو قولهم لكل فرعون
موسى فان شخص فرعون اشتهر بكونه مبطلا حتى انه قد
ادعى الالوهية وموسى عم قد اشتهر بالحقية فانه ادعى
الرسالة واظهر المعجزة فذكر اسمهما العلم ولم يرد مسماهما
بل صفتهما المذكورة ولذا جاز ادخال لفظ كل عليهما

فلزم

فلزم تنكيرهما ولتنكير العلم كما اشير اليه آنفا طريقان احدهما
ان يتأول بواحد من الامة المسماة به قال ابن الحاجب
وجه تنكير العلم انه لما وضعه واضع لمسمى ثم وضعه آخر
لمسمى آخر ثم آخر لآخر وهكذا اصطحبته ولحقه فاجري مجراه
فكما يراد برجل فرد غير معين يراد به ايضا فرد غير معين
نحو هذا زيد اي فرد من المسمين بالزاء والياء والدال
ورأيت زيدا آخر اي فردا آخر من جملة المسمين كما يقال
هذا رجل ورأيت رجلا آخر وثانيهما ان يكون مسمى هذا
العلم قد اشتهر بوصف من الاوصاف كما اشتهر الذي يسمى بحاتم بالجود
فذكر لفظ حاتم ولم يرد منه الذات المسماة به بل اريد صفته
التي اشتهر بها وهي الجود فيجعل ذلك العلم بمنزلة الجنس
الدال على تلك الصفة فيكون لفظ حاتم بمنزلة لفظ
الجواد الدال على الجود فيجوز دخول لفظ كل عليه الذي هو
لاحاطة الافراد فيقال لكل فرعون موسى فانه اشتهر المسمى
بفرعون بانه كان مبطلا والمسمى بموسى بانه كان على طريق الحق والسداد

فجعل كل من العلمين بمنزلة جنس الدال على ما اشتهر به صاحبه
فجاز ذلك لكن مطلق فحق والطريق الاول اصل مطرد جاز في جميع
الاعلام والثاني مختص بالعلم الذي اشتهر بصفة من الاوصاف
وهذه المذكورات كلها مأخوذة من اللباب الا نحو احمر والمراد
بنحو كل ما كان بلفظ مشعرا بالوصفية ويكون معنى الوصف
فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران واحمر ان سميت به اي بنحو احمر
رجلا فانه غير منصرف بعد التنكير كما كان غير منصرف
حال العلمية عند سيبويه لانه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير
لا بمعنى ان الوصف الاصلي قد رجع حتى صار معنى رب احمر رب
شخص فيه الحمرة بل بمعنى انه كالثابت لكونه اصليا مع
زوال ما يضاده من العلمية فلو اريد اثبات الوصف الاصلي
لجاز لزوال المضادة واما عند الاخفش فانه منصرف بعد
التنكير لانه لا يعتبر الوصف الاصلي بعد زواله بالعلمية وان
العلمية بالتنكير فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير والزايل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد

وهو

وهو وزن الفعل فلا يحتاج الى الاستثناء على قول الاخفش
بل يكون القاعدة كلية ولذلك رجحوا قول الاخفش ههنا
وكذا اي كاحمر في كونه غير منصرف بعد التنكير ما اي اسم غير منصرف
فيه الضمير المجرور عايد الى الموصول اذ الجملة الظرفية صلته
الف التأنيث حال كونها مقصورة او حال كونها ممدودة
لان الف التأنيث وحدها مستقلة في سببية منع الصرف فانها
مقام السببين فيكون وجود العلمية وعدمها سيان على السواء
وانما قامت الف التأنيث مقام السببين لان الالف تكون
سببا كالتاء ولزومها من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة
تأنيث آخر فهما تأنيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف
والآخر معنوي وهو لزومها واعلم ان الالف الممدودة
عند سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة
البناء وذلك لان الالف للزومها صار كلام الفعل مجاز
زيادة الف المد قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت
احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت

ثانيتهما الاحرف تقبل الحركة دون الاولى لتبنى عليه كذا في الرضي
وكذا اي كالجمع في كونه غير منصرف بعد التنكير وزن فعلان
الذي مؤنثه على وزن فعلى لا فعلانة كسكران وسكرى
دون ندمان وندمانة لان فيه الوصف الاصلي فيعتبر بعد التنكير
عند سيبويه وكذا الجمع الاقصى فانه غير منصرف بعد التنكير
ايضا لان الجمع الاقصى سبب قائم مقام السببين فلا يؤثر فيه
العلمية حتى يزول ذلك التاثير بعدمها والاسم الثلاثي
اي الذي حروفه الاصول ثلثة ساكن الاوسط الذي يحقق فيه
سببان من اسباب منع الصرف يجوز فيه اي في هذا الثلاثي
الصرف اي ادخال الجر والتنوين بناء على مقاومة سكون
الاوسط احد السببين ويجوز فيه تركه اي ترك الصرف ومنع الجر
والتنوين بناء على فاعلية تحقق السببين نحو هند ودعد
ففيهما التانيث والعلمية ونوح ولوط ففيهما العجمة والعلمية
مع انهما منصرفان قطعا لمقاومة سكون الاوسط احد السببين
وما اي الاسم الثلاثي ساكن الاوسط فيه والضم مجرور

عابد

عابدا ماه وجور لتحقق الضم فيه صلته سبب ثالث وراء السببين
كماه وجور كائنين في اسمي بلدين من بلاد فارس لم ينصرف البتة
فان فيهما التانيث والعلمية والعجمة وانما لم ينصرفا
لان سكون الاوسط اذا قاوم احد الاسباب بقي السببان الاخران
بلا مقاوم فيجب منع صرفهما واعترض ههنا بان سكون الاوسط
اذا قاوم العلمية يجب ان ينصرف ما فيه سبب ثالث ايضا
لان العلمية شرط في تاثير التانيث والعجمة فاذا زال الشرط زال
المشروط فلا يؤثران بدون العلمية واجيب بانه لا معنى لمقاومة
سكون الاوسط للعلمية لان معنى مقاومته للتانيث ان للتانيث
علامتين وهي التاء ولهذه العلامة قائم مقامها وهو الحرف الرابع
في مثل زينب فالحرف الرابع نائب منابه وهو تحرك الاوسط
في مثل سقر فاذا كان التانيث المعنوي بلا تاء بل ساكن
الاوسط يضعف فيه اثر التانيث اذ ليس علامة التانيث
ولا قائم مقامها ولا نائب مناب القائم فيضعف اثر التانيث
فهو معنى مقاومة الاوسط للتانيث المعنوي ومعنى مقاومته

وجود سبب ثالث

وهي التاء

للعجمة ان اللغة العجمية لم يراع فيه الخفة بل اكثرها على الطول والثقل
كاسطاطاليس وآذربيجان فاذا كان العجمة لما ساكن
الاوسط وهو من اخف اوضاع العرب يكون في غاية الخفة في
امر العجمة فهذا معنى معاوضة سكون الاوسط للعجمة واما العلمية فليس لها
حالة مخصوصة حتى يقاومها سكون الاوسط بل سكون الاوسط انسب
للعلمية للخفة المطلوبة مطلقا واعلم ان القوم يقولون ان
سكون الاوسط اذا قاوم احد السببين بقي السببان الآخران
فيجب منع صرف ما فيه سببان اثنان ويخطر ببالي لم لم يقاوم سكون
الاوسط ... التانيث والعجمة معا لان يكون الاسم ثلاثيا ساكن
الاوسط يضعف امر التانيث والعجمة معا فيتقاوم لاحدهما
لم يبق عن تقاوم الآخر فيلزم ان يجوز صرف مثل ماه وجور
كهند ودعد وكذا اي كالاسم الذي فيه سبب ثالث
في وجوب عدم صرفه الاسم الثلاثي المتحرك الاوسط نحو سقر
بفتح القاف علم لطبقة من طبقات النار وانما كان المتحرك
الاوسط كذلك فان حكمه اي حكم الثلاثي المتحرك الاوسط

حكم

حكم الرباعي كسعاد وزينب لان تحرك الاوسط قائم مقام
الحرف الرابع وهو قائم مقام تاء التانيث فكان فيه ثلث
ونحو حذام وقطام اراد بنحو حذام كل ما كان على فعال علما
للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء فيه اي في نحوهما مذهبان
احدهما الاعراب مع منع الصرف لكونهما معدولة عن حاذمة
وقاطمة وهو مذهب بني تميم والمذهب الآخر البناء على الكسر
وهو مذهب اهل الحجاز وعليه اي على البناء على الكسر
كما هو مذهب اهل الحجاز قول الشاعر اذا قالت حذام
فصدقوها فان القول ما قالت حذام فان حذام في الموضعين
فاعل قالت ولو كان معربا لكان مرفوعا على الفاعلية
والرواية على الكسر وكذا اي كحذام في كونه مبنيا على الكسر
فعال اي وزن فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو
يا لكاع ويا خباث ويا فسق فان هذه الالفاظ لازمة
للنداء في سب المؤنث اي يا خبيثة ويا فاسقة [illegible]
ابن الاثير اللكع عند العرب العبد ثم استعمل في الحمق والذم

في نحو حذام وقطام فيكون الضمير الفرد وفيه
راجعا الى اللفظ لا الى حذام وقطام
فلهذا افرد الضمير

يقال للرجل لكع وللمرأة لكاع واكثر ما يقع في النداء
وهو للشتيم انتهى وكذا اى مبني على الكسر فعال التي بمعنى الفعل
بعضها بمعنى الامر وبعضها بمعنى الماضي وسبب بنائها كونها
بمعنى مبني الاصل اعني به الماضي والامر بغير اللام نحو نزال
بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك وهذا قياس في الثلاثي
المجرد المتصرف التام عند سيبويه لا عند المبرد فنقول كال
من كل وكتاب من اكتب وعلام من علم ولا يقال من انطلق
طلاق لعدم كونه مجردا ولا من دع وذر وداع وذار لعدم
تصرفهما ولا من كن كوان لعدم كونه تاما والصحيح قول
سيبويه لانه قد كثر بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثي بالشرائط
المذكورة واطرد فيه وجاء على منهاج واحد وما هو كذلك
فالقياس عليه جائز وسماعي في غير الثلاثي المجرد حتى اتفقوا على انه
لم يأت منه الا لفظان وهما قرقار اي صوت وعرعار اي
تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لصبيان العرب وما كان قليلا
لا يقاس عليه خلافا للاخفش فان عنده قياسي كذا في شرح اللباب.

ولما فرغ

ولما فرغ المص من بيان اقسام غير المنصرف واحكامه اراد
ان يبين فائدة كانه يتخلف عند وجودها حكم غير المنصرف
فقال وكل ما اي اسم لا ينصرف باجتماع السببين فيه
اذا اضيف الى غيره او دخله الالف واللام انجر ذلك
الاسم الغير المنصرف بالكسر وقد كان قبل ذلك ينجر بالفتح
وانما لم يكتف بقوله انجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا
بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركة البنائية ايضا
وللنحاة خلاف ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف اولا
فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان
لمشابهة الفعل في تحقق الفرعيتين فلما ضعفت مشابهته
بدخول ما هو اعظم خواص الاسم اعني اللام والاضافة
الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر والتنوين
لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف
مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف

ش بهته للفعل لا يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه
الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلمية اذا كان ثابتا فيهن
مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا
او زالت احديهما كان منصرفا وبيانه ان العلمية تزول باللام
او الاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب آخر زالتا معا
كما في ابرهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما.
وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما
وهذا القول انسب بقول المص متى اجتمع في الاسم سببان
حيث علق كون الاسم غير منصرف باجتماع السببين نحو مررت
بالاحمر واحمركم او بكر الآخر مثال لما دخله الالف واللام
وبعمركم وبعثماننا مثال للمضاف ولا بد في اضافة العلم من
اعتبار تنكيره بالمسمى بهذا الاسم والا لم يجز اضافته ولما فرغ
عن بيان المعرب بانواعه شرع في بيان المبني لانهما متقابلان
فيكتسب تعقب احدهما بالآخر وقد عرف المبني اولا

الفصل

الفصل بقوله ما كان حركته وسكونه لا بعامل وبين ههنا اقسامه
وانواعه فقال والمبني اي الاسم المبني ضربان اولهما لازم
وثانيهما عارض ولا عوض في الاعراب لان الاصل في الاسماء
الاعراب وانما العوض في البناء والفارق بين اللازم
والعارض انه ان كان الاسم في اول احواله معربا ثم عرض البناء
بسبب من الاسباب كالاضافة الى ياء المتكلم فان الغلام كان
معربا بالحركات الثلث فلما اضيف الى ياء المتكلم وقبل عليه
عرض له البناء على الكسر وكذلك ما كان بناؤه عارضا كالمنادى
المفرد المعرفة وغيره وان كان مبنيا في جميع احواله لا يفارقه
البناء في حالة من الاحوال فهو اللازم على هذا الوجه قال
فالمبني اللازم ما اي اسم تضمن اي اخذ في ضمنه ومعنى تضمنه
ان ينوي في الكلمة حرف مخصوص فيفيد ذلك الاسم فائدة
الحرف المنوي حتى كانه موجود فيه وكان ذلك الاسم على ذلك
ولذلك تضمن معناه اذ كل شيء اشتمل على شيء فقد صار متضمنا له
مثاله امس فانه يفيد معنى حرف التعريف فيحكم عليه بانه متضمن

معناه وكذلك من الشرطية والاستفهامية يفيد ان معنى الشرط
والاستفهام كما يفيد حرف الشرط كذا في شرح لب الالباب
معنى الحرف ولا يخلو ابدا عن هذا التضمن كاين ومتى وكيف
فانها اسماء في ضمنها معنى الحرف وهو همزة الاستفهام فانك
اذا قلت اين زيد فكانك قلت افي الدار ام في السوق
واذا قلت متى القتال كان معناه افي اليوم ام غدا واذا قلت
كيف زيد كان معناه اصحيح ام سقيم او المبني اللازم ما اي اسم
اشبهه اي اشبه الحرف فالضمير المستتر عائد الى ما الموصولة
والمتصل المنصوب للحرف كالذي والتي فانهما اسمان
موصولان يشبهان الحرف في الاحتياج الى الصلة ونحو ذلك
كاسماء الاشارة فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى المشار اليه
والمبني العارض الذي كان اولا معربا ثم كان مبنيا لخمسة
اسباب الاول المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه مبني
على الكسر بناء عارضا اذ الغلام قبل الاضافة الى ياء المتكلم
كان معربا وعند الاضافة اليها صار مبنيا والثاني المنادى المفرد

المعرفة

المعرفة نحو يا زيد فانه مبني بناء عارضا لمشابهته كاف الخطاب
من حيث الافراد والتعريف والثالث النكرة المفردة
مع لا لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس نحو لا رجل في الدار والمراد
بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما
بني لتضمنه معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
لمن يقول هل من رجل في الدار حقيقة او حكما فحذف تخفيفا
والرابع المركب نحو خمسة عشر بني الجزآن معا على الفتح اما الاول
فلوقوع آخره في وسط الكلمة التي ليست محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه
معنى حرف فان اصله خمسة وعشرة فحذفت الواو وركبت عشرة
مع خمسة لانه لما قصد هنا امتزاج الاسمين وتركيبهما حذفت
الواو المؤذنة بالانفصال فبني الجزآن وانما قصد امتزاج هذا
المعطوف والمعطوف عليه دون غيرهما لاتحادهما عددا واحدا
كعشرة ومائة وانما بني على الفتح ليزول بعض الثقل الحاصل
من جعل الكلمتين واحدة والخامس من المبني العارض ما اي اسم
حذف منه المضمر المجرور راجع الى ما والجملة الفعلية صلته

المضاف اليه وهذا الضمير المجرور عايد الى الالف واللام في قوله
المضاف لانهما في الصفة بمعنى الذي وهو اى ما حذف منه المضاف اليه
قبل وبعد وفوق وتحت بالرفع خبر المبتدا والمراد الفاظها
وكذا اى كالمذكورات في الحكم باقي الفاظ الجهات الست
قال الشارح اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة
قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء واسفل ودون
واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها
نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك تقول جئتك من قبل زيد
بجر قبل واضافتها الى زيد ثم تترك الاضافة اى اضافة
قبل الى زيد على ان اللام للعهد وتنويها اى تنوي الاضافة
فتقول من قبل بضم اللام على البناء وفي الرضي انما بنيت هذه
الظروف عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف في احتياجها
الى معنى ذلك المحذوف كالاسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج اليه
من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح جانب اسميتها
لاختصاصها بالاسماء اما حيث واذ واذا فانها وان كانت

فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت معه

مضافة

مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة
اذ الاضافة في الحقيقة الى المصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف ولما ابدل في بعض كل التنوين من المضاف اليه لم
يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا
البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة
التصرف او عادمته على ما عرف في المفعول فيه وعدم التصرف
يناسب البناء اذ معناه ايضا عدم التصرف الا في الاعراب الا قليلا
وتسمى هذه اى الجهات الست حين حذف عنها المضاف اليه منويا
غايات على انها غاية المضاف بالمضاف اليه فلما انقطع المضاف اليه
عنها اى الجهات الست صارت اى الجهات الست حدودا
الكلام عندها اى عند الجهات الست بدون ذكر المضاف اليه
وهو شرح لبيان الاول وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي
كان حقها ان لا تكون غاية وانما تكون الغاية هنا هو
المنسوب اليه فلما حذف وضمنت معناه سميت باسم ما
ابتدا انتهاء بانتهائها وفعلت في مخالفة لوضعها او سميت بذلك

لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد ان كانت وسطا انتهى
وهذا الوجه الاخير يناسب ما ذكره المص وقد تم المبني اللازم
والعارض من الاسماء اراد ان يذكر معاني الافعال والحروف
استطرادا فقال والمبني اللازم حال كونه من الافعال
اثنان الاول الماضي والثاني الامر بغير اللام اي الامر الحاضر المخاطب
اما الامر باللام نحو ليضرب فهو معرب مجزوم باللام والمبني
العارض من الافعال الفعل المضارع لكن لا مطلقا بل
اذا اتصل به اي بالمضارع نون ضمير جماعة النساء غائبة كانت
او مخاطبة او اتصل به نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة
نحو يفعلن بالياء والتاء مثال للمضارع الذي اتصل
نون جماعة النساء فانه مبني على السكون باتصال ضمير الجماعة
لئلا يلزم اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة
وهل يفعلن بالنون الثقيلة او الخفيفة مثال للمضارع
الذي اتصل به نون التاكيد وانما ادخل لفظة هل في هذا
الكتاب لان نون التاكيد لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب

فادخل

فادخل هل ليدل على الاستفهام الذي فيه معنى طلب الفهم والعلة
الموجبة لبناء الافعال ان المعاني المقتضية للاعراب اعني
الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فيكون البناء اصلا
في الافعال فعلى هذا يناسب ان يكون الاعراب عارضا في المضارع
لا البناء لان اعرابه صار بسبب مشابهته الاسماء بوجوه كثيرة بعد فعليته
الموجبة للبناء فيكون بناؤه اصلا والاعراب عارضا
واما الحروف فلا يكون بناؤها اي الحروف الا لازما لانه
اي الشأن لاحظ اي لا نصيب لها اي للحروف من الاعراب
اذ ليس فيها المعاني المقتضية للاعراب ولا مشابهة بينها وبين
الاسماء حتى يعرب بسبب المشابهة فيكون بناؤها عارضا كالمضارع
واعلم يا طالب العلم ان هذه الكلمات اي الاسم والفعل والحرف
منها اي من هذه الكلمات ما يعمل على المبني للفاعل ويعمل
على المبني للمفعول اي يكون هو عاملا في غيره ويكون
معمولا لعامل اي يكون عاملا ومعمولا كعامة الاسماء المتمكنة
التي تمكن في الاسمية ولم يشبه الفعل والحرف حتى كان مبنيا

بالمشتقات المراد بالاسماء المتمكنة الاسماء المعربة نحو اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والاسم المضاف والاسم التام
فان كلا منها يعمل في معموله ويكون معمولا لعامل آخر نحو اعجبني زيد
ضارب غلامه او مضروب اخوه فضارب او مضروب عامل
فيما بعدهما ومعمولا للفعل وكذا نحو مررت برجل حسن وجهه فان حسن
مجرور بالوصفية وعامل في وجهه ورأيت غلام زيد فغلام
منصوب برأيت وجار لزيد بالاضافة وحصل لي عشرون درهما
فعشرون مرفوع بحصل وناصب درهما وكالفعل المضارع
فانه يكون عاملا ومعمولا فيه نحو لن ينصر زيد عمرا فان لن
نصب المضارع وهو يرفع زيدا وينصب عمرا وعلى هذا فقس
ومنها اي من تلك الكلمات ما يعمل على بناء المعروف ولا يعمل فيه
على بناء المجهول اي يكون عاملا ولا يكون معمولا كالحروف العاملة
في الاسماء كحروف الجر وكالحروف المشبهة بالفعل
وكالحروف العاملة في الافعال كالحروف النواصب والجوازم
وكالفعل الماضي فانه يعمل في مرفوعه ومنصوبه ولا يعمل فيه شيء

لكونه مبنيا تم

وكالامر

وكالامر بغير اللام فانه يعمل في معموله الرفع والنصب ولا يعمل فيه
واحترز بقوله بغير اللام عن الامر باللام فانه مجزوم باللام
وكالاسماء المتضمنة بمعنى ان فانه يمنع الاسماء مبنيات
لتضمنها معنى حرف الشرط ولا يعمل عامل في المبني ولكنها تجزم
المضارع كان ان نحو ان تجلس اجلس ثم استثنى من هذا الكلم
لفظة اي بقوله غير اي اي الا ايا فانها معربة يعمل فيها عامل
هو في غيره كالاسماء المتمكنة كقوله تعالى ايا ما تدعوا فان ايا
جازمة لتدعوا وما زائدة وتدعوا ناصبة لايا ومنها
اي من تلك الكلمات ما لا يعمل ولا يعمل فيه الفعل الاول
معلوم والثاني مجهول كغير العوامل من الحروف اي كالحروف
الغير العاملة كحروف العطف وحروف الاستفهام فانها لا تعمل
اصلا ومن المعلوم ان الحروف مطلقا لا يعمل فيها وعلى هذا فقس
لا يكون عاملا ولا معمولا فيه وكالمضمر ونحوها كاسماء الاشارة
والموصولات فانها مبنيات لا يعمل فيها شيء مع انها غير عاملة
في شيء فلا تكون عاملة ولا معمولا فيها واعلم ان المراد

فتكون معمولا للجزم اعراب في الفعل تم

لانه عرف المصنف المبني بقوله ما لا يكون حركته لا بعامل تم

الاسماء المتضمنة بمعنى ان تجزم المضارع فتكون عاملة تم

بالعمل ههنا ان يعمل لفظاً او تقديراً واما المحلي فالمبني باعراب
لان معنى العمل التاثير والتغيير في لفظ المعمول او تقديره ولا تاثير
ولا تغيير للعامل في المبني غايته انه يقع في محل الرفع او النصب
او الجر ولا يكون مرفوعاً ولا منصوباً ولا مجروراً او يعلم ما قلنا
من قول المص والعامل مطلقاً معنوياً كان او لفظياً قياسياً
كان او سماعياً عندهم اي عند النحاة ما اي شيء فيكون ما موصوفة
لا موصولة وانما قال ما ليعم العامل المعنوي اوجب كون آخر
الكلمة من الاسم والفعل على وجه مخصوص من الاعراب
كالرفع والنصب والجر بالحركات او بالحروف ولما عرف العامل
اراد تقسيمه فقال والعامل في مقتضى الظاهر ان يقول وهو بالاضمار
لكنه اظهر للتصريح ضربان احدهما لفظي والآخر معنوي
فاللفظي ايضاً ضربان احدهما قياسي وهو اي القياسي
ما اي عامل صح ان يقال فيه اي في شأنه كل ما كان كذا فانه يعمل كذا
اي يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية يتوقف منه احكام جزئياته
كان يقال مثلاً كل فعل متعد فانه يعمل الرفع والنصب

وكل اسم

وكل اسم تم بالتنوين او بنون التثنية فانه ينصب اسماً مفرداً
على التمييز وكل اسم اضيف الى اسم آخر فالاول يجر الثاني
كقولنا غلام زيد باضافة غلام الى زيد لما ان شأن الاول
اي المضاف وهو يجر في الثاني اي المضاف اليه وعرفت علته
اي علة تاثير الاول في الثاني وهي الاضافة فثبت انه عليه
اي على غلام زيد دار عمرو وثوب بكر وقلت ان الاول
في هذين المثالين يجر الثاني بعلة الاضافة والثاني من اللفظي
سماعي وهو اي السماعي ما اي عامل صح ان يقال فيه
اي في حقه هذا يعمل كذا وهذا يعمل كذا وليس لك اي لا يمكن لك
ان تتجاوزه اي ان تتجاوز العامل الذي قلت في حقه
يعمل كذا الى غيره كقولنا الباء من حروف الجر تجر ولفظ
لم من حروف الجوازم تجزم وليس لك ان تتجاوز من جر
الباء الى جر سائر حروف الجر الا بالسماع واما العامل
المعنوي فسنذكره في موضعه وهو الباب الرابع وفي هذا
الموضع نظر لانه لم يذكر القياسية والسماعية ايضاً الا في موضعهما

وذكرهما ههنا مفهوماً صادقاً عليهما فالمناسب ان يذكر ههنا
للمعنوي مفهوماً كلياً صادقاً على افراده كان يقول
واما المعنوي فهو ما ليس للسان فيه حظ ثم ذكر في كل نحو

الباب الثاني في العوامل اللفظية القياسية

اراد المصنف ان يذكر وجه تقديم هذا الباب الذي هو في العوامل اللفظية
القياسية على الباب الذي هو في العوامل اللفظية السماعية فقال
قدمنا القياسية لسببين احدهما لاطرادها اي القياسية
بان يدخل تحت قاعدة كلية دون السماعية كما مر آنفاً
ولا يخفى ان ما هو داخل تحت قاعدة كلية يكون اسهل للضبط
بتلك القاعدة فيكون اكثر واولى للتقديم وثانيهما
لان الفعل منها اي من القياسية وهو اي الفعل اصل في العمل
قال في شرح اللباب قد حكم كثير من اصحابنا ان الفعل في الالفاظ
اصل في العمل دون الاسم والحرف بناءً منهم ذلك على ان المؤثر
يلزم ان يكون اقوى من المتأثر والفعل اقوى الانواع
من حيث المناسبة لكونه اكثر فائدة لدلالته على المصدر والزمان

اي ثاني السببين

ولان الاسم

ولان الاسم والحرف لا يعملان الا بتقويتهما به فيكون الفعل اصلاً في العمل
وجملتها اي جملة العوامل القياسية سبعة اي سبعة عوامل وانما
قال سبعة بالتاء لان المعدود مذكر وهو العامل فيكون اسم العدد
بالتاء على عكس تأنيث سائر الالفاظ الاول الفعل على الاطلاق
اي متعدياً كان او لازماً قيل ان بعض الافعال يذكر في العوامل
السماعية فكيف يكون الفعل على الاطلاق من القياسية اجيب بان ذكر
هذه الافعال في السماعية بمنزلة الاستثناء كانه قال من القياسية
الفعل على الاطلاق الا افعال القلوب والافعال الناقصة وغيرهما
مما ذكر في السماعية ورأيت في كلام بعض الافاضل ان معنى على الاطلاق
كونه فعلاً مطلقاً لا مقيداً بقيد من القيود وهذه الافعال
المذكورة في السماعية مقيد بعضها بافعال القلوب وبعضها بالنقصان
وبعضها بالمقاربة وبعضها بافعال المدح والذم فلا يكون
فعلاً على الاطلاق والثاني اسم الفاعل والثالث اسم المفعول
الرابع الصفة المشبهة والخامس المصدر والسادس
الاسم المضاف والسابع الاسم التام وما عدّ من العوامل القياسية

كالافعال الناقصة وافعال القلوب وافعال المدح والذم وغيرها

على سبيل الاجمال شرع في تفصيلها بأمّا التفصيلية على الاستيناف
فقال اما الفعل فانه اي الفعل يعمل الرفع على الفاعلية و
يعمل النصب على المفعولية في الاسماء دون الافعال والحروف
اما الرفع فعام في كل الافعال لازما كان او متعديا لان كل فعل
من اللازم والمتعدي يرفع اسما واحدا وانما قال واحدا
لان الفاعل لا يتعدد بغير عاطف فلا يقال جاءني زيد عمرو بل
يقال جاءني زيد وعمرو بانه اي الاسم الواحد فاعله اي فاعل
ذلك الفعل اذا اسند الفعل اليه اي الى ذلك الاسم حال
كون الفعل مقدما عليه اي على الاسم نحو فعل زيد فان
زيد فاعل فعل وقد اسند اليه فعل مقدما عليه ثم ان الفاعل
بعد ان كان اسما قد يكون من الاسماء الظاهرة كزيد وعمرو
وقد يكون من المضمر والمضمر قد يكون بارزا كالتاء في ضربت
وقد يكون مستكنا فاشار المصنف بهذا التفصيل بقوله
فان لم يكن الفاعل مظهرا اي اسما ظاهرا فمضمر اي فهو
مضمر وعلى تقدير كونه مضمرا فذلك المضمر اما بارز كالتاء

في فعلت او هو اي الضمير مستكن اي مستتر في الفعل كالمنوي
في افعل على انه امر مخاطب مستتر فيه ضمير الخطاب ثم ان المص بعد
ما فرغ عن بيان مرفوع الفعل اراد ان يبين منصوب الفعل
بالقياس الى منصوبه على ثلث مراتب اما منصوب واحد
او اثنان او ثلثه فاراد ان يبين هذه المراتب الثلث
قبل الشروع الى بيان منصوب الفعل وكان مقدمة له فقال
ثم ان الفعل على ضربين احدهما متعد وهو اي المتعدي
ما نصب المفعول به بغير واسطة حرف جر والآخر لازم وهو
اي اللازم ما يختص بالفاعل ولا يتجاوز الى المفعول به كذهبت
وقمت وقعدت فان الذهاب والقيام والقعود يختص
كل واحد منها بفاعله ولا يتجاوز عنه الى غيره والفعل
المتعدي منقسم على ثلثة اضرب احدها متعد الى مفعول
واحد كضربت زيدا فان الضرب يقتضي مضروبا فيتجاوز
على انه يقع عليه فيكون مفعولا به وثانيها متعد الى مفعولين
وهذان المفعولان اما ثانيهما غير الاول كاعطيت زيدا درهما

والمراد بكونه غير الاول ان لا يجوز حمله عليه فلا يقال زيد درهم
او هو اى المفعول الثانى عين المفعول الاول كحسبت
زيدا عالما فان عالما عين زيد بمعنى انه وصف قائم به
ومحمول عليه حمل هو هو ويسمى حمل المواطاة وثالثها تعد
الى ثلثة مفاعيل وفى بعض النسخ الى ثلثة مفعولين وصححه
صاحب الافتتاح والظنه انه غير سديد لان هذا الجمع مختص
بذكور العقلاء والمفاعيل التى من جنس الالفاظ ليست بعقلاء
كاعلمت زيدا عمرا فاضلا واعلم انه اذا دخل الهمزة
والتضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى واحد يتعدى الى
اثنين نحو احفرته النهر فى حفرت النهر وان كان متعديا
الى اثنين قبل دخول الهمزة صار متعديا الى ثلثة بعد
دخولها والمفعول الذى يزيد بسبب الهمزة هو الذى
كان فاعلا للفعل قبل دخولها وذلك لان معنى الهمزة
تصيير الفاعل مباشرا للفعل فلذا كان مرتبة المفعول

اى الجمع بالواو والنون

الذى

الذى زاد بالهمزة فى اعلمت زيدا عمرا فاضلا هو زيد وعمرا
فاضلا هما مفعولا علمت فالموضع الطبيعى للمفعول
الذى زاد بالهمزة قبل المفعولين الذين كانا لان معنى
الهمزة المتعدية حمل الشىء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك
زيدا منطلقا حملتك على ان تعلم زيدا منطلقا فلا بد
ان تذكر اولا المحمول ثم تذكر متعلق اصل الفعل والمحمول عليه
لان المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعادة جارية
بان تذكر الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القائم بها
كما فى المبتدا والخبر والحال وذى الحال كذا فى الرضى وقسم المص
الفعل الى المتعدى وغير المتعدى وكان للمتعدى
ان يبنى للمفعول بحذف الفاعل ويقام المفعول مقامه
اراد ان يذكره فقال وقد يقام المفعول مقام الفاعل
وفى تركيب المص نكتة مليحة وهى انه قد اقيم فيه المفعول
مقام الفاعل فذكر فاعله وكان تركيبه مثالا لما ذكر
الفاعل اذا بنى له اى للمفعول الفعل بان ضم اوله

اى لفظ عمرا فاضلا م

تكلم بجميع عبارته م

قوله يقام فعل مبنى للمفعول وقوله المفعول قائم مقام الفاعل م

ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويضم حرف المضارع ويفتح
ما قبل آخره في المضارع فيرتفع المفعول الذي اقيم
مقام الفاعل باسناده اي باسناد الفعل الذي بني له
اليه اي الى ذلك المفعول كقولك ضُرب زيد فيما يتعدى الى
مفعول واحد والاصل ضربتُ زيدًا فبني الفعل للمفعول
وحذف التاء واقيم زيدٌ مقامه وكقولك أُعطي زيد درهمًا
فيما يتعدى الى المفعولين والاصل أعطيتُ زيدًا درهمًا
فبني الفعل للمفعول وحذف الفاعل واقيم المفعول الاول
مقام الفاعل وابقي الثاني على حاله ولا تحظر من هذا انه
هل يجوز اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل وابقاء المفعول
الاول على حاله ام لا قال ويجوز جوازًا مرجوحًا اسناده
اي اسناد الفعل المبني للمفعول المتعدي الى المفعولين
الى المفعول الثاني في جميع الافعال المتعدية الى المفعولين
الا في باب حسبت اي في الافعال التي يكون المفعول الثاني
فيها عين الاول فانه لا يجوز فيها اقامة المفعول الثاني

مقام الفاعل

ثاني بياض

مقام الفاعل وفي الرضي والمتقدمون منعوا من قيام ثاني
مفعولي علمت مطلقًا مقام الفاعل قالوا لانه مسند
الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل صار مسندًا ومسندًا اليه
في حالة واحدة فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشيء
مسندًا الى شيء ومسندًا اليه لشيء آخر في حالة واحدة لا يضر
كما في قولنا اعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا فاعجبني مسند الى الضرب
وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسند الى شيء اسند
اي ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون
الشيء مضافًا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك
فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابة ثانيه
عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة والاول المفعولين
معرفة نحو ظُنّ زيدًا قائمٌ لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر
في الاول واجاب عن هذا النظر محمد البركوي في شرح اللب
بان المراد بعدم جواز كون الشيء مسندًا ومسندًا اليه الا باسناد
التام والاسناد بين المفعولين حال الاسناد غير تام

فالحق ما قاله المتأخرون من أن المانع هو الالتباس الذي ذكرناه
ولما فرغ عن مرفوع الفعل اراد ان يذكر منصوبه فقال
ومنصوب الفعل وهو عطف على قوله واما المرفوع كانه
قال واما منصوبه لكن غير الاسلوب واظهر مقام الاضمار
لبعد المسافة على نوعين احدهما خاص اي مخصوص ببعض
الافعال على ما بينه المص وثانيهما عام اي جار في جميع الافعال
فالخاص اي المنصوب الخاص ثلثة احدها المفعول به لانه
اي المفعول به انما يكون للمتعدي فقط ولا يكون في اللازم
كما ذكرنا بعينه في قوله والمتعدي ما نصب المفعول به واللازم
ما يختص بالفاعل وثانيها التمييز لانه اي التمييز انما يكون للمبهم
ولا يكون لغير المبهم نحو طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع
الابهام في نسبة الطيب الى زيد كما بين في موضعه وليس
الابهام حاصلا في جميع المواضع بل في بعضها فيكون التمييز
من المنصوبات الخاصة ونحو تصبب الفرس عرقا فان
عرقا رفع الابهام عن نسبة التصبب الى الفرس ومعنى

التصبب

التصبب بالتركية ذو كلمك وجاء في التنزيل اي في القران المنزل
واشتعل الرأس شيبا فان شيبا رفع الابهام عن نسبة الاشتعال
الى الرأس والتمييز في هذه الامثلة الثلثة بمعنى الفاعل لان التمييز
اذا كان في الاصل قبل التغيير فاعلا يكون بمعنى الفاعل واذا كان
قبله مفعولا يكون بمعنى المفعول نحو قوله وفجرنا الارض
عيونا والاصل في طاب زيد نفسا طاب نفس زيد ثم غير الى طاب زيد نفسا
لنوع من الابهام والتأكيد وكذا البواقي والاصل في فجرنا الارض
عيونا فجرنا عيون الارض فيكون التمييز في المثال بمعنى المفعول
وكون التمييز بمعنى الفاعل والمفعول مختص بالتمييز عن جملة
ولا يجري في التمييز عن المفرد وثالثها الخبر المنصوب بالافعال
الناقصة لانه اي الخبر المنصوب انما يكون في افعال معدودة
ثلثة عشر فعلا على ما يجيء في هذه الافعال بابه وايراد
هذا الخبر المنصوب ههنا بالنظر الى كونه من منصوب الفعل
مطلقا من غير نظر الى كونه قياسيا او سماعيا ومنصوب
الفعل العام خمسة احدها المصدر وثانيها المفعول فيه

جواب عن سؤال مقدر وهو ان هذا الباب لبيان العوامل القياسية والافعال الناقصة من العوامل السماعية فكيف ذكرها هنا

بالرفع صفة منصوب م

وثالثها المفعول له ورابعها المفعول معه وخامسها الحال
وبعد تعداد هذه الخمسة على الاجمال شرع في تفصيلها بما هو
التفصيل فقال اما الاول اى المصدر اى كونه من المنصوب
العام فكل فعل متعديا كان او لازما ينصب مصدره سواء
كان المصدر مبهما بان لا يدل على اكثر مما دل عليه الفعل او كان
محدودا بان يدل على اكثر مما يدل عليه الفعل او كان
معرفة او كان نكرة ثم ذكر الامثلة على الترتيب الذى
ذكره فقال نحو ضربته ضربا مثال للمبهم لان ضربا لا يدل
الا على مطلق الضرب وضربة مثال للمصدر المحدود لانه
يدل على مرة الضرب ولا يدل عليها الفعل فيكون محدودا
وهذا المثال لا يصلح لان يكون مثالا للنكرة فبقيت
المعرفة فاوردها بقوله والضرب الذى تعلم اى وضربت
الضرب الذى تعلمه على ان عائد الموصول محذوف وكذا
ينصب الفعل ما لم يكن مصدرا ولكن كان بمعنى المصدر
اى كنصب الفعل المصدر ومعنى كونه بمعنى المصدر

كونه آلة

كونه آلة فيقوم مقام المصدر نحو ضربته سوطا فان ضربته
نصب سوطا وهو ليس بمصدر بل آلة ثم عطف المص
على قوله اما الاول قوله والمفعول فيه فكان مقتضى
الظاهر ان يقول واما الثاني فهو المفعول فيه لكن غير الاسلوب
لنوع من البلاغة وهو اى المفعول فيه ظرفا الزمان
والمكان والاصل ظرفان على انه تثنية ظرف سقط
نونه بالاضافة ثم سقط الف التثنية في التلفظ لاجتماع
الساكنين بلام التعريف فيكون اعرابه بالالف تقديرا
فالزمان اى فالظرف الزمان كله اى مبهمه ومحدوده
ينتصب لفظا بلا ادخال في عليه بالظرف اى بالظرفية
مبهما كان الزمان او كان محدودا في الصحيح والمبهم
من الزمان ما لا حد له يحصره معرفة كان او نكرة كحين
وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية
تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر
ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان وانما نصب

مثال المعرفة بالاضافة
الى المعرفة

الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة
مدلوله فظرف النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما
لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية
لان لكل فعل لا بد له من مكان نصب المكان ما شابه الزمان
الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة بعمومه غير المحصور
والمعدود وطلب بيع التغير والتبدل في نوعي المكان كما
في الازمنة الثلثة انتهى وفي بعض كتب النحو وظرف الزمان والمكان
منصرف وغير منصرف ومعدود ومختص ومبهم فالمنصرف
ما لا يلزمه النصب على الظرفية بل يجوز ان تتعاقب عليه العوامل
كاليوم والحين يقال هذا حين ورايت حينا وعجبت من حين
وغير المنصرف ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة واصباح
والمعدود من الزمان ما يصلح جوابا لكم نحو اليوم والليل
تقول في جواب من قال كم صمت يوما والمختص من الزمان
ما يصلح جوابا لمتى تقول في جواب من قال متى جاء زيد
يوم الجمعة والفصول الاربعة التي هي الربيع والصيف

والخريف

والخريف والشتاء يصلح جوابا لهما تقول في جواب من قال
كم صمت او متى صمت الصيف والشتاء والمبهم من الزمان
ما لا يصلح جوابا لهما كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال
كم صمت او متى جئت حينا او زمانا لعدم الفائدة لان من
المعلوم ان الصوم والمجيء انما يكونان في حين من الاحيان
وزمان من الازمان والمعدود من المكان ما له مقدار معلوم
بالمسافة كالفرسخ فانه مقدار من المسافة مقدر باثني عشر
الف خطوة والمختص من المكان ما له اسم بالاضافة الى امر
داخل في مسماه كالدار والبيت في الدار والجدار والسقف
في البيت والمبهم من المكان ما له اسم بالنسبة الى امر غير داخل
ذلك الامر فيه كالجهات الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان
الاول باعتبار مواجهتك ذلك المكان واطلاق الثاني باعتبار
مدابرتك اياه فكل شيء من المواجهة والمدابرة يدخل فيهما
وعلى هذا البيان يطابق قول المص فالمبهم اي من الزمان
المبهم كالحين والوقت فانه لا حد ولا نهاية لهما كما

والزمان المحدود كاليوم والليل فان لهما حدا اظهرهما
فان اليوم من طلوع الفجر الى الغروب والليل من الغروب
الى طلوع الفجر والحول فانه اثنى عشر شهرا فيكون محدودا
وان طال زمانه والشهر فانه يكون ثلثين يوما تقول في مثال
الزمان المبهم سرت حينا وسرت يوما فان حينا ويوما
انتصبا بالظرفية وتقول صمت يوم الجمعة مثال للزمان
المحدود فيوم منصوب بالظرفية وينتصب المكان المبهم
فحسب فقط ولا ينتصب المكان المحدود فهو عطف على الضمير
المستكن في ينتصب مثال المكان المبهم كالجهات الست
وكلفظ عند ولفظ وسط الدار بالسكون اى بسكون
السين واما المكان المحدود فلا بد له اى للمكان المحدود
من لفظة في ولا ينتصب بالفعل لفظا تقول في امثلة المكان
مبهم ومحدود على ترتيب اللف والنشر صليت امام
المسجد وصليت خلفه وفوقه وتحته ويمينه وشماله
وعنده ووسطه هذه امثلة المكان المبهم فكلها انتصب لفظا

بصليت

صليت

بصليت ولا يقال صليت المسجد ولا وسط المسجد بالتحريك اى بتحريك
السين لان المسجد مكان محدود فلا ينتصب لفظا بالفعل
وانما يقال اى لا يقال الا صليت في المسجد بدخول حرف الجر عليه
والجار مع المجرور في محل النصب على انه مفعول فيه واما ورد على
قول النص واما المحدود فلا بد له من في ان الدار مكان محدود
ولم يذكر فيه حرف الجر اجاب بقوله واما دخلت الدار فيتسع
يعنى ان الاصل فيه ان يقال دخلت في الدار الا انه اتسع فيه
لكثرة استعماله وحذف حرف الجر واوصل الفعل اليه
والاتساع شايع في كلامهم والثالث من المنصوبات
المفعول له اى الذى فعل لاجله كما قال هو اى المفعول له
علة لاقدام على الفعل اى السبب الحامل لاقدام الفاعل على الفعل
والمراد من الفعل الحدث الذى دل عليه الفعل المذكور
الذى تكلمت به فانك اذا قلت ضربت تاديبا فقد علمت
الضرب لا ضربت بل تكلمت به في القاموس القدم محركة
الشجاع واقدم على الامر شجع وفي نهاية ابن الاثير يقال

رجل مقدم اذا كان شجاعا وقد يكون القدم بمعنى المتقدم
وفي حديث بدر اقدم حيزوم هو امر بالاقدام وهو التقدم
في الحرب والاقدام الشجاعة انتهى نحو ضربته تأديبا له اي للتأديب
وقعدت مخافة الشر فان التأديب علة للضرب والمخافة
علة للخروج وانما ذكر مثالين ليؤذن ان بعد لا يتقدم
وجوده على ما جعل علة له كما في ضربته تأديبا وقد يتقدم
وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل
على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما
في قعدت جبنا او تأخر عنه كما في ضربته تأديبا وذلك
لان الغرض المتأخر وجوده يكون علة غائية حاملة
على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في محله
فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث
الوجود فالمفعول له هو العلة الغائية وليس بمعلول كما ظن
بعضهم نظرا الى ظاهر قولهم ضربته تأديبا فان الضرب علة
للتأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا

وجعل

وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التأديب علة
حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان
اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلول نحو فعلت
هذا لهذا الغرض هذا كله ع الرضي وفي شرح لب الالباب
فان قلت لا يجوز ان يكون التأديب في قولك ضربته تأديبا له
هو الباعث للضرب لان التأديب نفس الضرب لانه لم
يصدر هنا عن المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التأديب
بل الصادر عنه حدث واحد وهو الضرب ولا يجوز ان يكون
الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة في الحقيقة انما هي اثر
التأديب وهو التأدب الا انه ما صرح به او نقول
ان ههنا مضافا محذوفا تقديره ارادة تأديب
والرابع من المنصوب العام المفعول معه اي الذي
فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور
الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه
مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه لفظ المفعول كما

مسند الى الجار والمجرور في المفعول فيه وبه وله والضمير المجرور
في كله راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوز بعض النحاة
من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا دائما
على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب النحاة في قوله تعالى لقد تقطع
بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الراي
سخيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد حيل بين
العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه هو الضمير
الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم الظرفية
لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل مصاحبة
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى المصدر
والضمير المجرور للموصول كذا في الحاشية نحو استوى الماء والخشبة
والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت
زيادته والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل
الماء الى الخشبة فليس الخشبة ارفع من الماء ونحو جاء
البرد والطيالسة في القاموس الطيلس والطيلسان

مثلثة

مثلثة اللام معرب اصله تالسان ويقال في الشتم يا ابن الطيلسان
اي انك اعجمي جمعه الطيالسة والهاء في الجمع للعجمة والطيلس بالكسر
الكوسج من الثياب والاطلس الثوب الخلق يسمى كذا ورايت قديما
من الزمان في بعض الكتب ان معنى جاء البرد والطيالسة اذا جاء
البرد يجدد الكاس الطيالسة اي يلبسونها بهم الخلق والكوسج
دفعا للبرد ويذكر اي المفعول معه بعد الواو التي بمعنى مع
لمصاحبة معمول فعل وقوله بعد الواو احتراز عما ذكر بعد
مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء بمعنى مع نحو اشتريت
الدار بالاتها وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذي
يصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظرا الى
ان عمروا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا
لا مفعول معه وينتقض بما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم
وان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك مع زيد درهم
قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله ولا على مصاحبه اتفاقا فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها

وجوّز ابو الفتح تقديمه على المعمول المصاحب تمسكاً بقوله جمعت
وفحشاً غيبةً ونميمةً ثلاث خلال لسن عنها بمرعوي
والاولى المنع رعايةً لاصل الواو والمشهور من مذهب
جمهور البصريين ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط
الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لخفتها
للموضع لكونه اخصر واصل هذا الواو العطف الذي فيه
معنى الجمع فناسب معنى المعية وقال الكوفيون هو منصوب
على الخلاف فيكون العامل معنوياً والاولى احالة العمل
على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال الزجاج
هو منصوب باضمار فعل بعد الواو فكأنك قلت جاء البرد
ولابس الطيالسة الجبة والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر
هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية الاصل وهو
ان واو العطف غير عاملة وباب المفعول معه سماعي
عند سيبويه لا يتجاوز موضع السماع وقياسي عند الاخفش
ويتخلص من المنصوبات اللاحقة للفعل الحال وهي من حال

الشيء

الشيء يحول اذا تغير ولما كان هيئة الفاعل والمفعول
منتقلة متغيرة لا يوصف بها الا وقت كونه فاعلاً او مفعولاً
سميت بها لعدم ثباتها وهي اي الحال وانما انث الضمير
لان لفظ الحال من المؤنثات السماعية بيان اي مبين لان
البيان لا يكون حالاً لانها لفظ والبيان معنى هيئة الفاعل
او المفعول به من حيث انه فاعل او مفعول فبذكر الهيئة
يخرج ما يتبين هيئة الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل
او المفعول به يخرج ما يتبين هيئة غير الفاعل والمفعول
كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج
صفة الفاعل والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل او
المفعول لا من حيث هو فاعل او مفعول وهذا الترديد على سبيل
منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه ضرب زيد عمراً راكبين
وانما قال المفعول به لان الحال لا يقع باتفاق عن المفاعيل
لكونها فضلة بالنسبة الى المفعول به ولا يشكل بمثل
جئت انا وزيداً راكبين فان زيداً ذو الحال وهو مفعول معه

كذا في الجامي شاه

لانه تجب تبعيته عنه من حيث انه فاعل معنى لا لانه مفعول معه ولا ينتقض
الحد بقوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفاً فان حنيفاً حال
عن ابراهيم وهو مضاف اليه والحال يجب ان يكون عن الفاعل
او المفعول لانا نقول ان المضاف اليه لما كان في معنى المفعول
مفعول فكان المضاف اليه في حكمه معنى فجاز ان يكون ذا الحال
وفي الرضي ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده
نحو جاء زيد راكباً وعن المفعول وحده نحو ضربت زيداً مجرداً
عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيداً راكباً فان وجد هناك
قرينة حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها
لما قامت القرينة له من الفاعل والمفعول وان لم توجد
وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لازالة اللبس نحو لقيت راكباً زيداً فان لم تقدمه
فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً
فان كانا متفقين فالاولى الجمع بينهما فانه اخصر نحو
لقيت زيداً راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت

راكباً

راكباً زيداً راكباً او لقيت زيداً راكباً راكباً وان كانا
مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب
كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت
مصعداً منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب
صاحبه نحو لقيت منحدراً زيداً مصعداً وجوز الجمهور
وهو الحق ان يجيء لشيء واحد احوال متخالفة متضادة
كانت نحو اشتريت الرمان حلواً حامضاً او غير متضادة
كقوله تعالى اخرج منها مذؤوماً مدحوراً كما يجيئان في خبر المبتدا
ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت او لا قياساً
على الزمان والمكان فجعل نحو مدحوراً حالاً عن ضمير مذؤوماً
واستنكر منه في المتضادة فمنعها مطلقاً ولا وجه للقياس
وذلك لان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين
مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم
امس بلى لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار
الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوز ان لم تتباين

الزمان او المكان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك
وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما
في قوله مررت راكبا مجردا او المتضادين في محلين عمرو جبين
كما في ضربته ابيض واسود او متحرجين كما في اكلته
حلوا حامضا فلا يشتبه الى هنا كلام الشيخ وهي اي الحال
جواب كيف اي جواب عن السؤال بكيف لان كيف
موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال
مفعولا له جوابه كما ان المفعول له جواب لم فان اللام
موضوعة للعلة فاذا قرنت مع ما الاستفهامية كان
للسؤال عن العلة فيكون المفعول له الذي هو علة
الاقدام على الفعل جوابا له نحو جاءني زيد راكبا
مثال لما يبين هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه فاذا قلت
جاءني زيد فكان سائلا قال لك كيف جاء فقلت راكبا
اي جاء راكبا ورأيته جالسا مثال لما يقع حالا عن المفعول
فالجلوس هيئة المرئي لا الرائي وحقها اي حق الحال

ان يكون

ان يكون هي اي الحال نكرة لان النكرة اصل والمقصود
بالحال تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها وهو حاصل بها
والتعريف زائد على المقصود فلو عرفت الحال يقع
التعريف ضائعا كما ان حق ذي الحال ان يكون معرفة
مع جواز وقوعه نكرة وانما كان حقه ان يكون معرفة
لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها ويخصصها من بين
امثالها اعني وصفها اولى من تقييد الحدث المنسوب
اليها بالحال لان الاولى ان يتبين الشيء اولا ثم يبين
الحدث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحدث فعلى هذا
اولئك المعرفة حالا لان التعريف حينئذ ضائع ولم
يؤول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى
فعلى هذا الحال فان اردت الحال عن النكرة بان تجعل النكرة
ذا حال على خلاف الاصل فقدمها اي قدم الحال وهو حال
من قدم بتقدم عليها اي على النكرة التي جعلتها ذا حال
وان كان الاصل تقديم ذي الحال وانما وجب التقديم

اي كون الحال نكرة

اي قوله فقدمها

ههنا لئلا يلتبس الحال بالصفة في حالة النصب نحو ضربت
رجلا راكبا لانهما تطابقا تنكيرا واعرابا كما هو
شرط الوصف فاشبه الصفة ثم قدم حال الرفع
والجر وان لم يلتبس لاختلاف اعرابهما طردا للباب.
النكرة م
وعليه اي على تقديم الحال على ذي الحال قوله اي قول
الشاعر لعزة موحشا طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم
فان موحشا حال من طلل قدم الحال عليه لكون طلل
نكرة وفي الرضي والاستشهاد لتقديم الحال على صاحبها
بقوله لعزة موحشا طلل قديم لا يستقيم عند من شرط
اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش
من تجويز ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد على انه فاعل
واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لعزة ذا الحال
ومن جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها جوز كون
لعزة عاملا في الحال وكون طلل في الحال مع ارتفاعه
بالابتداء وهو الحق اذ لا مانع منه انتهى وفي شرح الابيات
كلام الرضي م

عزة

عزة اسم امرأة تعالى اوحش المنزل صار ذا وحشة
الطلل ما بقي من آثار الدار بعد انهدامها قديم
متقادم العهد عفت الريح المنزل محاه الاسحم السواد
الاسحم الاسود من السحاب اي كل سحاب لكثرة مائه وتراكمه
مستديم دائم المطر بمعنى ذي الديمة وهي مطر الليل
اذا اتصل بالنهار والمعنى لعزة المرأة انه دارس
ومحاه كل اسحم اسود دائم المطر حال كونه يوحش
اعراب البيت م
العشاق اذا نظروا اليه ورأوه فقوله لعزة خبر
مبتدأ مؤخر وهو طلل وقديم صفة طلل وموحشا
منصوب على انه حال من طلل قدم عليه لكون طلل نكرة
وهو موضع الاستشهاد عفاه فعل ماض والضمير المتصل
في محل النصب مفعول عائد الى طلل وكل فاعله مضاف
رجع فاعل عفى م
الى اسحم وهو مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف لوزن
الفعل والصفة ومستديم بالجر صفة اسحم والجملة في محل
الرفع على انه صفة طلل واعلم ان المصنف عقد في صدر الباب.

العوامل القياسية على سبيل الاجمال حيث قال و القياسية
سبعة عوامل الفعل و اسم الفاعل الى قوله و الاسم
التام ثم شرع على تفصيل ما اجمله على طريق الاستئناف
فقال اما الفعل فانه يعمل الرفع و النصب ثم لما تم
بيان عمل الفعل فقال اسم الفاعل و لا يخفى ان مقتضى
الظاهر ان يقول و اما اسم الفاعل و لم يقل هكذا بل قال
اسم الفاعل بغير اما و ما دريت لم فعل هكذا كل
اسم مشتق من المصدر و مذهب البصريين ان اسم
الفاعل و المفعول مشتقان من الفعل و الفعل مشتق
من المصدر لذات من فعل اى لذات فعل الفعل
و يجرى اسم الفاعل على وزن يفعل المبنى للفاعل
من فعله اى حال كونه يفعل من فعل اسم الفاعل
الذى اشتق منه كضارب مثلا فانه مشتق من ضرب
و هو يفعل من فعله الذى اشتق منه ضارب فقوله
اشتق يدخل فيه اسم المفعول و الآلة و الزمان

والمكان

و المكان و الصفة المشبهة و بقوله لذات من فعل يخرج ما عدا الصفة المشبهة
و بقوله يجرى على يفعل من فعله خرج الصفة المشبهة و فسر المصنف
الجريان بقوله اى يوازنه اى يوازى اسم الفاعل يفعل
فالضمير المستتر فى يوازى لاسم الفاعل و الضمير البارز
المنصوب ليفعل و انما احتاج المصنف لتفسير الجريان
بما ذكر لما قال فى الرضى و الجرى فى كلامهم يستعمل على اشياء
يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اى اصل له و ماخذ
اشتق منه و يقال اسم الفاعل جار على المضارع اى يوازنه
فى الحركات و السكنات و يقال الصفة جارية على شىء اى
ذلك الشىء صاحبها اما مبتدأ لها او ذو حال او
موصوف او موصول انتهى كلامه فكان الجريان لفظا مشتركا
و استعمال اللفظ المشترك ممنوع فى الحدود فاحتاج
تفسيره بقوله اى يوازنه الى آخره لدفع الابهام
الناشى عن الاشتراك فى الحركات و السكنات و يعمل
اى اسم الفاعل يعمل عمل فعله اى عمل فعل يجرى اسم الفاعل

عليه والضمير المجرور عايد الى ما الموصولة وجملة يجرى صلته
فان كان الفعل الذى يجرى عليه اسم الفاعل متعديا
يرفع فاعله وينصب مفعوله فكذلك اسم الفاعل يرفع
وينصب وان كان الفعل لازما يرفع فقط فكذلك
اسم الفاعل منه نحو زيد ضارب غلامه عمرا فيرفع ضارب
غلامه وينصب عمرا كما ان يضرب كذلك فى قولنا
زيد يضرب غلامه عمرا وزيد قايم غلامه فيرفع قايم
فقط كيقوم اى كما ان يقوم فى زيد يقوم غلامه
يرفع فقط والثالث من العوامل القياسية اسم المفعول
وهو كل اسم اشتق من المصدر او من الفعل لذات
من وقع عليه اى على ذلك الذات الفعل الذى فعله
الفاعل فيقال اسم المفعول على المفعول به لا على ساير
المفاعيل لانه لم يقع عليها فعل الفاعل بل يقع فيه
اوله او معه وهو اى اسم المفعول يعمل عمل فعل
المبنى للمفعول من فعله الذى اشتق منه اسم المفعول

مضروب

مضروب فانه يعمل عمل يضرب على بناء المجهول نحو زيد
مكرم اصحابه فان اصحابه مرفوع بمكرم كما نقول
يكرم اصحابه على ان اصحابه مرفوع بانه قايم مقام الفاعل
ليكرم وجاء فى التنزيل ذلك يوم مجموع له الناس
برفع الناس بمجموع اى تمامه الناس فان مجموع قد
عمل عمل يجمع على صيغة المجهول والرابع من العوامل
القياسية الصفة المشبهة وهى اى الصفة المشبهة ما
اى اسم لا يجرى اى لا يوازى على يفعل المبنى للفاعل
من فعله نحو كريم فانه لا يوازى على يكرم فان ثانيه
ساكن وفى كريم ثالثه ساكن وحسن فانه لا يجرى
على يحسن لانه لا ساكن فى حسن فكيف يجرى على يحسن
الذى ثانيه ساكن وشبهت الصفة المشبهة باسم الفاعل
فى انها اى الصفة المشبهة تثنى وتجمع وتذكر وتونث
نقول كريم كريمان كريمون كريمة ولذا اى ولكونها
مشبهة باسم الفاعل فى هذه الامور تعمل الصفة المشبهة

عمل فعلها اي الصفة المشبهة تقول في مثال الصفة المشبهة
زيد كريم اباؤه برفع اباؤه وتقول شرف حسبه
برفع حسبه وحسن وجهه وفي نهاية ابن الاثير الحسب في
الاصل الشرف بالاباء وما يعده الناس من مفاخرهم وقيل
الحسب المال والكرم التقوى وقيل الحسب والكرم يكونان
في الرجل وان لم يكن له اباء لهم شرف والشرف والمجد
لا يكونان الا بالاباء وفي الحديث حسب الرجل خلقه وكرمه
دينه والخامس من العوامل القياسية المصدر وهو
اي المصدر الاسم الذي اشتق على بناء المجهول اي جعل
مشتقا منه اي من ذلك الاسم الفعل وصدر الفعل
عنه اي عن الاسم الذي هو المصدر هذا على راي البصريين
لانهم قالوا انما سمي المصدر مصدرا لكونه موضع صدور
الفعل على ان المفعل اسم مكان وقال الكوفيون
ان المصدر مفعل على انه مصدر ميمي نحو قعدت مقعدا
حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر

عن الفعل

عن الفعل كالعدل بمعنى العادل وهو اي المصدر
يعمل عمل فعله المشتق من المصدر مطلقا اي من غير
اشتراط باحد الازمنة الثلثة لان عمله عمل الفعل
لمناسبة الاشتقاق وهي متحققة بينه وبين مطلق
الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف اسم الفاعل والمفعول
فان عملهما لمشابهة المضارع فقط كما شرط زمانه
وهو الحال والاستقبال قيل في هذا التعليل نظر
لان عمل المصدر بان يتأول بان المصدرية مع الفعل
لان الفعل الذي هو مع ان ان كان ماضيا يدل
على المضي لان ان فيه لمجرد المصدرية منسلخا عن معنى
الاستقبال وان كان مضارعا يدل على الاستقبال
ولا يكون المضارع الذي في اوله ان للحال فلا يكون
المصدر المقترن بالحال بتقدير ان مع الفعل وانما
كان الفعل اصلا في العمل وسائر العوامل التي فيها
معنى الفعل فرعا عليه لان وضع الفعل على ان يكون

مصدره مسند الى شيء مذكور بعده لفظاً فوجب ذكر المرفوع
بعد الفعل لانه مقتضاه وللمقتضي جزئية التقدم على مقتضاه
بخلاف غير الفعل من المصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لان طلب الفعل المرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع كونه وضعي
واما طلب المصدر وغيره لهما فليس بوضعي بل هو عقلي
لان الواضع نظر في المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام
فلم يطلب اذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم
الفاعل فان لفظه في نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً
آخر دالاً عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالاً على
المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا في الفاعل
ولا في المفعول لكنهما لما شابهت الفعل فعلت
عمله كذا بعضهم من الرضي وكون المصدر عاملاً عمل فعله ليس
اطلاقاً بل اذا كان المصدر منوناً لقوة شبهه ح بالفعل
من حيث انه نكرة كالفعل بمعنى انه اي الفعل حكم تابع كالنكرة
نحو عجبت من ضرب زيد عمرا بتنوين ضرب ورفع زيد

على انه

على انه فاعله ونصب عمرو بانه مفعوله ويضاف المصدر
الى الفاعل فيكون مجروراً باضافته اليه وهو اي كونه
مضافاً الى فاعله اكثر لانه محله الذي يقوم به فنحو اعجبه كلفظ
والصد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع مفعوله
كلفظ والصد وانما يضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه
مفعولاً اما بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل نحو اعجبني ضرب
زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحاً او بقرينة معنوية
نحو اعجبني اكل الخبز كذا في الرضي ويترك المفعول ان كان له
مفعول بان كان مصدر الفعل المتعدي منصوباً على حاله
قبل الاضافة نحو عجبت من دق القصار الثوب فان الدق
مصدر دق يدق اذا ضرب والقصار محبس الثوب حتى
ليبيضه بالدق فالدق في المثال المذكور اضيف الى فاعله
ويترك مفعوله منصوباً كما كان قبل الاضافة ويضاف
المصدر الى المفعول ويترك الفاعل مرفوعاً كما يترك
المفعول منصوباً حين اضافته الى الفاعل نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد

فان الضرب اضيف الى اللص الذي هو مفعوله لانه مضروب
وذكر الجلاد الذي هو فاعله لانه ضارب اللص وترك
ذكر احدهما اي لا بد ذكر احد معمولي المصدر من الفاعل او المفعول
منونا كان المصدر او مضافا مثال المنون كما في قوله تعالى
او اطعام في يوم ذي مسغبة اي ذي مجاعة والمسغبة
المجاعة يقال سغب يسغب اذا جاع يتيما فاطعام مصدر
منون ويتيما منصوب به على مفعوله وذكر الفاعل
متروك تقديره او اطعام احدكم يتيما ومثال المضاف
قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم
سيغلبون متوجه على اختلاف القرائتين قوله تعالى قوله متوجه القدر
مبتداء وقوله متوجه خبره فاحدى القرائتين غلبت على بناء
المجهول والروم بالرفع قايم مقام الفاعل وفي ادنى
الارض متعلق بغلبت والضمير في وهم عايد الى الروم
وغلبهم مصدر بمعنى المفعول مضاف الى المفعول وذكر
الفاعل متروك والضمير المجرور عايد الى الروم اي من بعد

كونهم

كونهم مغلوبين سيغلبون على بناء الفاعل والقراءة الاخرى
على عكس هذه القراءة الاولى يعني غلبت على بناء الفاعل
وسيغلبون على بناء المفعول فيكون المصدر وهو غلبهم
مضافا الى الفاعل مع ترك ذكر المفعول والسادس من العوامل
القياسية الاسم المضاف الاسم المضاف كل اسم وانما قال
كل اسم لان الاضافة من خواص الاسم اضيف ذلك الاسم
الى اسم آخر وانما قال الى اسم آخر لان المضاف اليه لا يكون
الا اسما ولو تاويلا مثل قوله هذا يوم يقوم زيد في تاويل يوم
قيام زيد فان الاول اي المضاف يجر الثاني اي المضاف اليه
ويسمى الاسم الجار مضافا ويسمى الاسم المجرور مضافا
اليه وهو قول سيبويه والجمهور وقيل بالعكس وقيل
كل منهما مضاف ومضاف اليه كذا في حواشي الجامي والاضافة
منقسمة على قسمين الاول اضافة معنوية اي الاضافة
مفيدة معنى في المضاف تعريفا ان كان المضاف اليه معرفة
نحو غلام زيد وانما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها

لتضمّن ان لواحدٍ مما دل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصيّة
ليست للباقي معه مثلاً اذا قلت غلام زيدٍ راكب ولزيد
غلمان كثيرة فلا بد ان يشير به الى غلامٍ من بين غلمانه له مزيّة (المضاف اليه)
خصوصيّة بزيدٍ اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاماً له
او يكون غلاماً معهوداً بينك وبين المخاطب وبالجملة
بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان هذا
اصل وضعها ثم قد يقال جاءني غلام زيدٍ من غير اشارة
الى واحدٍ معيّن كما ان ذا اللام في اصل الوضع لواحدٍ
معيّن ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معيّن كما في قوله ولقد امرّ
على اللئيم يسبّني وذلك على خلاف وضعه كذا في الرضي او تخصيصاً
ان كان المضاف اليه نكرة نحو غلام رجلٍ اذ تخصص من غلام
امرأة والتخصيص هو تقليل الاشتراك الواقع في النكرات
وهي اي الاضافة المعنوية في الغالب اي في الاكثر
وانما قال في الغالب لان الاضافة المعنوية قد تكون
بمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرف المضاف لكنها قليلة

بل ردّ ما

بل ردّ ما اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب
اليوم ضربٌ له اختصاصٌ باليوم بملابسة الوقوع فيه
فان قلت فعلى هذا يمكن ردّ الاضافة بمعنى من ايضاً الى
الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبيِّن والمبيَّن
قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ردّ في الى الاضافة
بمعنى اللام تقليلاً للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة
في كلامهم فالاولى بها ان تجعل قسماً على حدةٍ كذا في الرضي
بمعنى اللام المختصة تحقيقاً نحو غلام زيدٍ او تقديراً نحو زيد
عند عمروٍ ومع خالدٍ فانه لا يخفى ان لفظ اللام لا يحسن
تقديره هنا ولكن نحكم بان معناها مرادٌ تقديراً او بمعنى من
المبيّنة مثال الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيدٍ اي غلام
لزيدٍ وليس المراد من قولهم في مثل غلام زيدٍ انه بمعنى
اللام ان معناه ومعنى غلامٌ لزيدٍ سواءٌ بل معنى غلامٌ لزيد
واحدٌ من غلمانٍ غير معيّن ومعنى غلام زيدٍ الغلام المعيّن
من غلمانه ان كان له غلمان كثيرة او ذلك الغلام المعلوم

لزيد ان لم يكن له الا واحد ولا يلزم من كون الاضافة
بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل
يرتفع الاشكال من كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل واحد وقال ابو حيان
في شرح التسهيل والذي اذهب اليه ان الاضافة تفيد
الاختصاص وليست على تقدير حرف مما ذكروا ولا
على نية ولكن جهات الاختصاص متعددة تتبين كل جهة
منها بالاستعمال فاذا قلت غلام زيد كانت الاضافة للملك
فاذا قلت حصير المسجد كانت للاستحقاق واذا قلت سرج الفرس
كانت لمطلق الاختصاص وقال بعض الافاضل هذا هو المذهب
الجزل والقول الفصل ولا يقرب الاشكال من ساحة هذا
المذهب وخاتم فضة مثال الاضافة بمعنى من اى خاتم
من فضة ولم يذكر الاضافة بمعنى في لقلته كما ذكره ابن الحاجب

حيث

حيث قال او بمعنى في في ظرفه اى فيما يكون المضاف اليه ظرف
المضاف والضابط بين هذه الاضافات الثلث على ما ذكره الرضي
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف مع انه ظرف فالاضافة
بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو له كليث واسد
او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة
واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي
ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة
فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة
خاتمي والقسم الثاني من قسمي الاضافة لفظية اى اضافة
لفظية وهي اى الاضافة اللفظية اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله او اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها وفي الرضي
والمتفق عليه من اللفظية ثلثة اشياء اسم الفاعل
المضاف الى فاعله او مفعوله واسم المفعول المضاف الى مفعوله

[illegible] زاد بعض
[illegible] مرتبا الاول بانه
والمص اورده جزئيا وقسم [illegible] الفاعل ثم
وجه [illegible] الفاعل
او لا اضافة اسم [illegible] كما ورد
اضافة الصفة المشبهة
الاول [illegible]
[illegible]

ما لم يسم فاعله او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة
الى ما هو فاعلها معنًى بعد جعله في صورة المفعول لفظًا
والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلثة اشياء اضافة ما
ظاهره انه موصوف مضاف الى الصفة او ما ظاهره انه صفة
مضافة الى موصوفها واضافة افعل التفضيل بمعنى من اما
اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون
اضافة الصفة اضافةً لفظيةً مبني على كونها عاملة في محل
المضاف اليه اما رفعًا او نصبًا وذلك لانه اذا كان كذا
فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورًا في الحقيقة والتنوين
المحذوف في اللفظ مقدر منوي فيكون الاضافة كلا
اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية واسم الفاعل او المفعول
لا يضافان من مطلوباتهما الا الى الفاعل والمفعول لسبق
طلبهما لهما دون غير معمولاتهما الا ههنا كلام اكثر وفيه ايضًا
فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا
بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينفصل عن

غلام

في غلام رجل ان لم يزد عليه قلنا التخصيص لم يحصل بالاضافة
ضارب الا زيد بل كان حاصلًا لضارب من زيد حين كان
منصوبًا به ايضًا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره
ومقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة نحو ضارب زيد
مثال لاضافة اسم الفاعل الى مفعوله فان اصله قبل الاضافة
ضاربٌ زيدًا وحسن الوجه مثال لاضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
والاضافة مطلقًا سواء كانت لفظية او معنوية ولذا اظهر
مقام الاضمار لانه لو اضمر وقال وهي يوهم انه يرجع الى
اللفظية فقط لغويه تعاقب التنوين ونوني التثنية والجمع
اي تقع عقيبهما اي يحذف من المضاف التنوين ونونا التثنية
والجمع ثم يضاف يعني ان كان فيه تنوين يجرد المضاف
عن تنوينه وان لم يكن فيه تنوين يقدر ان لو كان فيه
تنوين كان ايضًا مجردًا عنه لاجل الاضافة نحو ب ور فانك
اذا قلت به ورفضته بالنصب فالتنوين معتبر الثبوت
واذا قلت به وقفته بالجر فالتنوين الذي كان

ثبوته مقدرا صار حذفه مقدرا ولذا لا ينون في الظروف
بخلاف الذي كان ثبوته مقدرا كذا في شرح اللباب وانما
تعاقبت الاضافة اياهما ولم يجامعها لان الاضافة تدل
على الاتصال وعدم تمام الاول بدون الثاني وهذه الاشياء
تدل على الانفصال لانها دليل على تمام ما هي فيه فلما ارادوا
ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب الاول من الثاني التعريف
او التخصيص حذفوا من الاول علامة تمام الكلمة ولا بد
البد الفراق مصدر من بد يبد اي افترق ومعنى لا بد
لا فراق ولا محالة فلا ههنا لنفي الجنس وبد اسمه ومن
تجريد خبره في الاضافة المعنوية من تجريد المضاف اي جعله
مجردا او عاريا من حرف التعريف فان كان في الاسم حرف
لامه وان كان علما نحو انا ابن جلا ولقد من جلا سمي بذلك
اللفظ ولا يجوز اضافة شيء من المعارف من المضمرات والمبهمات
لتعذر تنكيرها وانما يجرد المضاف منه لان المقصود من الاضافة
الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمضاف فيكون تحصيلا للحاصل

من اللام قبل الاضافة

ومن

ومن الاضافة اي الكلام تخصيص المضاف وفي المضاف المعرف
زيادة على التخصيص وهي التعيين ولا يخفى ان الاولى ان يقول المصنف
من التعريف بدون حرف ليعم تنكير العلم ولما قال المصنف
ولا بد في المعنوية من تجريد المضاف توجه ان يقال فما بال اللفظية
فقال فتقول في اللفظية الحسن الوجه يعني ليس يلزم
في اللفظية تجريد من التعريف لان المقصود من اللفظية
التخفيف فقط فلا ممانعة بينه وبين التعريف وتقول
الضاربا زيد بحذف نون التثنية وتقول الضاربو زيد
بحذف نون الجمع وتقول الضارب الرجل وكان القياس
ان لا يجوز لانتفاء التخفيف لزوال التنوين في الضارب
باللام لكنه جاز حملا على المختار في الحسن الوجه لان المختار كون
المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذه الاربعة اي
مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه ولهذا قال ولا يجوز
الضارب زيد لعدم التخفيف ولعدم الاشتراك بينه وبين
الحسن الوجه حتى يحمل عليه لان المضاف اليه فيه ليس جنسا

معرفاً باللام بل هو علم شخص والتاسع من العوامل اللفظية القياسية
الاسم التام ويخطر ببالي ان المص قد قصد نكتة معنوية باتمام
العوامل القياسية بالاسم التام   اي الاسم التام
الذي نصب اي يعمل النصب على تنزيل المتعدي منزلة اللازم
او نصب معموله على حذف المفعول وانما نصب ولم يضف لما بعده
لانه اي لان الاسم التام تم باحد اربعة اشياء الآتي ذكرها
فاستغنى هذا الاسم عن الاضافة الى معموله ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يحيل الاضافة
مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف
لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل
اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فنصب التمييز الآتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون
بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام فيشبه الفعل التام
بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام
الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما ان الفاعل

عقيب

عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف او كان يتم بها الاسم
فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلاً
كذا في [illegible] وهو اي مع كمال ان الاسم التام يقتضي تمييزاً لابهامه
وما لا ابهام فيه لا ينصب تمييزاً وان تم باحد هذه الاشياء
الاربعة وتمامه اي تمام الاسم التام باحد اربعة اشياء
الاول بالتنوين نحو ما في السماء قدر راحة سحاباً فان راحة
لكونه تاماً بالتنوين نصب سحاباً وتمام الاسم بالتنوين
قد يكون بالتنوين لفظاً كالمثال المذكور في الكتاب وقد يكون
بالتنوين تقديراً كما في غير المنصرف نحو مكاييل براً ومثاقيل ذهباً
وكما في المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلاً وكم الاستفهامية
نحو كم رجلاً عندك ونحو ربه رجلاً والثاني تمامه بنون التثنية
نحو منوان سمناً تثنية من وهو مقدار معلوم يعرف به قدر
الموزون وقفيزان براً تثنية قفيز وهو آلة يعرف بها
قدر المكيلات والثالث تمامه بنون الجمع نحو عندي عشرون درهماً
وفي التمثيل مسامحة لان عشرين ليس جمعاً في الحقيقة بل شبه جمع

فان قيل ... بالتنوين لفظاً ويحمل الكلام
والضمير ... التمييز ... نصبهم الاب
... ليتعين ... عليها فان
نحو زيد ... بتنوين تقديرية
... عدده ... الا
او لفظ ...
نصه ... فتأمل

والرابع تمامه بالاضافة نحو لي ملؤه عسلاً فان لفظ ملؤه تم
باضافته الى الضمير فنصب عسلاً وكذا مثله رجلاً ويقال اي يطلق
للثلثة الاول والمراد بالثلثة الاول ما تم بالتنوين او بنون
التثنية او بنون الجمع لان الامثلة المذكورة لان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما تم به المفرد لا بيان اقسام المقادير مقادير
جمع مقدار كالمصابيح جمع مصباح والمقدار هو ما يعرف به
قدر الشيء ومبلغه سواء كان المقدار كيلاً يعرف به قدر
المكيل كالقفيز او وزناً يعرف به قدر الموزون كالمن
او عدداً يعرف به قدر المعدود او غير ذلك فنحو المقادير
اذا نصبت عنها التمييز اريد بها المقدار لا المقادير
لان قولك عشرون درهماً وذراع ثوباً ورطل زيتاً
المراد بعشرين هو الدرهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع
لا ما يذرع به وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا غيرها
ذكره الشيخ وهي اي المقادير الممسوحة من مسحت الارض
اذا ذرعتها نحو ما في السماء موضع كف سحاباً والوزن

والكيل

والكيل والعدد ويقال للاخير مقياس نحو على التمرة مثلها زبداً
كان مثلها من المقادير التي يقاس بها الشيء اي على التمرة زبد
مماثل للتمرة في المقدار والتمييز رفع الابهام عن المفرد المقدار
اي كهذا المذكور من الامثلة من نحو قدر راحة سحاباً
ومنوان سمناً وعشرون درهماً والمراد بالمفرد ههنا
ما يقابل الجملة بقرينة قوله او عن الجملة فيدخل فيه المضاف والتثنية
والجمع او التمييز رفع الابهام عن الجملة نحو طاب زيد نفساً
وقد سبق ذكره اي ذكر التمييز في باب المنصوب لخاص للفعل

الباب الثالث في العوامل اللفظية السماعية وهي اي العوامل
اللفظية السماعية ثلثة اصناف على عدد اصناف الكلمة الصنف
الاول حروف والثاني افعال والثالث اسماء وجملتها
اي وجملة هذه الاصناف الثلثة احد وتسعون عاملاً
على ما ذكره الامام المحقق الشيخ عبد القاهر الجرجاني الذي
هو امام كتابنا هذا اتبعنا الامام على ما ذكره في صدر الكتاب
وانما قال على ما ذكره الامام لان في عددها اختلافاً

فصل [illegible] تمييزاً [illegible] الابهام [illegible] رفع الابهام [illegible]

عن الجملة

تقديم الحروف [illegible] سماعية [illegible] عند [illegible] قياسية [illegible]

وجملة العوامل اللفظية السماعية

. ..

وكونها مائة على قول الامام والحروف العاملة انواع منها
اى من هذه الانواع ما اى عامل يعمل فى الاسم ومنها ما يعمل
فى الفعل ولم يوجد ما يعمل فى الحروف لان الحروف لا يكون معمولا
اصلا كما مر فى اول الكتاب وما يعمل من الحروف فى الاسم
نوعان عامل فى الاسم المفرد وعامل فى الجملة اى فى جزئيها
لان الجملة من حيث هى لا تكون معمولة وما يعمل فى المفرد نوعان
احدهما جار وثانيهما ناصب وليس فى الحروف العاملة فى المفرد
ما يعمل الرفع ثم شرع المصنف فى تفصيل الجار على طريق الاستئناف
بابا بابا التفصيلية فقال اما الجار من الحروف فسبعة عشر
حرفا وتسمى هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف
معانى الافعال قبلها الى الاسماء بعدها وتسمى حروف الجر
لانها تجر ما بعدها من الاسماء وهذه الحروف كلها متساوية
فى ايصال الافعال الى ما بعدها وعمل الجر وان اختلفت معانيها
فى انفسها الاول من للابتداء الغاية فانه اكثر كثيرا ما
يجئ فى كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية.

وانما قدم من حروف العاملة فى الاسم [illegible]

ولفظ

[illegible]

ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد
والاجل يستعملان بالمعنيين والمراد بالغاية فى قولهم ابتداء
الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية.
وانتهاء النهاية فمن للابتداء فى غير الزمان عند البصريين
واجاز الكوفيون استعمالها فى الزمان ايضا استدلالا
بقوله تعالى من اول يوم وقوله اذا نودى للصلوة من يوم الجمعة
وتعرف من الابتدائية بان يحسن فى مقابلتها الى او ما يفيد
فائدتها نحو قولك اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى
اعوذ به التجى اليه فالباء ههنا افادت معنى الانتهاء
لان كل فاعل اخذ فى فعل فلفعله ابتداء منه يأخذ وانتهاء
اليه ينقطع فالمبدأ يدخله من والانتهاء يدخله الى فيكون
ذكر الى فى مقابلتها علامة دالة على انها للابتداء والتبعيض
وهو اخذ الشئ وابقاء بعضه ولا يلزم ان يكون المأخوذ
فى اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم
لانه لا يمتنع ان تصح ونقول اخذت من الثلثين عشرين.

ومن عشرة تسعة كذا في الرضي نحو اخذت من المال اي اخذت
بعض المال وتركت بعضه وعلامة كونها للتبعيض وضع
لفظ بعض مكانها نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم
وفي الرضي قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل
من المبعضة الابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت
من الدراهم مبدأ الاخذ وللبيان اي لاظهار المقصود
من امر مبهم وتعرف من البيانية بان يكون قبل من
او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويقع
اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم كما يقال مثلا الرجس انه
الاوثان ويقال العشرون انها الدراهم بخلاف التبعيضية
فان المجرور بها لا يطلق على ما هو مذكور قبله او بعده
لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع
على البعض وقال الزمخشري كونها للتبيين راجع
الى معنى الابتداء وهو بعيد لان الدراهم هي العشرون
في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء

الشيء مبدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس فلا يكون
مبدأ له نحو لي عشرة من الدراهم فان عشرة يحتمل بكل عدد
فبيّنته بقولك من الدراهم وزائدة في نحو ما جاءني من احد
غير الموجب وهو اما نفي او نهي او استفهام وعند الاخفش
والكوفيين يشترط فيها شرطين كونها في غير الموجب
ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش لا يشترطون
ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
وهي داخلة على المعرفة وعند سيبويه مبعضة اي يغفر
من ذنوبكم شيئا قالوا فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب
جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم من ذنوبكم
خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا
خطاب لامة محمد مصطفى عم ولو كانا ايضا خطابا
لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض
غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران
كلها والدليل على زيادة من الاستغراق فدخولها

اراد بقوله ما جاءني من احد

دخولها على ما يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني
من رجل والعدد وفائدتها التنصيص على كون النكرة مستغرقة
للجنس اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى
ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر
فهي اذن لتأكيد ما يستفيد من النكرة في غير الموجب
من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك وليس كذا زيادة الباء في
نحو الغي بيع فانها ليست للتنصيص على الصد المجانس
وقيل ان من الاستغراقية في الكلام بمنزلة البتة اي ما جاءني
من العدد الى ما يتناهى كلها من الصحيح والثاني من حروف
الجر الى وهي نقيضة من لانها لانتهاء الغاية في المكان
كما ان من لابتداء الغاية فيه وفي الاصح ان لا تستعمل
في انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام
الى الليل والاكثر عدم دخول حدي الابتداء والانتهاء
في المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا الموضع

لما ذاك

الى ذاك الموضع فالموضعان لا يدخلان في الظاهر اي في الشرى
ويجوز دخولهما فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره
الدخول فيما قبلها فلا يستعمل في غيره الا مجازا وقيل
ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة
الى راسها فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل
والمذهب هو الاول انتهى نحو سرت من البصرة الى الكوفة
فالمعنى كنت على ان سيرك البصرة وكذلك اذا قلت رغبت
الى الله دللت بها على ان منتهى رغبتك الله عز وجل
واذا قلت سرت الى الكوفة فجائز انك قد دخلتها
وجائز انك قد بلغتها ولم تدخلها لان النهاية تجيء في الشيء
ان تقع على اول الحدود وجائز ان تتوغل في المكان
ولكن تمتنع من مجاوزته لان النهاية غاية وما كان بعده
شيء لم يسم غاية كذا في شرح المفصل والثالث من حروف
الجر حتى وهي كالى في معناها اي في معنى الى يعني لانتهاء
الغاية الا ان بينهما فرقا وقاله وجوه اشار اليها المصنف بقوله

فالظاهر الدخول والا ح

الا ان مجرورها اي مجرور كلمة حتى اما شيء ينتهي به اي بذلك

الشيء المجرور المذكور قبلها اي قبل حتى لان المجرور جزء

من المذكور قبلها ولا يتم الشيء بدون جزئه نحو اكلت

السمكة حتى رأسها فان مجرورها شيء ينتهي المذكور قبلها

عنده اي عند مجرور حتى لا به نحو نمت البارحة حتى الصباح

والبارحة اقرب ليلة مضت كذا في القاموس فالرأس

الذي هو مجرور حتى في المثال الاول به اي بالرأس تنتهي

السمكة التي هي المذكور قبلها لكونها جزءا منها والصباح

الذي هو مجرور حتى في الثاني عنده اي عند الصباح لا به

تنتهي الليلة لان آخر جزء البارحة يلاقي الصباح فتنتهي

عنده ولو قلت في المثالين المذكورين حتى نصفها

او ثلثها لم يجز لان نصف الشيء وثلثه لا ينتهي به الشيء

ولا عنده بخلاف الى فان مجرورها لا يلزم ان يكون آخر

جزء من الشيء فيجوز الى نصفها والى ثلثها ولا يلزم

ايضا ان يكون ملاقيا لآخر جزء ويتبين الفرق بين الفاء و

بقوله

بقوله ومنها اي ومن فروع حتى ان يدخل ما اي شيء كان بعدها

اي بعد حتى يعني مجرورها فيما اي في شيء كان قبلها اي

قبل حتى كالسمكة والبارحة يعني ان حق حتى ان يدخل

ما بعدها في الحكم الذي تعلق بما قبلها وهذا الحكم هو الاكل

في المثال الاول والنوم في المثال الثاني فيكون الرأس

ماكولا مع السمكة والصباح منوما كالبارحة وفيه اختلاف

مذكور في موضعه فليطلب فيه والفرق الثاني ذكره بقوله وكلمة

الى تدخل على المظهر نحو الى الكوفة وتدخل على المضمر نحو

اليه واليك واليّ وكلمة حتى لا تدخل الا على المظهر

فلا يقال حتاه وحتاك اكتفاء بدخول الى على المضمر

لكون الى اشد تمكنا ولذا يقوم مقام الفاعل بخلاف

حتى فيقال قيم الى زيد ولا يقال قيم حتى زيد كذا في شرح

اللباب والرابع من حروف الجر في وهي كائنة للظرف

اما حقيقة نحو المال في الكيس فان الكيس وعاء قد وعي

المال حقيقة او مجازا نحو ونظرت في الكتاب وسعيت في حاجته

فكانه جعل الكتاب مكانا للنظر والحجة مكانا للسعة لكون
الكتاب والحجة مشتملة للنظر والسعة مشتملة عليهما
استعمال الظرف على المظروف فكانهما محيطان بهما من جوانبهما
و لكن بحس الباء وهي كائنة للالصاق اي لافادة لصوق
امر بالمجرور بها لان الالصاق تعلق احد الشيئين بالآخر
نحو به داء اي التصق به الداء وخالطه ومررت بزيد
توسع اي وارد على الاتساع والمجاز وليس فيه حقيقة
الالصاق اذ المعنى التصق مروري بمكان يقرب منه
زيد فيكون الالصاق بالمكان لا بزيد ومنه اي ومما
الالصاق على سبيل التوسع اقسمت بالله اي الصقت
قسمي باسم الله فمعنى الالصاق ههنا انك قارنت قسمك
باسم الله فليس فيه معنى المخالطة حقيقة فيكون مجازا في التوسع
الواو التي هي للقسم وهي بدل منها اي من الباء في والله
لافعلن والتاء بدل الواو في تالله وهي بدل من الواو
فتكون التاء بدل البدل وفرع الفرع والباء لاصالتها

فى القسم

فى القسم تدخل على المظهر نحو بالله لافعلن وتدخل على المضمر
نحو به لاعبدن والواو لفرعيتها لا تدخل الا على المظهر
نحو والله لافعلن والتاء لكونها فرع الفرع لا تدخل الا
على مظهر واحد فقط وهو اي ذلك المظهر الواحد لفظة
الله علم ذات واجب الوجود والباء كائنة للتعدية
بمعنى انها تغير معنى الفعل المتعدي بالباء وتحدث فيه معنى
الجعل في نحو ذهبت به اي اذهبته وهذا المعنى مختص بالباء
من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها
وليس المراد هنا من التعدية مجرد ايصال معاني الافعال
الى الاسماء والافضاء بها اليها كما تشترك جميع حروف الجر
في هذا المعنى ولكن يفهم من سؤال صاحب الضوء وجوابه
في هذا المقام ان يكون المراد من التعدية ههنا مجرد الافضاء
من غير ان يراد بالباء معنى آخر غير الافضاء ومن اراد
الاطلاع فلينظر فيه وللاستعانة اي استعانة الفاعل في صدور
الفعل عنه بمجروره في نحو كتبت بالقلم وعبر بعضهم عن هذا الباء

بالباء السببية لان الافعال المنسوبة الى الله لا يجوز
استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها
كذا في شرح لب الالباب وللمصاحبة فيكون بمعنى مع في دخلت عليه
بثياب السفر ونحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه ومجموعه
مصاحبة السرج وقت كونه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم
ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق
يستلزم المصاحبة من غير عكس وفي شرح المفصل واما كونها
بمعنى المصاحبة ففي قولهم خرج بعشيرته والنقد خرج معهم
وعشيرته معه فهي جملة من مبتدأ وخبر في موضع الحال والمعنى
مصاحبا عشيرته فلما كان المعنى يعود الى ذلك لقبوا
الباء بالمصاحبة ومن ذلك قوله تعالى تنبت بالدهن عند
المحققين من اصحابنا وتأويله تنبت ما تنبته والدهن
فيه فهو كقولك خرج بثيابه انتهى واللام
للاختصاص بدون التمليك لعدم اهلية المجرور بها
للملك والتمليك وهو نوع من الاختصاص نحو المال لزيد

مثال التمليك

مثال التمليك والجل للفرس مثال للاختصاص وكذا قوله
وهبوا اي بهذا الشخص ابن له اي لهذا الشخص واخ له
مثال للاختصاص بلا تمليك لان البنوة والاخوة
ليستا مما يملك فيحمل على الاختصاص والتاسع رب وفي
ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح الباء المشددة وهي موضوعة
للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام
لان كل ما وضع لانشاء فموضعه الصدر كالاستفهام ولان
التقليل جار مجرى النفي فيتصدر ما يدل على التقليل كما
يتصدر النفي تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل
لقيت اي لا تنكر لقائي بهذا الجنس فاني لقيت منه شيئا
وان كان قليلا ويختص رب بالنكرة لان رب علامة
التقليل وانما يحتاج الى العلامة ما يحتمل القلة والكثرة
وهو النكرة لا المعرفة حال كون تلك النكرة ظاهرة او
حال كونها مضمرة مثال الظاهرة نحو رب رجل لقيته ومثال المضمرة
نحو ربه رجلا وهذا الضمير مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز

والعاشر من حروف الجر على وهي كائنة للاستعلاء اي استعلاء
شيء على شيء اما حقيقة نحو زيد على السطح وحقيقة
او مجازا نحو وعليه دين كانه لما ركبه دين كانه يحمل
على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوات وعليه
القصاص لان الحقوق كانها راكبة لمن يلزمه وكذا
قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى عن استعلاء
شيء عليه لكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال
في شيء لا يراعى اصل معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت
على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صار بمعنى وثقت به
حتى استعمل في الباري تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه والحادي عشر
من حروف الجر عن للبعد والمجاوزة اي لمجاوزة شيء
وتعديته عن شيء آخر اما بزواله عن الشيء الاول
او وصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس اي
تجاوز السهم عن القوس الى الصيد او الوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين.

فان العلم ما زال عن العالم ولكنه وصل الى المتعلم

نحو رميت

نحو رميت السهم عن القوس فان فيه تجاوز السهم عن القوس
والثاني عشر الكاف وهي كائنة للتشبيه اي لتشبيه شيء
بمجرور الكاف نحو الذي كزيد في الدار والثالث عشر
مذ والرابع عشر منذ وعند النحاة ان اصل مذ منذ
فخفف بحذف النون استدلالا بانك لو سميت بمذ صغرته
منيذ وجمعته على امناذ وبنوا على هذا ان الاسمية
على مذ اغلب للحذف وهو تصرف فيبعد عن الحرف
لان الحرف لا يحذف منه كذا في الكرد وهما لابتداء الغاية
في الزمان الماضي ويرفع اي يجعل مرفوعا ما اي الاسم
الذي كان بعدهما اذا كانتا اي كلمة مذ ومنذ اسمين
سواء اريد بهما اي بمذ ومنذ اول المدة او اريد جميعها
اي جميع المدة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة مثال ما اريد بهما
اول المدة اي ابتداء عدم رؤيتي يوم الجمعة ومنذ يومان
مثال ما اريد بها جميع المدة اي جميع المدة التي تعلق به
رؤيتي يومان ما رايته من ابتداء اليوم الاول الى انتهاء اليوم الثاني

نحو ما رايته مذ يوم الجمعة ومنذ يوم الجمعة ح

ويجوز في مذ ومنذ على تقدير كونهما اسمين الجرّ فيما بعدهما
بأن يضاف نحو مذ يومين بجرّ يومين بالياء حالة الجرّ والكلام
في هذا المقام مستوفى في الضوء وفي حاشا عند سيبويه وحاشا يكون
للتنزيه أي لتنزيه مجرورها عن الحكم الذي ذكر قبلها نحو
أساء القوم حاشا زيد فإن حاشا ههنا لتنزيه زيد عن
الإساءة والسادس عشر خلا والسابع عشر من حروف الجرّ
عدا وهما كائنان بمعنى إلّا الذي للاستثناء وتنصب أنت
ما بعدهما أي ما بعد خلا وعدا إذا كانتا أي عدا وخلا
فعليتين يعني أن خلا وعدا يكونان حرفا جرّ ويكونان
فعليتين إذا استعملا بدون ما وأمّا إذا استعملا مع ما يكونان
فعليتين البتة ولذا قال وإذا قلت ما خلا وما عدا
بإدخال ما عليهما تنصب أنت ما بعدهما البتة لأنّ ما
لا تدخل إلّا على الفعل واعلم أن حروف الجرّ على ثلاثة
أقسام قسم استعملته العرب حرفا فقط وقسم مشتركة لفظ
الاسم والفعل ولم يجوّزوا في موضع من المواضع تجري الأسماء

ولفظ العرب مؤنث سماعي م

ولا تجري

ولا تجري الأفعال وقسم آخر يكون اسما وحرفا وقسم
ثالث وهو ما يستعمل حرفا وفعلا والمراد بذلك أن يكون
اللفظ مشتركا لا أن الحرف بعينه يكون اسما وفعلا لأن
هذا محال فأمّا القسم الأول وهو الذي استعمل حرفا
فقط فتسعة من وإلى وحتى والباء واللام وربّ وفي
وواو القسم وتاؤه فهذه لا يكون إلّا حرفا وأمّا القسم الثاني
وهو ما استعمل حرفا واسما فخمسة على وعن والكاف
ومذ ومنذ وأمّا القسم الثالث وهو ما استعمل حرفا
وفعلا فثلاثة أحرف حاشا وعدا وخلا كذا في شرح المفصّل
وقال الرضي قال المصنف يعني ابن الحاجب في العشرة الأول لا يكون
إلّا حرفا والخمسة التي تليها تكون حروفا وأسماء والثلاثة
البواقي تكون حروفا وأفعالا قال المصنف ولم أعدّ على
اسما وفعلا لأني أراعي في العدّ أن يكون بين الكلمتين
المتّفقتين في النوع المتماثلتين في اللفظ توافق
وتناسب من حيث المعنى كما ذكر على حرفية والاسمية

في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون
امرا من مان يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من
وفي يفي وله امر من ولي يلي وكذا لم اعد الى اسما مع انه
يجي بمعنى النعمة لكل ذلك الاختلاف في المعنيين قال وايضا
في العد مع المشارك في المعنى التساوي في اصل
اللفظ وعلا اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو
بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من ومن وفي وفي ولي وولي
اصلهما امين ووفى واولى ثم اعترض على نفسه
وقال حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها
بخلاف فعليتها واجاب بانها لما تضمنت معنى الا
اشبهت الحرفية في عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها
وهذا عذر بارد ولما فرغ مما يجر المفرد شرع فيما ينصبه
فقال واما ما ينصب المفرد وهو عطف على قوله اما يجر
فسبعة اي فسبعة احرف معدودة على ما ذكر في المائة
الاول الواو الكائن بمعنى مع نحو استوى الماء والخشبة

والمعنى ساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء
الى الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا
مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته والكلام
في ان العامل في المفعول معه الفعل بواسطة الواو او الواو
بشرط ذكر الفعل قبله مذكور مستوفي في الضوء فلينظر
ولا تنصب بعينه اي الواو التي بمعنى مع حتى يكون قبلها
اي قبل هذه الواو فعل كاستوى في استوى الماء
والخشبة او يكون قبلها معنى فعل نحو ما شانك وزيدا
فان في قوله ما شانك معنى الفعل لان قيمته الحقيقي ما شانك
معنى ما تصنع و معنى ما تلابس وتصنع وتلابس
فعلان فيكون فيه معنى الفعل والثاني من الحروف التي تنصب المفرد
حروف النداء والنصب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده يا ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب المنادى

والمعنى

علي في النداء لسده مسد الفعل ولكن بعيد لانه يمال
امالة الفعل كذا في الصحاح وفي شرح المفصل والنداء مصدر نادى
يمد ويقصر ويضم نونه ويكسر فمن مد جعله من قبيل الاصوات
كالصراخ والبكاء والدعاء وكذلك من ضم
لان غالب الاصوات مضموم ومن قصره جعله كالصوت
والصوت غير ممدود ومن كسر النون جعله مصدر نادى
كالعداء والسراء مصدر عادى عداء وسارى سراء
وهو مشتق من قولهم ندا القوم يندون اذا اجتمعوا
فتشاوروا وتحدثوا ومنه قيل للموضع الذي يفعل فيه
ذلك ندي ونادٍ وجمعه اندية وبذلك سميت دار الندوة
بمكة ثم فيها النداء انتهى كلامه وهي اي حروف النداء خمسة
يا وايا وهيا واي والهمزة واصل حروف النداء
يا لانها دائرة في جميع وجوهه لانها تستعمل للقريب
والبعيد والنائم والمستيقظ والغافل والمقبل ويكون
في الاستغاثة والتعجب وقد تدخل في المندوبة بدلا من وا

اي لفظ وا التي هي مختصة بالندبة

فلذلك

فلذلك كانت ام الباب واصله وعلم ان الاصل في المنادى
النصب بحرف النداء وقد يبنى على الضم لوقوعه موقع المبني وقد
يدخل عليه اللام الجارة فيجر بها فاراد المص ان يبين
المواضع فبدا بالنصب لانه اصل فقال وهي اي حروف النداء
تنصب المنادى اذا كان المنادى مضافا نحو يا عبد الله
فان عبد منادى مضاف الى الله او كان المنادى مضارعا
اي مشابها له اي للمضاف نحو يا خيرا من زيد فان خيرا منادى
منصوب لكونه مشابها للمضاف ثم فسر المص المشابه للمضاف
بقوله وهو اي مشابه المضاف كل اسم تعلق به اي بذلك الاسم
شيء تعلقا معنويا وهو اي الشيء المتعلق من تمام
معناه اي من تمام معنى ذلك الاسم المتعلق بفتح اللام
وهذا التعلق كتعلق من زيد بخيرا في قولك يا خيرا
من زيد او كان المنادى نكرة كقول الاعمى يا رجلا خذ
بيدي وانما اورد قول الاعمى لان يا رجلا في قول غير الاعمى
موقعه بالاشارة الى معين واما الاعمى فلا يرى احدا بعينه

بل مراده كل من يأخذ بيدي بلا تعيين احد واما المفرد
اي والمراد بالمفرد ما يقابل المضاف فيدخل فيه نحو يا زيدان
ويا زيدون المعرفة وفي الرضي ونعني بالمعرفة ما كان
مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله
نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر في المنقوص
والمقصور نحو يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا
هذا ويا هؤلاء مضموم اي مبني على الضم اما حقيقة او
حكما فان الالف في نحو يا زيدان والواو في نحو يا زيدون
ضمتان حكما لقيامهما مقام الضمة وانما بني المفرد المعرفة
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا
ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهته للحرف
بوجه او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف او
المضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا

ولم يبين

ولم يبين المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها
وانما بني المفرد على حركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم
فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة
المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل
نحو يا زيد ويا رجل وانما اورد مثالين لان اولهما مثال لما
هو معرفة قبل النداء وثانيهما لما هو معرفة بعده ولكن محله
اي محل المنادى المفرد المعرفة المبني على الضم النصب على المفعولية
ولذا اي ولاجل ان محل المنادى المبني على الضم النصب
جاز في صفته اي في صفة هذا المنادى المبني المضموم المفردة
دون صفته المضاف الرفع حملا على اللفظ وجاز النصب
حملا على المحل ولو لم يكن محله النصب لما جاز النصب في صفته
نحو يا زيد الظريف برفع الظريف والظريف بنصبه وكذا
اي كالصفة المفردة في جواز الرفع والنصب ما اي التابع الذي
فيه الالف واللام كائنا من المعطوفات بالحرف نحو يا زيد
والحارث بالرفع والحارث بالنصب وانما قيد المعطوف بما فيه

الالف واللام لان المعطوف العاري عنهما حكمه حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وفي الصفة المضافة
جاز النصب لا غير اي لا يجوز غير النصب نحو يا زيد صاحب عمرو
باضافة صاحب الى عمرو ويا ايها الرجل اي الاسم المعرف
باللام اذا اريد نداؤه فلم يمكن ادخال حرف النداء عليه
لئلا يلزم اجتماع اداتي التعريف توسل الى ندائه باسم
كلمة اي مثل يا زيد الظريف في كون المنادى مفردا معرفة
وكون المعرف باللام صفة له كما قال المص اي اي لفظ اي
منادى مفرد معرفة ولفظ الرجل صفة له اي لاي والهاء مقحمة
اي مدخلة للتنبيه وذلك لانه لما توسل الى نداء المعرف باللام
باي وقطعت عن الاضافة لتصير مبهمة لان الموصل ينبغي
ان تكون مبهمة ليحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود
بالنداء جعلت ها التنبيه عوضا عن المضاف اليه اللازم
لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه كما لا يخفى
ولكن بين هذين المثالين فرق من وجه ولهذا قال

اي يا زيد الظريف
ويا ايها الرجل م

الا انه

الا انه اي الشان لا يجوز فيه اي في يا ايها الرجل الا الرفع
في صفة المنادى وهي الرجل واما في يا زيد الظريف فيجوز فيه
الرفع والنصب كما مر آنفا ولا يدخل يا على اي على اسم فيه
اي في ذلك الاسم الالف واللام الا يدخل على اسم الله وحده
اي منفردا ولا يدخل على غيره ابدا وهذا اشارة بما قال في الكافية
فقالوا يا الله خاصة وانما جاز في يا الله اجتماع حرف النداء
مع لام التعريف لاحد امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة لان اصل لفظ الله الاله
حذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت اللام
الكلمة ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص
هذا الاسم بذلك الجواز واما مثل النجم والصعق وان كانت
اللام لازمة في مثلهما لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس
وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله اناس
لكنها ليست لازمة للكلمة لانه يقال في سعة الكلام
فلا يا النجم ويا الناس وان وصفت المنادى المضموم

لعدم اجتماع الامرين
اللذين في يا الله م

اي المبني على الضم لكونه مفردا معرفة بابن الباء متعلق بوصف
وهو اي والحال ان الابن وقع بين علمين اولهما (اي اول العلمين)
المنادى الموصوف وثانيهما المضاف اليه لابن بنيت
المنادى مع الابن على الفتح وان كان القياس ان تبنى
على الضم لكونه مفردا معرفة فيكون هذه الصورة
كالمستثناة عن قاعدة كون المنادى المفرد المعرفة
مبنيا على الضم وانما اختير الفتح ههنا لطوله وكثرة
استعماله لكون الفتح اخف وانما شرط ان يكون مضافا
الى علم آخر لان كثرة الاستعمال انما توجد في ذلك بخلاف
يا زيد بن اخينا فانه لم يكثر كثرته وذكروا ان في الابن معنيين
احدهما انك بنيت المنادى فقط مع اشتراط اقترانه بالابن
ولم تبن الابن على الفتح بل هو منصوب معرب كسائر
المضافة وثانيهما انك بنيت المنادى والابن كليهما
على الفتح بالشرط المذكور ويؤيد هذا المعنى الثاني قوله
واذا لم يقع الابن بين علمين كان الابن كسائر

الاسماء

الاسماء المضافة في كونه معربا منصوبا فان هذا القول يدل على ان الابن
ان كان بين علمين لم يكن كسائر الاسماء المضافة فيكون مبنيا
على الفتح نحو يا زيد بن اخينا فان الابن على هذا المثال
مضاف الى الاخ وهو ليس بعلم ويلحق المنادى اللام الجارة
دون غيرها من حروف الجر لمناسبة معناها للمنادى المستغاث
او المستغاث المخصوص من بين امثاله بالدعاء مفتوحة حال
من اللام اي حال كون اللام مفتوحة في الرضي وانما فتحت لام الجر
في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له
وذلك لانه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف
نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث
موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه نحو له ولك وانما يكسر لام المستغاث له
لعدم وقوعه موقع الضمير وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه
موقع الضمير فقط واما اللام الداخلة على المستغاث فهو متعلق
بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الخوف
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق.

اللام الاول بمعنى يا لله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين
ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت
يا لزيد قد كان كذا او انت تحذره لم يجز ولما استعمل من حروف
النداء في الاستغاثة والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء
لكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به
والمتعجب منه انتهى كلام الرضي للاستغاثة الاستغاثة طلب الغوث
وهو استدعاء المظلوم احدا ليدفع الظلم عنه او يعينه على مشقة
نحو يا لله للمسلمين فان لفظ الله بفتح اللام مستغاث ولفظ
للمسلمين بكسر اللام مستغاث له وهذه اللام للتعدية اي ادعو المقدر
عند سيبويه او للتعدية في النداء القائم مقامه عند المبرد
وانما جاز ذلك مع ان ادعو فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار
او لضعف القائم مقامه وانما اختيرت اللام من بين حروف الجر
لمناسبة معناها الذي هو الاختصاص لمعناهما لان المتعجب منه
والمستغاث مخصوصان من بين امثالهما بالدعاء والاحضار
او يلحق المنادى اللام الجارة للتعجب نحو يا للماء وللدواهي

كانهم

كانهم رأوا ماء عجيبا لم يعهد مثله قط فنادوه لنوع العظمة
وكانهم قالوا يا ماء تعال حتى يراك وتتعجبوا منك وانما
صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين
معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة لانه يشبه
الاسم المبني لمشابهة الحرف فغلبت اللام المقتضية للجر على حرف
النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء مع
كونها ابعد من مقتضى الجر وانما فتحت اللام الجارة فيهما
مع انها مكسورة مع المظهر فرقا اي لاجل الفرق بين المدعو
والمدعو اليه يعني ان اللام مكسورة في المدعو اليه فاذا فتحت
في المدعو يكون فرقا بينهما والفتحة بالمدعو اولى لانها
اليه لان المدعو منادى وهو واقع موقع الضمير ففتحت اللام
كما فتحت اللام الداخلة على المضمر ولما توجه على هذا القائل عن
ان اللام قد تكون مكسورة مع دخول يا عليها اجاب عنه
بقوله وقولهم اي قول العرب يا للبهيتة اسم للبهتان
وهو الباطل الذي يتحير منه وهو من البهت التحير

والالف والنون زائدتان يقال بهته بهتا وبهتانا والبهت
الافتراء والكذب بالكسر اي بكسر اللام لجار على ترك الترخيم
اي يا قوم تعال للبهتة ويرخم المنادى والترخيم في اللغة
التسهيل سمي بهذا الحذف ترخيما لانه تسهيل اللفظ
وتخفيفه وفي الاصطلاح هو حذف في آخره تخفيفا اي لمجرد
التخفيف من غير ان يكون فيه علة موجبة للحذف كما كان في
في باب قاضٍ وعصا والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف
ويقولون لهذا الحذف ايضا حذفا بلا علة وحذف الاعتباط
وانما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود
في النداء هو المنادى له فيقصد سرعة الفراغ من النداء وصلة الى
المقصود بحذف آخره اعتباطا اي بلا علة موجبة للحذف
تقول اعتبطت البعير اذا ذبحته بلا علة ومرض وللترخيم
شرائط ذكرها المصنف بقوله اذا كان المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا ولا مشبها به ولا جملة علما واشترط
العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم

مع انه

مع انه لكثرة نداءه فيما ابقي منه دليل على ما القي زائدا صفة علما
على ثلثة احرف وانما اشترطت الزيادة عليها لانه كره
نقصان الاسم بسبب الترخيم نقصانا ثانيا مطردا
بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية المعرب
نحو يا حار ويا سعي ويا مرو ويا منص ثم اورد امثلة
هذه الامثلة الاربعة على اللف والنشر المرتب فقال في حارث
رخم فيه الثاء وفي سعيد رخم فيه الدال وفي مروان
رخم فيه الالف والنون وفي منصور رخم فيه الواو والراء
الا ما اي المنادى المفرد الذي في آخره تاء التانيث وهو
استثناء من علما زائدا على ثلثة احرف فانه اي ان ما
لا يشترط فيه اي فيما في آخره تاء التانيث الزيادة على الثلثة
ولا يشترط فيه العلمية بل يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا
على ثلثة لانه لا يلزم منه نقص الاسم عن الثلاثي بسبب الترخيم
لانه مع وجود التاء ايضا كان ناقصا عنه لان التاء
كلمة اخرى نحو يا ثب اصله يا ثبة اقبل اذا كان اسم رجل

او اقبلي على صيغة التانيث اذا كان بمعنى الجماعة فهذا معنى قوله
على اختلاف المعنيين احدهما كونه اسم رجل وثانيهما كونه
بمعنى جماعة والتاسع من الحروف الف صيغة للمفرد الا الكاف
في الاستثناء وهو من الثني وهو الصرف يقال ثنى عنان
الدابة اي صرفها سمي به لان المستثنى مصروف عن حكم
الاول او من تثنية اي ضا لحقيقة سمي به لان الحكم المعروف فيه
لان جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم وما جاءني زيد وهو
اي الاستثناء اخراج الشيء عن حكم دخل وبالجملة الفعلية صفة
حكم فيه اي نحو ذلك الحكم غيره اي غير ذلك الشيء واخرج قال
عن حكم دخل فيه غيره ولم يقل عن حكم دخل فيه هو وغيره
ليتناول المستثنى المنقطع لان حمارا في قولك جاءني القوم
الا حمارا لم يدخل في حكم المجيء الا انه خرج عن حكم دخل فيه
غيره بان صرف الحكم عنه والتصريح به لا بان اخرج بحقيقة
واعلم انه ذكر واغ باب الاستثناء اشكالا وقالوا انك
اذا قلت جاءني القوم الا زيدا ان كان زيد داخلا

في القوم

في القوم لزم نسبة المجيء اليه بمجرد قولك جاءني القوم لانه منهم
فاذا اخرج بعد ذلك بالا فقد نفي عنه المجيء فصار المجيء مثبتا له
ومنفيا عنه فيلزم التناقض واذا قلت انه غير داخل في القوم
فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج
ولا اخراج الا بعد الدخول ونقلوا عن بعضهم اجوبة مردودة
عندهم وصوبوا جوابا واحدا من الاجوبة وقالوا
والحق ان يقال في دفع التناقض ان الكلام يتم باخره
لان التناقض ينشأ من النسبة ولا يحكم بالنسبة الا بعد
كمال فهم المفردات وتمامها فلا يلزم التناقض لان الحكم بنسبة
المجيء الى القوم الذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه
فيكون مجموع المفردات هو المنسوب اليه الا انه اعرب بجزء الاول
وهو القوم بما يستحقه المفرد ولما لم يستحق جزء الاخير وهو زيد
اعرابا معينا نصب تشبيها بالمفعول في تبع الكلام ان دخول
المستثنى في جنس المستثنى منه ثم اخرجه بالا واخواتها كان
قبل اسناد الفعل وشبهه اليه فلا يلزم التناقض

في نحو جاءني القوم الا زيداً لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد
جاءني كذا في التحفة وفي شرح لب الالباب للسيد عبد الله واجاب بعض
الافاضل عن هذا الاشكال بان زيداً في قولك جاءني القوم الا زيداً
داخل في القوم بحسب المدلول وخارج عنه بحسب مراد المتكلم
فبحسب دخوله من جهة المدلول صح الاخراج وبحسب خروجه من جهة
الارادة لم يلزم التناقض والمستثنى اي المستثنى بالا ينتصب
وجوباً في الكلام الموجب التام وهو اي الكلام الموجب ما ليس
بنفي ولا نهي ولا استفهام وكذا ينتصب المستثنى اذا تقدم المستثنى
على المستثنى منه سواء كان الكلام موجباً او غير موجب
او انقطع المستثنى عنه اي عن المستثنى منه ثم اورد امثلة
هذه المواضع على اللف والنشر فقال نحو جاءني القوم الا زيداً
هذا مثال الكلام الموجب التام ونحو ما جاءني الا زيداً احد
هذا مثال ما تقدم المستثنى على المستثنى منه ونحو ما جاءني احد الا حماراً
هذا مثال المستثنى المنقطع واما في غير الموجب التام يجوز
في المستثنى النصب على الاستثناء ويجوز البدل اي كونه

بدلاً

بدلاً عن المستثنى منه فيجوز فيه الرفع والنصب ويجب على
المبدل منه واما في المستثنى الناقص والمراد بالناقص
الكلام الذي حذف فيه المستثنى منه يكون الا لغواً عن العمل
ويعرب المستثنى على حسب العوامل ثم اورد امثلة غير الموجب
والناقص على ترتيب اللف فقال تقول ما جاءني احد الا زيد
بالرفع على انه بدل من احد والا زيداً بالنصب على الاستثناء
وهذان المثالان لغير الموجب واما مثال الناقص فقوله
ما جاءني الا زيد بالرفع على انه فاعل جاءني وما رأيت الا زيداً
بالنصب على انه مفعول رأيت وما مررت الا بزيد بجر زيد
بالباء فكان المستثنى بالا في هذه الامثلة معرباً على حسب
العوامل لانه لما حذف المستثنى منه توجه العامل الى المستثنى
ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه
فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
وحكم لفظ غير اذا استعمل للاستثناء حكم الاسم الواقع بعد الا
ولفظ حكم في الموضعين اولهما مبتدأ وثانيهما خبره

يعني كما ان الاسم الواقع بعد الا يجب نصبه في الكلام الموجب وفيما تقدم
المستثنى على المستثنى منه وفي المستثنى المنقطع ويجوز النصب
والبدل في غير الموجب ويكون الا لغوا ويعرب المستثنى على حسب العوامل
في الناقص كذلك لفظ غير فيما استعمل في الاستثناء يجب نصبه
ويجوز نصبه وابداله واعرابه على حسب العوامل بان يكون الا
لغوا تقول جاءني القوم غير زيد في الموجب وما جاءني غير زيد احد
في تقديم المستثنى وما جاءني احد غير حمار في المنقطع بنصب
غير في هذه الامثلة الثلثة وما جاءني احد غير زيد برفع غير
على البدل وغير زيد بنصب غير على الاستثناء في غير الموجب
وتقول ما جاءني غير زيد برفع غير على انه فاعل جاءني وما رأيت
غير زيد بنصب غير على انه مفعول رأيت وما مررت بغير زيد
بجر غير بالباء وانما كان الحكم كذلك لان غيرا كان اسما
معربا يحتمل الاعراب وكان ما بعده مشغولا بالجر لكونه
مضافا اليه لغير الذي هو لازم الاضافة فنقل اعراب
المستثنى الى غير وان كان غير اداة الاستثناء ومثله

اي غير

اي غير في ان المستثنى مجرور بعد سوى بكسر السين او ضمها
مع القصر وفي لب الالباب ان اداة الاستثناء اما حرف كالا
او فعل كما خلا وما عدا وليس ولا يكون او اسم كغير وسوى
وسواء او مركب من الاسم والحرف كلا سيما او متردد
بين الفعل والحرف كعدا وخلا وحاشا ولما فرغ من الحروف
العاملة في المفرد شرع في الحروف العاملة في الجملة فقال وحروف
الداخلة للفعل على الجملة ثمانية اي ثمانية احرف ستة اي
احرف من هذه الثمانية منصوبها اي منصوب هذه الستة
قبل المرفوع اي قبل مرفوعها يعني انها تعمل في جزئي الجملة
فتنصب الجزء الاول وترفع الجزء الثاني وحرفان اثنان
من هذه الثمانية كائنان على العكس اي مرفوعها قبل
منصوبها فالستة التي منصوبها قبل مرفوعها تسمى
تلك الحروف المشبهة بالافعال الثابتة المتصرفة لفظا
لكونها على ثلثة احرف فصاعدا ومفتوحة الاواخر ومعنى
لتضمنها معنى الفعل من حيث ان وان معنى حققت

ان في

وفي كأنّ معنى شبّهت وفي ليت معنى تمنّيت وفي لعلّ معنى ترجّيت
وفي لكنّ معنى استدركت وسمّي الأوّل ومعها الاسما كالأفعال
ولحوق نون الوقاية بها كما تلحق الأفعال ولها شبه خاصّ
بالفعل المتعدّي من حيث إنّها تقتضي طرفين كما أنّ الفعل
المتعدّي يقتضي طرفين الفاعل والمفعول وذلك لأنّ وضع
الحروف إنّما وضعت لتحدث في الجمل معاني لم توجد فيها قبل
دخولها فعملت في الطرفين معكوسًا أي عملت النصب
ثمّ الرفع ليكون مع هذه الحروف كمفعول قدّم وفاعل
أخّر تنبيهًا على فرعيّتها على الأفعال في العمل لأنّ الأصل تقدّم
الرفع على النصب في الأفعال وهذه الحروف المشبّهة بخلاف
ما وليس لأنّ ليس فعل ناقص غير متصرّف والمعنيّ التشبيه
المشابه بالفعل المتصرّف التامّ وهي أي الحروف الستّة إنّ
بكسر الهمزة وأنّ بفتحها وهما كائنتان للتحقيق أي لتحقيق
مضمون الجملة وتأكيده فإنّ قولك إنّ زيدًا قائم نائب مناب
تكرير الجملة وتبيين الآن قولك إنّ زيدًا القائم أوجز

من قولك

من قولك زيد قائم زيد قائم مع حصول الغرض من التأكيد
فإن أدخلت اللام وقلت إنّ زيدًا لقائم ازداد معنى التأكيد
وكان بمنزلة تكرار اللفظ ثلاث مرّات وكذلك أنّ المفتوحة
تفيد معنى التأكيد كالمكسورة إلّا أنّ المكسورة لتحقيقه بلا تغيير
في الجملة وأنّ المفتوحة لتحقيقه مع قلب الجملة إلى معنى ما هو في حكم
المفرد الذي هو مصدر خبرها مضافًا إلى اسمها فمعنى بلغني
أنّ زيدًا قائم بلغني قيام زيد وكذا إن كان الخبر جامدًا
نحو بلغني أنّ هذا زيد أي زيديّتك فإنّ ياء النسبة إذا لحقت
آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو المفرّق بينه
والضاربيّة وكذا بلغني أنّ زيدًا في الدار أي حصول زيد
في الدار لأنّ الخبر في الحقيقة حاصل المقدّر وكأنّ للتشبيه
أي كأنّ لتشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدًا أو مشتقًّا
نحو كأنّ زيدًا الأسد وقال الزجّاج كأنّ للتشبيه إذا كان
الخبر جامدًا وللشكّ إذا كان مشتقًّا نحو كأنّك قائم
أو تقوم لأنّ الخبر هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه

والجواب ان الخبر ليس بعبارة عن الاسم لان المعنى كانك رجل
فابهم الا انه لما حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه هو الخبر صار كانك رجل يقوم بالغيبة ولكن
للاستدراك ومعناه رفع توهم يتولد من الكلام السابق
مثلا اذا قلت جاءني زيد كان متوهما يتوهم ان عمرا ايضا
جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك التوهم
بقولك لكن عمرا لم يجئ والاستدراك يشبه الاستثناء فكما
ان الاستثناء يستدرك فيه بكلمة الاستثناء النفي بالايجاب
نحو ما جاءني احد الا زيد والايجاب بالنفي نحو جاءني القوم الا زيدا
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكن النفي بالايجاب والايجاب
بالنفي الا ان في الاستثناء استدراك جزء من كل بخلاف الاستدراك
وليت للتمني اي لانشائه والتمني طلب المنية وهو ان يقدر
الانسان في نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان او محالا ولعل للترجي
اي لانشاء توقع ممكن لا وثوق بحصوله مرجوا كان او مخوفا
مثال المرجو لعله يعطينا ومثال المخوف لعله يموت الساعة

واضطر

واضطراب احوالهم في لعل الواقعة في القرآن كاستحالة الانتظار
غير الموثوق بحصوله عليه تعالى الله من ذلك والحق ما قال سيبويه
ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله لعله
يتذكر او يخشى فان معناه اذهبا انتما على رجائكما ذلك
من فرعون ثم اورد المص امثلة هذه الحروف الستة على الترتيب الذي
ذكرها فقال تقول ان زيدا منطلق وبلغني ان زيدا ذاهب
وكان زيدا الاسد وما جاءني زيد لكن عمرا حاضر وليت الشباب عائد
ولعل زيدا قائم ولما كان معاني هذه الاحرف الستة متغايرة
في انفسها غير محتاجة الى بيان الفرق بينها غير ان وان
فانهما لاشتراكهما في معنى التحقيق احتيج الى بيان الفرق بينهما
فقال والفرق بين ان بالكسر وان بالفتح بعد اشتراكهما
في معنى التحقيق ان ان المكسورة اي مكسورة الهمزة كانها
مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد يعني ان جملة الاسمية التي
دخل عليها ان المكسورة جملة مستقلة بحالها بالسكوت عليها
كما كانت قبل دخولها فلا فرق بين قولك ان زيدا قائم

وبين نحو كل زيد قائم الا معنى التأكيد ويدل على كل المحل
بعد دخول ان عليها نفعه في الصلة كما كانت كذلك قبل دخولها
نحو قولك جاءني الذي انه عالم قال الله تعالى وآتيناه من الكنوز
ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وان المفتوحة اي مفتوحة الهمزة مع اسمها وخبرها
لا تفيد لانها تقلب معنى الجملة الى الافراد وتصيره في معنى
المصدر المؤكد ولولا ارادة التأكيد لكان المصدر احق
بهذا الموضع وقيل مكان بلغني ان زيدا قائم بلغني
قيام زيد حتى يكون قبلها اي قبل ان المفتوحة فعل كبلغني
اي فعل يقتضي الفاعل فيكون ان مع اسمها وخبرها في محل
الرفع على انه فاعله نحو بلغني ان زيدا قائم اي قيامه
او يكون قبلها اسم يكون ذلك الاسم خبرا مقدما وان
مع اسمها وخبرها في محل الرفع على انه مبتدأ مؤخر كقولك
حق ان زيدا منطلق اي انطلاقه وانما لا تفيد المفتوحة
حتى يكون كذلك لانها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها
بمنزلة الاسم الموصول الذي لا يكون كلاما مع الصلة

الا بشي

الا بشي آخر من خبر او غيره فكذلك ان المفتوحة لانها
في معنى الموصول الا انها نفسها ليست اسما كما كانت الذي
كذلك الا انها لا تفتقر في صلتها الى عائد كما تفتقر الذي
الموصول الى ذلك واعلم انه يفهم من ظاهر قول المصنف حتى
يكون قبلها فعل كبلغني او اسم كحق انه اذا كان قبلها
تاما ان الكلام يكون ان مع اسمها وخبرها كلاما تاما مفيدا
مع انه ليس كذلك اذ المفيد هو الفعل مع فاعله والمبتدأ
مع خبره لا ان المفتوحة مع معموليها بل هو مع ما قبل
المفرد ايضا على انه فاعل بلغني او هي مبتدأ مؤخر خبر مقدم عليه
وتفتح الهمزة اللاحقة بالنون المشددة بعد لو نحو قوله تعالى
ولو انهم آمنوا واتقوا وقوله تعالى ولو انهم صبروا حتى
تخرج اليهم لانها فاعلة في موضع رفع بفعل محذوف
فاذا قالوا لو ان زيدا جاء لاكرمته فتقديره لو وقع
مجيء زيد لاكرمته وبعد لولا الامتناعية لان ما بعد لولا
مبتدأ محذوف الخبر حذفا لازما لسد الجواب مسده فلما التزم

المسبحين
حذف الخبر نفيا بعد لولا مظنة للمبتدا نحو فلولا انه كان من
وبعد علمت وبعد اخواته اى اخوات علمت وهى رايت
ووجدت وحسبت وخلت وزعمت لانها فى موضع
المفعول فسيبويه يقول ان مع اسمها وخبرها سد
مسد مفعولى ظننت والاخفش يقول ان ومابعدها
فى موضع المفعول الاول والمفعول الثانى محذوف فاذا قلت
ظننت انك قايم فالتقدير ظننت قيامك كاينا او حاصلا
فان ادخلت اللام فى خبرها اى خبر ان المفتوحة الواقعة
بعد علمت واخواتها كسرت الهمزة كقوله تع والله يعلم
انك لرسوله بكسر الهمزة والضابطة الكلية بناء على ان
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيرها الى معنى
المفرد ان كل موضع يصلح لوقوع الجملة فيه تكسر الهمزة
فتكسر فى الابتداء سواء كان اول الكلام نحو ان زيدا قايم
او كان فى وسط لكنه ابتداء كلام آخر واستيناف كقوله تع
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفى الصلة لان الصلة

لا تكون

لا تكون الا جملة نحو قوله تع وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه
لتنوء وفى جواب القسم لان جوابه جملة مستقلة نحو والله
ان زيدا قايم وما دخل فى خبره لام الابتداء نحو والله يعلم
انك لرسوله وبعد واو الحال كقوله تع وان فريقا
من المؤمنين لكارهون لان واو الحال لا يدخل
الا على الجملة المستقلة وبعد القول لان مقول القول لا يكون
الا جملة محكية مستقلة وبعد حتى التى يبتدا بعدها الكلام
نحو القول ذلك حتى ان زيدا يقوله واما اذا كانت حتى
عاطفة او جارة فتحت ان وبعد حرف التصديق
نحو نعم ان زيدا قايم وبعد حرف الافتتاح اى التنبيه
نحو الا ان زيدا قايم وان كل موضع يصلح لوقوع المفرد فيه
عطف على قوله ان كل
تفتح الهمزة لكونها مع معموليها فاعلة نحو بلغنى انك
قايم او مفعوله نحو عجبت انك قايم او مبتداة نحو عندى
انك قايم لان هذه الاشياء لا تكون الا مفردة ومضافا
اليه نحو فعلت كذا كراهة انك قايم لان الاصل

في المضاف اليه ان تكون مفردة وان جاز ان يكون جملة
نحو عجبت من يوم خرج زيد وتدخل كلمة ما الكافة اي المانعة
والكف المنع على جميعها اي على جميع هذه الحروف الستة
فتكفها اي تكف ما هذه الحروف اي تمنعها عن العمل كقوله تع
انما الله اله واحد فلفظ الله مرفوع على انه مبتدأ
واله خبره فهما مرفوعان كما كانا قبل دخول ان عليهما
ونحو فان الاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب
اي قبل منصوبهما على عكس الحروف المشبهة بالفعل وهما
اي هذان الحرفان ما ولا المشبهتان بليس نحو ما زيد
منطلقا ولا رجل افضل منك وانما اي بالنكرة بعد لا
لان لا لا يعمل في غير النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة
والنكرة كما قال المص وما اي لفظة ما تدخل على المعرفة
والنكرة ولا اي لفظة لا لا تدخل الا على النكرة هذا
اي عملهما لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما
العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان

بالابتداء

بالابتداء كما كان قبل دخولها وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن
نحو ما هذا الا بشر واذا انتقضت اي النفي بالا او تقدمت
الخبر على الاسم بطل عملها اي عمل ما ولا في هذين الوجهين
نحو ما زيد الا منطلق مثال لنقض النفي بالا لان الكلام المنفي
ينتقل بالا الى الاثبات وما منطلق زيد مثال لتقديم الخبر على
الاسم اما بطلان عملهما مع الانتقاض بالا فلان عملهما
لاجل النفي الذي به ثبت شبههما بليس وقد انتقض النفي بالا
فلا عمل لهما لزوال تلك المشابهة واما مع تقديم الخبر
فلضعف عملهما فلا عمل لهما اذا تغير الترتيب وللا اي
لكلمة لا وجه آخر في العمل غير شبهها بليس ولا في قوله
بلا حرف جر ولفظ لا في محل الجر بها والجار مع المجرور ظرف
مستقر متعلق بحاصل مرفوع المحل على انه خبر مقدم
وقوله وجه مرفوع لفظا على انه مبتدأ مؤخر وآخر مرفوع
صفته وهو اي ذلك الوجه الآخر ان تنصب انت
الاول وترفع الثاني ويجوز ان يستتر في تنصب ضمير عائد الى لا

وذلك اى نصب الاول ورفع الثانى اذا كان الاسم
مضافا الى النكرة او كان الاسم مضارعا اى مشابها
له اى للمضاف فى كون الثانى متمما للاول نحو لا غلام رجل
كائن عندنا مثال المضاف الى النكرة ولا خيرا من زيد
جالس عندنا مثال للمضارع للمضاف واما النكرة المفردة
اى التى ليست بمضاف ولا مشابه له فيدخل فيه المثنى والمجموع
فمبنية معها اى مع لا التى لنفى الجنس على الفتح حقيقة
او حكما فيدخل فيه الكسرة التى فى جمع المؤنث السالم
نحو لا مسلمات فى الدار لان الكسرة فيه علامة النصب وكذا
الياء فى التثنية وجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين بفتح ما قبل
الياء او كسرها لانها فتحة حكما لانها علامة النصب
كما كان علامة الجر وانما بنى لتضمنه معنى من الاستغراقية اذ
معنى لا رجل فى الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن
يقول هل من رجل فى الدار فحذف تخفيفا وانما بنى
على الفتح ليكون البناء على حركة يستحقها النكرة فى الاصل

قبل البناء

اى الاسم لا الفعل
اى النكرة

قبل البناء ولم يبن المضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية
فيصير الاسم بها الى ما يستحقه فى الاصل من الاعراب نحو
لا رجل فى الدار فان رجل مبنى على الفتح لكونه نكرة مفردة
ويقال لها اى للا هذه لا نفى الجنس اى نوع صفة الجنس وحكمه
لان المنفى فى لا رجل فى الدار كينونته فى الدار لا نفسه
فان كررت لا بتخفيف الراء فى كررت ان جعلته من التكرار
وان جعلته من التفعيل فبتشديد الراء مع النكرة المفردة اى غير المضافة م
اى ان كررت لا على سبيل العطف وكان عقيب
كل واحد منهما نكرة بلا فصل جاز فيه اى فى هذا
القول او التركيب والآن اقال النحاة ان يقال فيها باب لانه يرجع الى النكرة م
القسم الرفع بعد ما جاز فيه البناء على الفتح نحو لا حول
ولا قوة وفى الكافية وفى مثل لا حول ولا قوة الا
بالله خمسة اوجه فمن اراد الاطلاع فليطلب ثمة
واما المعرفة المفردة فلا تقع تلك المعرفة المفردة بعد لا
اى بعد لا الا حال كونها مرفوعة على الابتداء وهى اى كلمة لا

كانه فى تكرار لا مع النكرة المفردة دون [illegible] م

مكررة اي كل واحد من هذه المفردة المعرفة نحو لا زيد في الدار
ولا عمرو ولا يجوز لا زيد في الدار وعمرو بدون لا والحروف
العاملة في الفعل المضارع تسعة اي تسعة احرف اربعة منها
اي من هذه التسعة تنصبه اي تنصب المضارع وخمسة
اي خمسة احرف من هذه التسعة تجزمه اي تجزم المضارع
اما الحروف الاربعة الناصبة فهي أن بفتح الهمزة وسكون
النون المصدرية واحترز بالمصدرية عن الزائدة والمفسرة
والواقعة بعد باب ظننت فان كلا منها لا تنصبه وهي
اي ان المصدرية اصل في نواصب المضارع لكونها مشابهة
بأن المفتوحة التي هي من الحروف المشبهة بالفعل
من جهة اللفظ وتغيير الجملة التي بعدها الى معنى المصدر
ولن موضوعة لتاكيد النفي في الزمان المستقبل في الاصح
فهي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا وليس للدوام والتابيد
كما قال بعضهم وكي وهو موضوعة للتعليل اي كون
ما قبلها علة لما بعدها ثم اورد امثلة هذه الثلثة

على ترتيب

على ترتيب ذكرنا فقال تقول احب ان تقوم مثال ان واقمت كي
ولن تفعل مثال لن وتقول مثال كي جئتك كي تعطيني حقي
فان المجيء علة لاعطاء الحق والرابع من نواصب المضارع
لفظ اذن قال الرضي الذي يلوح لي في اذن وتغلب ظني
ان اصله اذ حذفت الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين
لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة بعد ما كان مختصا بالماضي
وذلك انهم ارادوا الكاف مع الزمان فعل مذكور فقصدوا
الى لفظ اذ الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفته لفظا وجردوه
عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه
الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا به الى زمان
الفعل المذكور دل ذلك الفعل المذكور على الجملة المضاف اليها
كما يقول لك شخص انا ازورك فتقول اذن اكرمك اي
اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك لي اكرمك وعوض التنوين
من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو مثل كل وبعض
الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي

تقول اذن لقام بقرينة

والمستقبل والحال وهو اي اذن جواب باعتبار القول
وجزاء باعتبار الفعل يقول الرجل انا اتيك فتقول
اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته وصيرت اكرامك جزاء له
على اتيانه وانما تنصب الفعل المضارع بعد اي اذن
اذا كان الفعل الذي كان بعدها اي بعد اذن متوقعا
اي لا اذن غير معتمد غير منصوب على انه خبر بعد خبر لكان
على شي كائن قبلها اي قبل اذن وفي الرضي يعني بالاعتماد
ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة
مواضع الاول ان يكون ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن
اكرمك الثاني ان يكون جزاء للشرط الذي قبل اذن
نحو ان تاتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا
للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن ولا يقع
المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا
على ما قبلها بالاستقراء انتهى فان اعتمد الفعل الواقع
بعدها بطل العمل اي عمل اذن لان اذن في هذه المواضع

الثلثة معتمدة على ما قبلها وما قبلها يقتضي ان يعمل في الفعل
الواقع بعدها فالغيت اذن لانها غير موضوعة على العمل
حتى لا يجوز الغاؤها الا ترى انها تقع حيث لا يكون لها
عمل نحو انا اذن فاعل كذا مع انه لا يلزم حرج على تقدير الغائها
ابطال معناها وعلى تقدير اعمالها يلزم ابطال معنى ما تقدم
من المبتدا او الشرط والقسم مثال الاعتماد كقولك انا
اذن اكرمك بالرفع على انه مبتدا واكرمك واذن بينهما
ملغى عن العمل ومثاله الاخر ان تاتني اذن اكرمك بالجزم لكونه
جوابا للشرط واذن ملغى لاعتماد الفعل على الشرط قبل اذن
وكذا اي يبطل عمل اذن في الفعل الواقع بعدها كما يبطل عند
الاعتماد اذا اريد به اي بالفعل الذي دخل عليه اذن الحال
لا الاستقبال لان عملها مشروط بمعنى الاستقبال نحو اذن
اظنك كاذبا لمن يحدثك في حال تحديثه وان اي ولفظ
ان بفتح الهمزة وسكون النون من بينها اي بين الحروف
الاربعة الناصبة للفعل تدخل على الماضي بخلاف غيرها فان

فان سائر الحروف النواصب لا تدخل الا على المضارع
وان تدخل على المضارع والماضي ولكن لا تعمل في الماضي
لانه مبني على الفتح فلا تعمل فيه وكما لا تدخل ان على الماضي تضمر
بعد ستة احرف والمضمر ما يبقى اثره بعد انمحائه من اللفظ والمحذوف وف
ما لم يبق اثره كذا في شرح اللباب وهي اي هذه الاحرف
الستة حتى ولام كي اي اللام التي تدل على سببية ما قبلها
لما بعدها مثل كي وانما تضمر بعدهما لانهما حرفا جر فلا
يدخلان الفعل الا بعد جعله في تأويل المفرد ولام الجحد وهي اللام
الداخلة على خبر كان المنفية لانها جارة ايضا فلا يدخل الفعل
واو كانت بمعنى الى او الا وهي في اصل الوضع لاحد الشيئين
او الاشياء فاذا قصدت مع هذا المعنى التنصيص على
ان احدهما عقيب الاخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني
نصبت ما بعدها نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند سيبويه
اي انتظار دم
هنا مضاف محذوف منصوب على الظرفية اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وعند غيره ما بعدها بتأويل مصدر

مجرور بها والتي بمعنى الى مع حذف المضاف اي الا وقت
الاعطاء كذا في شرح لب الالباب وواو الصرف وسماه
الزمخشري واو الجمع وانما سمي واو الصرف لانه صرف
الكلام من الجزم الى النصب وسمي واو الجمع لانه يجمع بين
الاعرابين كما لا يخفى كذا في بعض الشروح ثم اورد امثلتها
على ترتيب ذكرها فقال نحو سرت حتى ادخلها اي حتى ان
ادخلها وجئتك لتكرمني اي لان تكرمني وما كان الله
ليعذبهم ولالزمنك اي لا افارقك او تعطيني حقي
اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي ولا تأكل السمكة
وتشرب اللبن اي وان تشرب اي لا يكن منك
اكل السمكة مع شرب اللبن اي لا تجمع بينهما فانك
اذا قلت لا تأكل السمكة وتشرب اللبن كان نهيا
عنهما وليس غرض المتكلم هذا بل غرضه ان يمنع احدهما
دون الاخر فاذا عدلوا عن نهيهما الى نهي احدهما بواسطة
الواو سمي واو الصرف والسادس من الحروف

الستة التي تضمر ان بعدها الفاء في جواب الاشياء الستة
وهي اي الاشياء الستة التي يؤتى بالفاء في جوابها
الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ثم اورد
امثلتها على ترتيب الذكر فقال نحو زرني فاكرمك اي فان
اكرمك مثال الامر ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي فان
يحل مثال النهي وما تأتينا فتحدثنا اي فان تحدثنا
مثال النفي وقد ذكروا ههنا معنيين احدهما الاتيان
والتحديث اي لا يكون منك اتيان فتحديث على معنى نفي
الاتيان فيلزم منه نفي الحديث وثانيهما نفي التحديث
لا نفي الاتيان اي انك تأتينا مرارا ولكن ما تحدثنا فنفي
النفي معنيان لان النفي المقيد بامر تارة يكون بنفي المجموع
وتارة يكون بنفي احد جزئيه واين بيتك فازورك
اي فان ازورك مثال الاستفهام وليت لي مالا
فانفقه اي فان انفقه مثال التمني والا تنزل فتصيب خيرا
اي فان تصيب مثال العرض وعلامة صحة الجواب بالفاء

ان يكون المعنى اي معنى الكلام في هذه الامثلة ان فعلت
انت فعلت انا اي ان يكون معنى الشرط والجزاء
معتبرا فيه لان الشرط محذوف ومضمر ليكون مصححا لوقوع
الجواب بالفاء ولم الجازمة اي للفعل المضارع ولم
ولما الحرفية دون الاسمية والفعلية وهما النفي الماضي
يعني انهما يجعلان المضارع وتقلبان معناه الى معنى الماضي
ونفيا له فهما مشتركان في مطلق النفي لكن بينهما فرق
من جهة اخرى كما قال وفي لما توقع اي انتظار
لانه بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع والانتظار
الا ترى الى قول المؤذن قد قامت الصلوة لقوم ينتظرون
الجماعة يعني انما يجاب بلما فيما يقع الانتظار فيه كما اذا
انتظر قوم الركوب للامير وقد فرغ الامير عن الركوب
يقال لهؤلاء القوم لما يركب الامير واما اذا لم يركب
الامير رأسا يقال لم يركب الامير ولام الامر الغائب
دون لام المخاطب لان لامهما محذوفة ولا في النهي

فاما اذا كان ماضيين او مختلفين اى الشرط والجزاء ثم اورد
امثلة على ترتيب الذكر كما هو عادته فقال تقول لم يضرب
ولما يركب وليضرب زيد واما او وما علمه مظهر العلم
انه امر غايب ولا تفعل وان تخرج اخرج بجزم الفعل
المضارع في هذه الامثلة الخمسة وهما اى الشرط والجزاء
فيما كان المضارع مجزومان بان التي يقتضي الفعلين مجزومان
اذا كانا اى الشرط والجزاء مضارعين كالمثال
المذكور وان كانا اى الشرط والجزاء ماضيين
لم يظهر فيهما اى في الشرط والجزاء الجزم لان الماضي مبني
على الفتح فلا يعمل فيه عامل نحو ان خرجت خرجت فان
كان الشرط ماضيا وكان الجزاء مضارعا جاز فيه
اى في الجزاء الذي هو المضارع الرفع والجزم اما جواز
الجزم فلان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين
ولما امتنع الجزم في الشرط لكونه مبنيا جزم الجزاء لعدم
المانع من جزمه اما جواز الرفع فلان الجزاء تابع للشرط

فلما لم يظهر الجزم في الشرط حيث كان ماضيا جعل
الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول اعرابه وهو الرفع
فهو مرفوع في اللفظ مجزوم في المعنى نحو ان اكرمتني اكرمك
بالجزم واكرمك بالرفع وعليه اى على جواز الرفع في
المضارع الذي وقع جزاء حين كان الشرط ماضيا
قوله اى قول الشاعر وهو زهير وان اتاه خليل يوم
مسغبة يقول لا غايب مالى ولا حرم فان حرف
شرط واتاه فعل ماض هو فعل الشرط ويقول جزاء
الشرط وهو ههنا بالرفع فلو كان مجزوما لقال
يقل بحذف العين وجزم اللام وفى شرح الابيات
اما اللغة فقوله خليل بمعنى فقير ويوم مسغبة يوم قحط
ومجاعة من سغب اى جاع والحرم بفتح الراء وكسرها
الممنوع والمعنى ان اتى الممدوح فقير يوم جوع يقول
مالى ليس بغائب ولا ممنوع واما الاعراب فقوله
اتاه فعل ماض والضمير المنصوب راجع الى الممدوح وخليل

مرفوع فاعله ويوم منصوب على الظرف وهو مضاف الى
مستغفر ويقول مضارع مرفوع جزاء الشرط فاعله ضمير مستتر
فيه راجع الى ما يرجع اليه ضمير اتاه ولا بمعنى ليس وغائب
اسمه ومالي خبره ولا حرم عطف على غائب واما الاستشهاد
فعلى انه ان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا يجوز
رفع الجزاء كما في قوله يقول لا غائب لي وتجيء الجزاء اي
جزاء الشرط بالفاء اذا كان الجزاء جملة اسمية او
امرا او كان نهيا او كان دعاء او كان ماضيا
صريحا يعني لم يكن في تأويل المستقبل نحو ان خرجت
خرجت فان ان الشرطية تقلب معنى الماضي الى المستقبل
فيكون لفظه ماضيا ومعناه مستقبلا فلا يكون صريحا
وانما يجيء الجزاء بالفاء في هذه المواضع لان الجزم في
الجزاء يدل على كونه جزاء ففي كل موضع لا يمكن فيه الجزم
لمانع منه لا بد من علامة تدل على ربط الجزاء وهذه العلامة
هي الفاء المناسبة للجزاء في المعنى لان معناه التعقيب

بلا فصل

بلا فصل والجزاء متعقب للشرط وانما عدم امكان الجزم
في الجملة الاسمية لان الجملة من حيث هي جملة لا تحتمل
الجزم فيجيء الجزاء بالفاء ليدل على ان هذه الجملة جزاء للشرط
لما ذكرنا واما اذا كان الجزاء امرا او نهيا فلانهما مجزومان
فلا يمكن الجزم مرة اخرى واما الدعاء فلانه اما بصيغة
الامر فهو مجزوم كالامر واما بصيغة الماضي فهو مبني على الفتح
فلا يمكن فيه الجزم فاذا لم تجيء في هذه المواضع الجزم
لفظا فالفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم ومحله
الجزم في جميع هذه الجمل نحو قولك ان تأتني فانا اكرمك
واعطك او اكرمك بالجزم في اعطك حملا على موضع فانا اكرمك
ثم اورد امثلته على ترتيب الذكر فقال ان تأتني فانت
مكرم مثال لكون الجزاء جملة اسمية وان اكرمته فاكرمه
مثال لكونه امرا وان اتاك فلا تهنه مثال لكونه نهيا
وان فعلت كذا فجزاك الله خيرا مثال لكونه دعاء وان
احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس مثال لكونه

ما اشبهها من كلمات تجزم اي المضارع بان حال كونها مقدرة
في جواب الاشياء الستة التي تجاب بالفاء وهي الآتية
الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض
الا ان النفي مطلقا اي في جميع مواضعه والا النهي في بعض
المواضع وهو الموضع الذي لا يكون محتملا على تقدير ان
نحو زرني اكرمك بالجزم فالمعنى ان تزرني اكرمك هذا
مثال الامر واين بيتك ازرك مثال للاستفهام ولا تقعد
الشر يكن خيرا لك مثال للعرض اي ان تنزل تصب خيرا
وكذا الباقي كلها مقدرة بان ولا يجوز ان يقال في النفي
ما تأتينا تحدثنا ولا يجوز ان يقال في النهي لا تدن من
الاسد يأكلك بالجزم متعلق بقوله ولا يجوز فيكون قيدا
لصورتي النفي والنهي لان كلا منهما فلا يخلو اما ان يقدر
النفي او الاثبات لا سبيل الى الاول لان عدم الاتيان
لا يقتضي الى الحديث وعدم الدنو لا يقتضي الاكل و
ولا سبيل الى الثاني ايضا لان النفي لا يدل على الاثبات

مثال للنفي وليت لي مالا انفقه
مثال للتمني والا تنزل تصب خيرا

فلا يجوز

فلا يجوز الجزم في النفي مطلقا وفي النهي في بعض المواضع نحو لا
لان النفي لا يدل على الاثبات تفصيل لعدم جواز الجزم
بتقدير ان في النفي والنهي معا لان النهي متضمن النفي
في المعنى ولما فرغ عن العوامل السماعية من الحروف
شرع في العوامل السماعية من الاسماء فلذلك غير الاسلوب
واظهر مقام الاضمار فقال ومن السماعية اي بعض
منها على ان من للتبعيض اسماء تجزم الفعل المضارع
كائنة تلك الاسماء ومستعملة على معنى ان التي للشرط
والجزاء وهي اي تلك الاسماء تسعة اي تسعة اسماء
من وما الشرطيتان واي الشرطية ومتى الشرطية
للزمان واين الشرطية للمكان وانى الشرطية للمكان كا
كأين ومهما الشرطية للزمان وحيثما للمكان واذما للظرف
ثم اورد امثلة على ترتيب ذكرها على ما جرى عادته فقال
نحو من يكرمني اكرمه بجزم الفعلين على انهما شرط وجزاء
كما في ان وكذا في سائر الامثلة الآتية نحو وما تصنع

المصنف وابهم بكم نفس اكرمه واياما يكون يعني اي ابدا اي دائما
في جميع المواضع واحدا من اثنين او واحدا من جماعة يعني
ان ايا يضاف الى التثنية او الى الجمع ولا يضاف الى الواحد
لاقتضاء معناه ذلك كما لا يخفى ويدل على كونها اي كون هذه
الكلمات اسماء وليست حروفا انك اسندت فان مع اسمها
وخبرها في تأويل المفرد مرفوع محلا على انه فاعل يدل اي
يدل اسنادك كما في قولك انك قائم بكرم اي لفظ بكرم
الى ضميرها اي كما الى ضمير عائد الى هذه الكلمات في المثال الذي
ذكر فيه بكرم وهو من ابهم ويدل على كونها اسماء
انك تدخل حرف الجر عليها ويدل على كونها اسماء انك
تنون بعضها ويدل على كونها اسماء انك تضيف اي تضيف
بعضها نحو بمن مررت فانك ادخلت الباء على من وايهما
باتني اكرمه فانك اضفت ايا في هذا المثال الى ضمير التثنية
واياما تدعوا فانك نونت ايا في هذا المثال لكون الثاني
مسند اليه ودخول حرف الجر عليه وكونه منونا واضافته

يدل كل واحد منها على انه اسم لكونها من خواص الاسم
ومتى تخرج اخرج مثال الجزم بمتى الفعلين المضارعين واعلم
ان المصنف رحمه الله شرع في ايراد امثلة هذه الكلمات وقبل
تمام الامثلة اثبت في خلال الامثلة كونها اسماء ثم
ذكر مثال متى وحيث واذما ولا يخفى ان المناسب والاحسن
في الترتيب ان يذكر امثلتها بتمامها ثم يثبت اسميتها
وحيثما مثل اين في كونها للمكان واذما مثل متى
في كونها للزمان وانما يجزمان اي حيث واذ اذا كان معهما
اي مع حيث واذ ما اي كلمة ما وانما كان كذلك لانهما
اذا لم يكن معهما ما اضيفتا لفظا الى ما بعدهما ومنها
اي من الاسماء غير المتمكنة اسماء تنصب تلك الاسماء اسما
نكرة على انه اي على ان ذلك الاسم النكرة تمييز اي
مميز لهذه الاسماء اي ان صفته لما فيها من الابهام وهي
اي تلك الاسماء الناصبة اسما نكرة على التمييز اربعة
اولها اي اول تلك الاربعة لفظ عشرة لكن لا

لا يحتمل الا فاما ركبت مع احد او اثنين او ثلثة او اربعة
الى التسعة فيكون المجموع تسعة عشرة ويفهم من تعبير المصنف ان
ناصب التمييز لفظ عشرة وصح بشرط ان يركب
مع احد الى التسعة وليس كذلك بل الناصب لهذا الاسم
النكرة المجموع المركب لان الابهام ليس في عشرة فقط
بل في احد عشر وغيره من المركبات الى تسعة عشر نحو احد
عشر درهما وتسعة عشر رجلا والثاني من بعض
الاسماء الناصبة للاسم النكرة على التمييز كم المتضمنة
في الاستفهام عن العدد والجار متعلق بالاستفهام
نحو كم رجلا عندك وكم يوما سرت ثم بين كونه للاستفهام
بقوله كانك قلت اعشرون رجلا عندك ام ثلثون رجلا عندك
في المثال الاول وكانك قلت اعشرين يوما سرت
ام ثلثين يوما سرت في المثال الثاني وانما تنصب كم
الاستفهامية تمييزا لانه تم بالتنوين تقديرا لكونها اسما
واستحقاق الاسم التنوين في الاصل واما كم الخبرية فانها

تضاف

تضاف الى المميز مفردا ان كان المميز مفردا وجمعا وهي اي كم الخبرية
نقيضة رب من حيث ان رب للتقليل وكم للتكثير
فيكونان متناقضين بحسب مدلوليهما تقول كم رجل لقيته
فيما اذا كان مميزه مفردا وتقول كم رجال لقيتهم فيما اذا
كان مميزه جمعا وفي الرضي كم الاستفهامية وكم الخبرية تدل
ان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند
المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند
المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند
المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج الى التمييز
المبين للمعدود انتهى وانما كان مميز كم الاستفهامية
مفردا منصوبا لانها حملت على المرتبة المتوسطة
من العدد وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لان
المستفهم لا يحقق عنده في الاغلب كثرة العدد المستفهم عنه
ولا قلته بل المستفهم عنه يحتمل الامرين فحملت على المرتبة
المتوسطة التي كثيرة بالنسبة الى ما دونها وقليلة

بالمشبه الجملة فوقهما واما كون مميزها منصوبا فلانها كعدد
مقرون بهمزة الاستفهام فاشبهت العدد المركب
فاجريت مجراها في كون مميزها منصوبا مفردا واما كان كم
الخبرية مجرورا فلاضافتها اليه واما كان مفردا لان
كم الخبرية للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف
ومميزهما مفرد وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح
لان العدد الصريح يدل على الكثرة صريحا فاستغني عن
الجمع بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير وليس في لفظها ما
يدل على الكثرة فجوز جمع مميزها تصريحا بالكثرة كذا في شرح
لب الالباب واعلم ان العدد باعتبار المميز على ثلث مراتب
المرتبة الاولى من الثلثة الى العشرة ومميزها مخفوض
مجموع والمرتبة الثانية من احد عشر الى تسعة وتسعين
وهي المرتبة الوسطى ومميزها مفرد منصوب والمرتبة الثالثة
هي المائة والالف وتثنيتهما وجمع الالف وهي المرتبة العليا
ومميزها مفرد مخفوض وجعل كم الخبرية والاستفهامية على العدد

الوسط

الوسط وعلى عدد الاكثر بهذا الاعتبار دون الاقل
كانها وهي كاين اي بمعنى كم الخبرية غير انها تنصب مميزها
لانها قد تمت بالتنوين لفظا وفيها ابهام فينصب تمييزها
كسائر الاسماء التامة بالتنوين نحو كاي رجلا عندي
وفيها اي في كلمة كاي لغات مذكورة في المطولات فليطلب فيه
واستعمالها اي استعمال كم الخبرية وكاي مع كلمة من لفظا
على مميزهما كثير نحو قوله تعالى وكم من ملك في السموات فان
ملك مميز كم مع من وكاي من قرية اهلكناها فان قرية
مع من تمييز كاي والرابع من الكنايات المبهمة صيغة لكلام النكرة على
التمييز كذا واصل كذا ذا من اسماء الاشارة دخل عليه
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبني
ذا على اصل بنائه اذ الكناية في اللغة والاصطلاح التعبير
عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة
عليه اما للابهام على بعض السامعين كقولك جاءني فلان
وانت تريد زيدا او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج اه

او الفعل القبيح كوطئت عن جامعت ونحو ذلك من الاغراض
فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا كذا في الرضي اي كناية
عن العدد تقول عندي كذا درهما كما تقول عشرون
درهما فيكون كذا كناية عن عشرين وقد جاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم
السبت ومن السماعية العاملة في الاسم كلمات تسمى تلك
الكلمات اسماء الافعال وفي الرضي والذي حملهم على ان قالوا
ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تأديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين
في بعض ولكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا لا انها
موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا
لكلمة امهل وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لا يخطر بباله

خبر ليس

القح الخالص لغة

لفظا

لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم
لاصمت وامتنع وكف عن الكلام او غير ذلك مما يؤدي
هذا المعنى لصح فعلمت ان المقصود المعنى لا اللفظ انتهى
كلامه اولها اي اول هذه الكلمات المسماة باسماء
الافعال رويد على صيغة التصغير وهو في الاصل تصغير
ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير الترخيم اي رفق
رفقا وان كان قليلا ويجوز ان يكون تصغير رود
بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا او اسم فعل
لتضمينه الامهال وجعله بمعناه وتجيء على اربعة اقسام
اولها المصدر وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد
بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا
كضربا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل صفة
للمصدر نحو سيروا سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو
سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر

وصفة المصدر والحالي والثالث ان ينقل المصدر الى اسم
الفعل لكثرة الاستعمال بان يقام المصدر مقام الفعل
ولا يقدر الفعل قبله نحو رويد زيداً بنصب زيداً وهو اي
رويد اسم لامهل والثاني بله وهو اي بله اسم لدع و
يستعمل مصدراً واسم فعل فيقال بله زيدٍ بالاضافة الى
المفعول كترك زيدٍ وبله زيداً كدع زيداً ويستوي فيهما
اي في رويد وبله الواحد والجمع ويستوي المذكر والمؤنث
تقول في مثال الاستواء يا رجل رويد زيداً في المفرد المذكر
ويا رجال رويد زيداً في الجمع المذكر ولم يذكر التثنية لانها
في حكم الجمع ولان المراد بالجمع ما فوق الواحد وتقول في
المؤنث يا امرأة رويد زيداً فلفظ رويد لم يتغير الى التثنية
والجمع والتانيث في هذه الامثلة المذكورة وانما لم يذكر
مثال جمع المؤنث بان يقال يا نساء رويد زيداً لان
المقصود استواء المذكر والمؤنث من غير نظر الى تثنيتهما
وجمعهما مع انه ذكر جمع المذكر فيعلم بالمقايسة اليه جمع المؤنث

وكذا اي مثل رويد كلمة بله اي مثل مثال رويد تقول
يا رجل بله زيداً ويا رجال بله زيداً ويا امرأة بله زيداً والثالث
دونك وهو اسم لخذ وكذا لديك وعندك والاصل
عندك زيد فخذه وكذا دونك زيد برفع ما بعدها على
الابتداء فاختصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على
الظرف لكثرة استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل عمله والظروف
مبنية على الفتح لان الحركة التي استحقتها في اصلها حين كان
ظرفا والرابع عليك وهو منقول من الجار والمجرور الى
معنى الفعل لانه اسم لالزم امر من لزم يلزم اي لا تفارق عنه
والخامس كلمة ها وهي منقولة من الصوت الى معنى الامر لانها
اسم لخذ وفي لفظة ها لغات الاولى ها بهمزة مضمومة للمذكر
فيها اي في ها كالكاف في ذلك وتصرف هذه الهمزة
تصريفها اي تصريف الكاف في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث فيقال في تصريفها هاءَ في المفرد
المذكر هاؤما في تثنيته هاؤم في جمعه وهاءِ يا امرأة في مفرد

المؤنث هاؤما في تثنية المؤنث هاؤن في جمع المؤنث
واللغة الثانية انه توضع الكاف موضع الهمزة ونعيم
من قوله توضع الكاف ان الاصل هي الهمزة فيقال
في تصريفها هاك هاكما هاكم هاك بكسر الكاف هاكما هاكن
الى هاكن واللغة الثالثة انه يجمع فيها اي بين الهمزة
والكاف فيقال هاءك ومثال هاءك بالمد موضع الهمزة
هاءكما هاءكم هاءك بكسر الكاف هاءكما منتهيا الى هاءكن
والسادس حيهل الصلوة وحيهل الثريد اي ايت ام
من اي هاتي والاصل ايت بهمزتين قلبت الثانية ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وفي الرضي ومنها حي
اي اقبل يتعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وعن ابي
الخطاب ان بعض العرب يقول حيهل الصلوة وقد جاء متعديا
بمعنى ايت قال انت اساز ما بال رفقة حي
الحمول فان الركب قد ذهبا وقد تركب حي مع هلا
بمعنى اسرع واعجل فيكون المركب بمعنى اسرع ايضا فيعدى

ايضا بالى نحو حيهل الى الثريد واتيا بالباء ونحو حيهل بعمر اي عجل
بذكره والباء للتعدية كذهب به وبمعنى اقبل فيعدى بعلى
نحو حيهل على زيد وبمعنى ايت فيتعدى بنفسه نحو حيهل
الثريد والسابع هيهات الامر اي بعد وفي الرضي
ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي تائها
الحركات الثلث وقد تبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث
التاء ايضا وقد ينون في جميع اللغات الست والثامن
شتان زيد وعمرو وفي الرضي شتان بمعنى افترق مع
تعجب اي ما اشد الافتراق فيطلب فاعلين فصاعدا
كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو
شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان
ما بين زيد وعمرو اي افترقا وهي اي كلمة شتان تقتضي
شيئين لان الافتراق انما يتحقق بين الشيئين والاسماء
والتاسع سرعان ذا اهالة اي سرع فيكون
ذا اسم اشارة في محل الرفع فاعل سرعان واهالة

نصب على التمييز [illegible] سرعان اي ذا [illegible] في الرضي وفيها

سرعان وشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وفيه معنى

تعجب اي ما اقربه وما اسرع انتهى كلامه واعلم

ان اسماء الافعال بعضها بمعنى الامر وبعضها بمعنى الماضي

فما كان بمعنى الامر ينصب ما بعده على المفعولية وفاعله ضمير

المخاطب مستتر فيه وما كان بمعنى الماضي يرفع ما بعده على انه

فاعله وفي هذه الثلثة يعني هيهات وشتان وسرعان

مبالغة ليست هذه المبالغة في مسمياتها اي مسميات

هذه الثلثة وهي بعد وافترق وسرع لان معنى بعد

البعد مطلقا ومعنى هيهات زيادة البعد ومعنى افترق

مطلق الافتراق ومعنى شتان اشد الافتراق

ومعنى سرع مطلق السرعة ومعنى سرعان نهاية السرعة

وشرحها في الرضي ومعاني اسماء الافعال التي يجب

ان يكون الاسماء بمعناها وفيه ايضا واسماء الافعال

حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها

الا ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها

في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال اللازم الى المفعول و

ولا يتقدم عند البصريين منصوبها عليها نظرا الى الاصل

لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقدم

معمولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المصدر

ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف او جار ومجرور وهما

ضعيفان في العمل لكون عملها لتضمنهما معنى الفعل وفيه

ايضا وهلم جاء متعديا ولازما هلم بمعنى اقبل فيتعدى

بالى قال الله تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى

هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها والتنبيه ركب مع لم

من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا

اللازم واجمع غيرك في المتعدي ولما غير معناه عند التركيب

لانه صار بمعنى اقبل واحضر بعدما كان بمعنى اجمع

صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها فلم

يتصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يغيروا

انهم كما جوزوا العكس في زيد واحد ولم يقولوا انهم معا وكما
يجوز ذلك في قدر معا وركل ذلك لثقل التركيب في كل الاشياء
بعلم شهدا اكم ولم يقل علموا الى ههنا كلام الرضي ولما
فرغ عن العوامل السماعية من الاسماء شرع في العوامل
السماعية من الافعال فقال ومن السماعية انواع اربعة
من الافعال منها اي من جملة الانواع الاربعة الافعال
الناقصة وهي ما وضع لتقرير الفاعل على صفة نحو كان زيد
قائما فانه يقرر زيدا على صفة القيام بخلاف ساير الافعال
فانها ما وضعت لذلك فان نحو ضرب في ضرب زيد
وان قرر زيدا على صفة الضرب الا انه ما وضع للتقرير
وانما وضع لنفس الاخبار ونقول المراد بالصفة غير صفة
مصدره فان كان يقرر اسمه على صفة خبره بخلاف ضرب
ولان الافعال الناقصة وضعت لتقرير اسمها على صفة
خبرها تدخل على جزئين احدهما الفاعل وثانيهما الصفة التي قرر
الفاعل عليها فتقتضي هذه الافعال خبرها حكم معناها ههنا

من استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في زمان
على حسب معنى ذلك الفعل ومعناها صفة لمضمون الخبر اذ معنى كان
زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام والقيام متصف
بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي فترفع المبتدا كما
يرفع الفاعل ساير الافعال وتنصب الخبر تشبيها
بالمفعول كذا في شرح لب الالباب وهي اي الافعال
الناقصة ثلثة عشر فعلا احدها كان وثانيها صار
وثالثها اصبح ورابعها امسى وخامسها اضحى وسادسها
ظل وسابعها بات وثامنها ما زال وتاسعها ما برح
وعاشرها ما فتئ والحادي عشر ما انفك والثاني عشر
ما دام والثالث عشر ليس واعلم انه انما يكون ما زال من
الافعال الناقصة اذا جاء مضارعه يزال واما الذي
مضارعه يزول فليس منها فلا يقال الا زول امر الجبل
يقال ما زال الامر وما برح في الاصل بمعنى زال من مكانه
وما فتئ بكسر العين وفتحها بمعنى زال وانفك

وما زال الناقص واوي مضارعه وانما زال
ما يزال الخاف يخاف وقولك
يزول كقال يقول وقولك
زاله يزيله الا فرقة من
البيان فتامل رحمي

من الدال بعض التفصيل ومن الافعال الناقصة عشر ترفع الاسم
وتنصب الخبر بحسب السماع ونقصانها اي نقصان
هذه الافعال حتى سميت ناقصة انها اي ان هذه الافعال
لا تتم بالمرفوع في حال من الاحوال الا حال انيابه بالمنصوب
وفي الضوء وانما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
على الحدث وانما تدل على الزمان فقط لانك اذا قلت
كان زيد قائما كان بمنزلة قام زيد فانه يدل على
قيام زيد فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث
فلم تكتف بمرفوعها انتهى كلامه وقال في الرضي
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع بها كلاما
بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة فانها
تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال
بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل على الزمان
دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما

يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على
الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجئ اولا
بلفظ دال على حصول ما ثم عين ذلك الحاصل بالخبر فكانك
قلت حصل شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد
مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان ح
على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي دلالته على
تعيين زمان ذلك الحصول المقيد فلو قلنا قام زيد لم يحصل
تمام الفائدتين معا فكان يدل على حصول حدث في
مطلق بتقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين في
زمان مطلق بتقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث
المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان عقلية — المطلق ح
واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال
واصبح الدال على الكون في الصبح والانتقال ومثله
اخواته وما دام الدال على الكون الدائم وما زال الدال
على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء

علیه

فدلالتها على ثبوت معنى الخبر في غاية الظهور
فكيف يكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه انتهى كلام
الرضي ولما كان معنى صار وكان متحدا في مطلق الحصول
احتاج الى بيان الفرق بينهما فقال والفرق بين كان وصار
بعد اشتراكهما في مطلق الكون والصيرورة ان لفظ
صار يدل على وجود معنى الخبر اي خبره المنصوب في زمان
مرتب اي معقب هذا الزمان الثاني على زمان سابق
ماض لم يوجد فيه اي في ذلك الزمان السابق ذلك
المعنى الذي هو معنى خبر صار بل وجد في الزمان الثاني
بعد ان لم يوجد في الزمان السابق وان كان تدل
على الزمان الماضي فقط من غير تعرض لوجود معنى الخبر في الزمان
الثاني الا ترى انك تقول كان الله عليما حكيما ولا يصح
ان تقول صار الله لانه اي صار يدل على الانتقال من
حال الى حال والله تعالى منزه عن هذا واعراب هذه
التراكيب ان لفظ الفرق مبتدا وان مع اسمها وخبرها في محل الرفع

الرفع على الخبرية وعلى يتعلق بيدل وفي يتعلق بوجود وثاني
صفة زمان ومرتب صفة زمان بعد اضافة ثاني
وعلى متعلق بمرتب وزمان مجرور بعلى وسابق بالجر
صفته وجملة لم يوجد في محل الجر صفة زمان سابق وفيه
متعلق بلم يوجد ولفظ ذلك في محل الرفع على انه قائم
مقام فاعل لم يوجد ولفظ المعنى في محل الرفع صفة ذلك
وحاصل المعنى ان صار يدل على وجود معنى خبره في الزمان
الحاضر وذلك المعنى غير موجود في الزمان الماضي وكان
تكون تامة يعني غير محتاجة الى خبر منصوب تتم بمرفوعه كسائر
الافعال التامة اذا كان بمعنى حدث ووقع نحو قوله تعالى
وان كان ذو عسرة اي وجد ذو فقر واحتياج
فان ذو بالواو مرفوع على انه فاعل كان ولا يحتاج
الى خبر منصوب وكذا اصبح اي تكون تامة وكذا اخواتها
اي اخوات كلمة اصبح وهي امسى واضحى فانها تكون
تامة اذا اريد بها اي باصبح واخواتها الدخول في الاوقات

اي مدة التي تدل عليها صلة ما الظرفية وبعض الاوقات اصح
الصبح ذلك ، وما في ما زال واخواتها اي اخوات
ما زال وهي ما برح وما فتئ وما انفك نافية ومعناها
اي معنى هذه الافعال ومعنى ما استغراق الزمان اي استمرار
الخبر لاسمها وانما يفيد هذه الافعال الاثبات مع انها
للنفي لان ما للنفي وهذه الافعال معناها النفي والنفي
اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما يفيد استمرار
الاثبات لان تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك
اثباتا او نفيا بزمان يوجب ان يعم ذلك النفي في
جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد الاثبات
بزمان لم يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان
الا ترى انك اذا قلت ضرب كفى في صدق هذا
القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان
الماضي بخلاف ما اذا قلت ما ضرب فانه يفيد استغراق
نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي كذا في شرح اللباب

وما في

وما في ما دام مصدرية [illegible]
اي توقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعلها كذلك المصدر
فانك في نحو قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت
بجلوس المخاطب بمدة قيام ابي زيد تقول في مثال ما زال
ما زال زيد غنيا اي لم يات عليه زمان من الازمنة الا و
اي زيد غني فيه اي في ذلك الزمان وتقول في مثال ما دام
اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة جلوسه اي جلوس
زيد وليس لنفي الحال اي لنفي مضمون الجملة التي دخلت
عليها ليس في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اي الآن
وهذا هو مذهب الجمهور وقال سيبويه وتبعه ابن السراج
ان ليس للنفي مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي
وقال تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم في المستقبل
قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس
ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في زيد قائم
وان قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به وهذا قول حسن

والنوع الثاني عشر من الانواع الاربعة للفعل افعال المقاربة
وهي ما وضع لدنو الخبر اي للدلالة على قرب حصول خبره لفاعله
وهي اي افعال المقاربة اربعة اي نوع افعال الاول
عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه تقول عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو
خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وهو فعل غير متصرف
حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك
من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الطمع والرجاء
كلعل والانشاء في الاغلب من معاني الحروف والحروف
لا يتصرف فيها كذا في الجامي والثاني كاد وهو موضع
لدنو حصول الخبر وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة كهبت
تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا
والاول اشهر ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ويستعمل
على اصل الوضع فلا يجاوز كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك

فالاول اسرع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في
السير والثالث كرب بفتح الراء وهو في الاصل بمعنى
قرب يقال كربت الشمس اذا دنت الغروب والرابع
اوشك معناه اسرع والقاعدة في الاجمال شرع
في تفصيل استعمالاتها وبيان اعمالها فقال فعسى ترفع
الاسم وتنصب الخبر وخبره اي خبر عسى ان مع الفعل
المضارع كانه جنس الجملة الفعلية في تقدير مصدر منصوب
فاسم المضارع الذي وقع خبر العسى ان يكون مصدرا
بان لانها علم الاستقبال فاستعمل مع عسى الذي معناه قرب
الفعل المستقبل على سبيل الرجاء ليكون دلالته على الوضع
المقصود منه اوضح تقول في مثاله عسى زيد ان يخرج بان
تذكر بعد عسى اسما مرفوعا ثم فعلا مضارعا مصدرا بان
الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل
في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب خبره
اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو

نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم فهي على هذا ناقصة لافتقارها الى
اسم وخبر وقبيل المضارع مع ان شبيهة بالمفعول وليس بخبر
لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم
نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وابقي على
المفعولية في صورة الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان
في صورة الخبر فانتصب لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة
كذا في الحاشي كانك قلت قارب زيد الخروج وهذا التفسير
من المصنف يحتمل ان يكون عسى تامة ولذا اي لعسى وجه آخر في
الاستعمال غير الوجه الاول وهو اي الوجه الاخر ان يقال
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان
منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الكلام
المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم
عن المفعول الآخر فانتم مقامهما فهي في هذا الاستعمال تامة

وان اقتصر

وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته مقام المرفوع و
والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي ناقصة وههنا احتمال
آخر وهو ان يكون مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير
يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى كانك
قلت قرب خروج زيد وكاد عطف على قوله فعسى ترفع
الاسم وخبره الفعل المضارع فتخبر به عنه ونحو الخبر لعلك
بالكسر انه على الحصول للفاعل في الحال فعلا لاسم محض
كما هو الاصل وخبره فعل مضارع لدلالة على قرب حصول
الخبر من الحال من غير ان لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال في تقدير اسم فاعل منصوب فاذا قلت كاد زيد يخرج
كان التقدير كاد زيد خارجا الا انه اي اسم الفاعل لم
لم يستعمل فلا يقال كاد زيد خارجا بل يخرج وجئ بكاد في معنى
قرب النسبة بفتح الباء اي قرب مشابهة فاعله
من الشيء الذي ذكر بعده لكون كاد دالا على التقريب
كما جاء في المثل كاد العروس يكون اميرا فانك لا تريد به

اى قرب ان تكون العروس
مشابها للامير شيئا

بهذا ع

في المثال لان قربه من الامارة قد حصل وانما يريد انجاح الت
الاكيد والمناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا
ذاك وليس في عسى هذا القرب اي قرب الشبه وانما
هو اي عسى طمع ورجاء بغير ان كاد ويستعمل لتقريب
الشيء من الحال على سبيل الايجاب والحصول وعسى لتقريبه
على سبيل الطمع والرجاء ولذلك جرى التصديق والتكذيب
في كاد لا في عسى وكثر استعمال كاد في دخوله
على المضارع بغير ان واوشك مثل عسى في وجهيها
اي في وجهي كلمة عسى اي كان عسى برفع اسمه وخبره الفعل
المضارع مع ان او الفعل المضارع مع فاعله قائم مقام
اسمه وخبره كذلك وثالث النوع الثالث
من الانواع الاربعة للفعل فعلا المدح والذم اي ما
ما وضع لانشاء مدح او ذم ولفظ فعلا في قوله
فعلا المدح تثنية فعل (لفظ) اصله فعلان بنون التثنية فحذف
نونه بالاضافة وسقط الف التثنية في التلفظ لالتقاء

الساكنين

الساكنين بلام التعريف فيكون رفعها بالالف تقديرا وهما
اي هذان الفعلان نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على
وزن فعِل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم في فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احديها فعِل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل
والثانية فعْل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
اسكان العين مع كسر الفاء والرابع كسر العين
اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وهذان الفعلان
يقتضيان اسما معرفا بلام الجنس في شروح الكافي
بلام العهد الذهني اقول لا منافاة بينهما لان العهد الذهني
من فروع لام الجنس قال في الرضي واعلم ان اللام في
نعم الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه
ابو علي واتباعه لما ذكرنا في باب المعرفة ان علامة المعرف

باللام الاستغراقية صحة اضافة كل كما في قوله تعالى ان الانسان
لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف يكون
زيد كل الرجل فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت امتناع التصريح
في مثل هذا نحو نعم كل الرجل دليل على انه لم يقصد به ذلك المعنى
اليه هنا كلام الرضي او مضافا الى المعرف بها اي المعرف
بلام الجنس اما بغير واسطة نحو نعم غلام الرجل او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل وبعده اي بعد الاسم المعرف باللام
الجنس والمضاف اليه وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه
قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به في المفتاح
اسم آخر مرفوع تقول نعم الرجل زيد مثال للاسم المعرف
بلام الجنس وتقول نعم غلام الرجل زيد مثال للمضاف الى المعرف
بلام الجنس هذان المثالان لنعم واما مثال بئس وبئس
الرجل عمرو للمعرف باللام او بئس غلام الرجل عمرو للمضاف اليه
ويسمى المرفوع الاول فيهما وهو المعرف باللام او المضاف الفاعل.

فاعلا

فاعلا ويسمى المرفوع الثاني وهو زيد او عمرو المخصوص
بالمدح في نعم او المخصوص بالذم في بئس وقد يضمر الفاعل فيهما
ويفسر ذلك المضمر لابهامه بنكرة منصوبة قال الرضي اعلم
ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى
ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعدم تصرف
نعم وبئس فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت
امراة لان ذلك نوع تصرف ولهذا جاز ونعم المرأة
هند وبئس المرأة دعد فيقال نعم رجلا زيد ففي نعم ضمير
غائب مبهم لعدم سبق المرجع ورجلا تفسير لذلك المرجع
وزيد مخصوص بالمدح وانما جاز الاضمار قبل الذكر ههنا
لتفسيره بعده بنكرة منصوبة وكذا اي مثل نعم بئس
في ان يضمر الفاعل فيه ثم يفسر بنكرة منصوبة فيقال بئس رجلا عمرو
وملحق حبذا بنعم في كونها للمدح وملحق لا حبذا ببئس في كونها
للذم فيقال حبذا الرجل زيد وهو مركب من حب وذا
اسم اشارة يقال حب الشيء او حب اي صار محبوبا وذا

فاعله ولا يتغير حبذا تثنية وجمعا وتأنيثا بكون المخصوص مثنى
او مجموعا او مؤنثا لجريانها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال
حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند او يقال
حبذا رجلا على انه مضمر مفسر بنكرة منصوبة كما في نعم ويقال
سا مثلا بهذا على ان اسم سا مضمر مفسر بنكرة
منصوبة وينبغي ان يعلم ان المفسر لا بد وان يكون من
جنس المفسر فلهذا عدلوا عن الظاهر في قوله تعالى سا
مثلا القوم الذين كذبوا وحملوا على حذف المضاف على تقدير
سا مثلا مثل القوم الذين كذبوا النوع الرابع من
الانواع الاربعة للفعل افعال الشك واليقين وكانهم
ارادوا بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعنى
الشك المتقضي تساوي الطرفين وهي اي هذه الافعال
سبعة الاسبقة افعال حسبت وخلت وظننت وهذه
الثلثة للظن وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة
للعلم واليقين وزعمت وهو يكون تارة للعلم وتارة

للظن ولما كان بعض هذه الافعال السبعة يقتضي المفعولين
تارة ويقتضي مفعولا واحدا تارة اخرى اراد ان يبين
مواضعها فقال اذا كانت هذه الاربعة الاخيرة وهي
علمت ورأيت ووجدت وزعمت بمعنى معرفة الشيء
بصفة لا بمعنى معرفة الشيء نفسه تقتضي كل واحد من هذه
الاربعة الثاني اي المفعول الثاني اي احدهما ذلك الشيء
الموصوف والثاني صفته فينصبهما فيتعدى الى المفعولين
واما الثلثة الاول وهي حسبت وخلت وظننت
فتقتضي المفعولين البتة فاذا كان علمت بمعنى عرفت
وكان رأيت بمعنى ابصرت برؤية البصر لا بمعنى علمت
وكان وجدت لضالة اي صادفتها اي بمعنى صادفتها
وفي المصادفة المصادفة يا فتن وزعمت اي قلت اي بمعنى
قلت لم تقتض كل واحد من هذه الافعال المفعول الثاني
وفي الرضي ولا يتوهم من قولنا اذا كان علمت بمعنى عرفت انه
بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال البعض فانه

فاما اذا لم يكن بين الاربعة بمعنى معرفة الشيء بصفة بل كان بمعنى [illegible] لكل واحد منها بمعنى فاحد وبصر كما قال البعض فاما كلا [illegible]

فان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد
الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما علم لا لفرق
معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد
يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر
انتهى كلامه نقول في مثاله اذا كانت هذه الافعال
بمعنى معرفة الشيء بصفة فاقتضى المفعولين حسبت زيدا
فاضلا وعلمت زيدا اخاك ومن خصائصها اي خصائص
هذه الافعال امتناع الاقتصار على احد المفعولين مع
ان الاصل مبتدأ وخبر وحذفهما جائز في السعة وذلك لان
المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة
هو مضمونهما وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت
زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان كحذف
بعض اجزاء الكلمة بخلاف باب اعطيت لانه يجوز فيه الحذف
بلا قرينة دالة على تعيينهما فتحذفهما نسيا منسيا
تقول فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

الثاني

من دون

من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانك
لا تحذفهما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت
لعدم الفائدة لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم
عن علم او ظن فلا فائدة في ذكر الفعلين من دون المفعولين واما
مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل
مسموعه صادقا واما حذف احدهما دون الآخر فلا يسوغ
في سعة مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله
هو خيرا لهم اي لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فان خيرا مفعوله
الثاني وهو ضمير فصل وبخلهم مفعوله الاول وهو محذوف
لدلالة يبخلون عليه واما حذف الثاني فكما في قوله لا تخلنا
على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا
على غراتك ملكة بنا ومن خصائصها الغاء اي الغاء
هذه الافعال اي ابطال عملها في مفعوليها حال كونها متوسطة
بين مفعوليها او حال كونها متأخرة عنهما مثال المتوسطة

نحو زيد علمت منطلق ومثال التاخير قوله او زيد منطلق
علمت وانما الغيت عند تاخيرها لكون المستقلا الجزئين
كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبر مع ضعف
عملها بالتوسط والتاخر ومن الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظرف اذ معنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وظرف
متعلق بحصل المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مظنونا هذه
الجملة في ظني الا ان الالغاء احسن من اعمالها عند تاخرها
عنهما ومثلها ومع الاعمال عند توسطها لانها متقدمة
من وجه فهي مستوية على الجزء الثاني فيجوز ان الابتداء مستول
على الجزء الاول واما حال تاخرها عنهما لانحطاطها في التقديم
من وجه مع ان الابتداء اقرب اليها منهما ومن خصائصها
التعليق في اللغة التعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي
مفقودة الزوج تكون كالشيء لا مع الزوج لفقدانه
ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على الزوج فالفعل
المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت

لزيد

لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما كان كذا عند انتصاب
الجزئين بالاستفهام اي بادخال حرف الاستفهام على الجزء
الاول واللام اي لام الابتداء الداخلة على معمول من
الافعال مثال التعليق بالاستفهام نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو ومثال التعليق بلام الابتداء علمت لزيد منطلق
وانما علق معهما لانهما تقعان في صدر الجملة وضعا فاقتضتا
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها
فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث
اللفظ روعي الاستفهام واللام ومن حيث روعيت
هذه الافعال والفرق بين التعليق والالغاء مع اشتراكهما بمعنى
ابطال العمل ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء
ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق في محل المصدر
منصوب لانه للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق واما
الالغاء فالجملة ليست في محل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق
زيد في ظني منطلق فالجملة الملغى عنه لا محل لها لانه لا يقع مفرد

موضعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق ان الالغاء
امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري كذا في
الرضي **الباب الرابع** في العوامل المعنوية والعامل المعنوي
هو الذي لا حظ للسان فيه وانما هو معنى يدرك بالعقل كالتعرية
في المبتدا او الخبر والوقوع موقع الاسم في الفعل المضارع
قد مضى الآن ضربا العوامل اللفظية القياسية والسماعية
ويخطر ببالي ههنا اشكال ناشئ من قوله الآن مضى العوامل
اللفظية القياسية لم يقع الآن بل مضى قبل العوامل اللفظية
السماعية في الباب الثاني وتخلل في البين الباب الثالث
فكيف يصح قوله الآن ولو قال قد مضى واقتصر عليه لم يقع
الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال وبقي الضرب المعنوي
وهو اي الضرب المعنوي شيئان عند سيبويه وثلثة
اي ثلثة اشياء عند ابي الحسن الاخفش وقد اتفقا في الاولين
وتفرد الاخفش في الثالث كما ذكره المفصل الاول الابتداء
وهو اي الابتداء تعرية الاسم اي كونه عاريا مجردا

من العوامل اللفظية للاسناد اي ليتحقق الاسناد وفيهما ه
واشترط في التعرية الاسناد لانه المعنى الذي جعل
التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا الاسناد لكان
حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب لها واعترض عليه
بان التعرية امر عدمي فلا تؤثر واجيب بان العوامل
في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم
المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة
لشيء بخصوصيته وفسر الخبر ولي الابتداء بجعل الاسم
في صدر الكلام لفظا تحقيقا او تقديرا للاسناد اليه
او للاسناد به حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي
فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كالزمخشري والجزولي
ان الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السوية
وقال في شرح لب الالباب وفي جعل رافع المبتدا
والخبر التجرد والتعرية نظر لان اقوى العوامل هي الافعال
وهي لا تعمل في معمولين من غير اتباع فيلزم ان لا يعمل ضعف

العامل هو المعنى رافعين ولان تجرد المبتدا وغير تجرد الخبر
وكذا النظر في جعل رافعهما الابتداء لما ذكرنا ولان الابتداء
معنى قائم بالمبتدا فلو كان الابتداء عاملا في الخبر
لزم من تقديم الخبر على المبتدا تقديم معمول العامل عليه
فالصواب مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء عاملا في المبتدا
والمبتدا عاملا في الخبر كما ان الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن
للشرط مجزوم بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو زيد
منطلق فانهما مرفوعان مجردان عن العوامل اللفظية لتحقق
الاسناد فيهما لان الاسناد نسبة بين الشيئين فلا تتحقق
الا بهما فيكون نسبته الى المسند اليه والمسند سواء لاقتضائها
على السوية وهذا المعنى اى معنى الابتداء المفسر بالتجرد
عامل فيهما اى في المبتدا والخبر لاقتضائه اياهما ويسمى
المرفوع الاول وهو زيد في مثالنا هذا مبتدا ومسندا اليه
ومحدثا عنه ويسمى المرفوع الثاني وهو منطلق في هذا المثال
خبرا وحديثا ومسندا وحق الاول اى المبتدا اى ما ينبغي

بالابتداء القائم بالمبتدا

ان يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة
والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا
بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره
تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم
على الخبر ربما يتنفر السامع عن استماع حديثه بخلاف تنكير الفاعل فانه لا يتنفر
السامع عن استماع الحديث لانه لما سمع الفعل اقتضى الامر ثم
فلا يمكن ان يقال بعد ذلك انه لا يصغي الى كلام المتكلم
كذا في شرح اللباب لا اليا وقد يجيء المبتدا نكرة لكن لا يجيء
نكرة محضة بل نكرة مخصصة وقد ذكر ابن الحاجب في الكافية
من وجوه التخصيص ستة اوجه في ضمن امثلة واورد البعض
ههنا واحدا من هذه الوجوه وهو تخصيصه بالصفة نحو ولعبد
مؤمن خير من مشرك ولعبد مبتدا نكرة وهو من صفة وخير خبره
ومن مشرك متعلق بخير وقال ابن الدهان ما حاصله
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك
لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم

الخبر

سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضابطه تجويز الاخبار عن المبتدأ
وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او نكرتين مختصين بشيء واحد
وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في
الموقف ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عدّ
هذا الكلام لغوا ولو لم يعلم كون رجل من الرجال قائما في الدار
وان لم تخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة
قال الله تعالى وجوه يومئذ ناظرة وكذا في الفاعل لكون علم
المخاطب بقيام زيد ان يقول قام زيد ويجوز ان يقول مع عدم
علمه بقيام رجل في الدار ان يقول قام في الدار رجل ولا انكار
وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر
بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله المتقدم عليه وجوبا
لا يلتبس بالصفة كذا في الرضي ووجه الثاني اي الخبر ان يكون
نكرة لان الاصل في الخبر ان يخبر بما هو غير معلوم عند المخاطب
ليفيد فلو كان المسند معلوما عنده كان المسند اليه ايضا
معلوما عنده واذا كانا معلومين فماذا يستفيد المخاطب منه

الكلام اي شيء يستفيد المخاطب من هذا الكلام

وقد

وقد يكونان اي المبتدأ والخبر معا معرفتين لان المقصود من الكلام
افادة المخاطب بحصل من المعرفتين كما اذا عرف احد المسند
والمسند اليه ولم يعرف النسبة بينهما فافدت تلك النسبة
المجهولة عنده بكلامك مثلا عرف وجود زيد وعرف انه شخصا
قد انطلق ولم يعرف زيدا منطلق فقلت له زيد المنطلق
اي زيد هو الشخص الذي عرفه بالانطلاق فقد افدته و
استفاد الكلام والمعنى الثاني من العوامل المعنوية رافع
الفعل المضارع وهو اي المعنى الثاني الذي هو رافع الفعل
المضارع وقوعه اي وقوع الفعل المضارع موقعا يصلح
ذلك الموقع الاسم اي وقوع الاسم وهذان العاملان
من المعنوية هما المتفق عليهما عند سيبويه والاخفش وذلك
اي بيانه وقوع المضارع موقعا يصلح ذلك الموقع الاسم
انك تقدر ان تقول في زيد يضرب زيد ضارب ويضرب زيد
فوقع الفعل موقع الاسم والمعنى الثالث من العامل المعنوية
عامل الصفة وهو عند الاخفش دون سيبويه وهو اي عامل الصفة

ان رفع الصفة لكونها اى لكون الصفة صفة لمرفوع وان نصب
الصفة وان تجر الصفة لكونها صفة لمنصوب ناظر الى قوله تنصب
ولكونها صفة لمجرور ناظر الى قوله وتجر وهذا اى كونها صفة
للمرفوع او المنصوب او المجرور معنى يفهم بالعقل وليس بلفظ
يتلفظ باللسان وعند سيبويه ليس عامل الصفة معنى بل
العامل فى الصفة هو العامل فى الموصوف فاذا قلت مررت
برجل كريم فان كريم صفة رجل فى هذا المثال فالجار لكريم
هو الجار لرجل وهذا الجار الباء وهو يجر كريما كما يجر رجلا
لكون الموصوف والصفة كشئ واحد وكذا الرافع فاذا قلت
جاءنى رجل كريم فالرافع هو الرافع لرجل وهو جاءنى وكذا لكريم
الناصب فاذا قلت رأيت رجلا كريما فالناصب لكريما
هو الناصب لرجلا ويحتج اى يقيم الحجة الاول اى ابو الحسن
الاخفش بقولهم اى بقول العرب يا عمر الجواد برفع الجواد
فيا عمر منادى مفرد معرفة مبنى على الضم والجواد صفة له مرفوع
ثم انه اى الشان لو كان المؤثر اى العامل فيهما اى فى الموصوف

والصفة

والصفة واحدا كما قال سيبويه لما اختلف حكمهما اى حكم
الموصوف والصفة بكون احدهما بنائيا والآخر اعرابيا مع
ان الحركة [illegible] البنائية لا عامل لها لان المعروف
المبنى فى صدر الكتاب وقال ما كان حركته وسكونه
لا بعامل فاذا لم يكن للموصوف عامل فاى عامل يعمل فى الصفة
وفى شرح اللباب قال ابو على انا نجد من الصفة ما اعرابه يخالف
حال الموصوف نحو قولك لا رجل ظريفا فى الدار ونحو قولك
يا زيد العاقل فزيد مبنى وصفته مرتفعة فلو كان العامل فيهما واحدا
لم يختلف حكمهما ولم يكن احدهما اعرابا والاخرى بناء فهذا
الاختلاف يدل على ان الصفة ليست بمعمول لعامل الموصوف
ولا يمكن الخروج عن هذا المضيق الا بان يذهب الى مذهب
ابن الانبارى وهو ان الصفة الواقعة بعد المنادى مرتفعة
لانها خبر مبتدا محذوف يا زيد انت الظريف الا ان هذا
التقدير يجعل الكلام بحيث لا يفتقر الى شئ آخر لا ترى انه لو قلت يا زيد
انت الظريف فقد تم الغرض حتى كانك تناديه فتخبره بكونه ظريفا

ومعلوم انكما اذا قلت يا زيد الظريف اقبل ليس مرادك هذا انتهى
كلامه وقال في الرضي انه انما جاز الرفع في الصفة المفردة حملا
على اللفظ لانه لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث
في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت
كالرفع وصار حرف النداء كالعامل له وكذلك فتحة لا رجل
فلمشابهة الضمة الرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة
انتهى وهذا الكلام يشير الى ان حرف النداء كالعامل في
التابع فيكون المؤثر فيهما واحدا ولما فرغ المصنف عن ذكر ما هو
المقصود من علم النحو من الاعراب والبناء وسوحيهما اراد ان
يذكر امورا متعلقة بقواعد العربية فوضع هذا الباب الخامس فقال

الباب الخامس في فصول من العربية دون غيرها من العلوم

الفصل الاول في المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع ليدل على
معين
بعينه شخصا او جنسا وقوله بعينه احتراز عن النكرات ولا يرد
كون الواضع قد قصد في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اراد
ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضماير والمبهمات وذو اللام

والمفاد

والمفاد ذا الاجمال الكل معين قصده المستعمل في المعنى ما وضع
ليستعمل في واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع
كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في
شيء بعينه لكان اصرح والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين
بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع
من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له وهي اي
المعرفة خمسة الاول المضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره نحو انا وانت والكاف في غلامك والثاني من
المعرفة العلم الخاص وهو ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه
كزيد وعمرو وبكر
واحترز به عن المبهمات والمضمرات والمعرف باللام والاضافة
فان الواضع وضعها ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه
انما وضع لشيء معين لا يتناول غيره آخر بهذا الوضع والثالث
ما فيه لام التعريف حال كونه للجنس نحو الرجل خير من المرأة اي جنس الرجل
خير من جنس المرأة وكذا الكلام في قوله والفرس خير من الحمار

والعكس حالًا والفعل ماضيًا او ما فيه لام التعريف للعهد نحو فعل الرجل
كذا اذا كان بين المتكلم والمخاطب رجل معهود والرابع من
المعارف المختصة المبهم وهو اى المبهم شيئان احدهما اسما
الاشارة كهذا وهولاء وثانيهما الموصولات كالذى والتى وما
ومن واى وانما سمى كل منهما مبهما لان اسم الاشارة من غير
اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة
المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصول من دون
الصلة مبهم عند المخاطب وانما كانا معرفتين اما اسم الاشارة
فلان الاشارة الحسية تفيد التعريف لاجل تمكن باسم الاشارة
تشير الى شئ معين بحضرتك واما الموصول فلانه وضع على ان المتكلم
يطلقه على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول له وهو علامة المعرفة ولا يلزم الموصول بصلته وهى جملة
تعريف النكرة الموصوفة بالجملة بها لان الموصول انما يعرف
لانه وضع معرفة مشارا به الى معهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون
صلته ووضع النكرة انه ليس كذلك فاذا قلت لقيت من ضربته كان

معناه

معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا واذا كان موصوفا
وان كان موصوفا كان معناه لقيت انسانا مضروبا
كذا فى شرح اللب لالباب فانهما اى الموصولات لا تتم الا بصلة
وهى اى الصلة احدى الجمل الاربع الاسمية والفعلية
او الظرفية او الشرطية والخامس من المعارف المختصة
المضاف اى احد من المعارف الاربعة لكن لا مطلقا بل
اضافة معنوية لان الاضافة اللفظية لا تفيد التعريف
ولا التخصيص بل تفيد التخفيف فى اللفظ على ما تبين فى موضعه
والنكرة ما شاع فى امته اى جماعته كرجل وفرس
فانهما شائع فى جماعتهما يحتمل اى فرد كان من افرادهما
الفصل الثانى فى التذكير والتانيث المذكر ما ليس فيه
الضمير راجع الى الموصول تاء التانيث وهى اى تاء التانيث
الموقوف عليها اى على التاء هاء بالرفع على انه قائم مقام
الفاعل لقوله الموقوف اى تنقلب التاء فى الوقوف هاء واحترز
عن التاء فى نحو اخت وبنت فان التاء فيهما ليست للتانيث

والجملة الظرفية حملية

اذا الوقف عليهما بالتاء بل الهاء فيهما بدل عن الواو واصلهما
اخوة وبنوة فابدل التاء من الواو ولا الف اى المذكر ما ليس فيه
الف التأنيث ايضا ثم وصف الالف بقوله المقصورة
والممدودة برفعهما على انه صفة الالف والمؤنث ما فيه الضمير
راجع الى الموصول والجملة الظرفية صلته شيء من ذلك
اى تاء التأنيث والف التأنيث كغرفة مثال ما فيه تاء
التأنيث وحبلى مثال ما فيه الالف المقصورة وصحراء
مثال ما فيه الالف الممدودة قال في الرضي والالف الممدودة
عند سيبويه مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد
وذلك لان الالف للزومه صار كلام الفعل فجاز زيادة
الالف المدة قبله كما في حمار وكتاب فاجتمع الفان فلو حذفت
احديهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع المد فقلبت
ثانيتهما الى حرف يقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وهو
اى المؤنث على ضربين حقيقي وهو ما بازائه ذكر من الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واتان اذا لم يكن

في مقابلته ذكر من الحيوان او كان في مقابلته ذكر من غير الحيوان
كما في بعض الاشجار كنخل ونخلة فانهما غير حقيقي وهو اى المؤنث
الحقيقي الخلقي اى ما له فرج في خلقته كالمرأة والحبلى والناقة
فان غيرها من الاشباه ذوات فرج وفي مقابلتها ذكر من الحيوان
وغير حقيقي وهو اى غير الحقيقي اللفظي اى يكون تأنيثه في اللفظ فقط
دون معناه كالظلمة والبشرى والمؤنث الحقيقي اقوى
في المؤنثية من اللفظي ولذا اى ولاجل ان الحقيقي اقوى امتنع
جاء هند بتذكير الفعل بل يجب جاءت هند وجاز طلع الشمس
بتذكير الفعل وتأنيث البهائم وان كان حقيقيا خلقيا في
القاموس البهمة كل ذات اربع ولو في الماء او كل حي لا يميز
دون في الكمال بمعنى ادنى مكانا ثم استعمل بمعنى المغايرة
مطلقا من تأنيث الآدميين اى ادنى في القوة من تأنيث
الآدميين وان كان كلاهما مؤنثا حقيقيا ولذا اى لكون
تأنيث البهائم دون تأنيث الآدميين جاز سار الناقة
بتذكير الفعل ولم يجب سارت الناقة مع ان تأنيث الناقة

حقيقي لا لفظي ولم يجز ضرب المرأة بل يجب ان يقال ضربت
المرأة الا ان يكون بينهما اي بين الفعل والفاعل الذي هو المؤنث
الحقيقي من الآدميين فاصل نحو حضر القاضي اليوم امرأة فيجوز
تذكير الفعل وان كان المؤنث حقيقيا من الآدميين والمؤنث
اللفظي على قسمين احدهما اي احد قسمي المؤنث اللفظي ما فيه التاء
حال كونها ظاهرة كالغرفة والظلمة او حال كونها مقدرة
كالشمس والنار والدار فان التاء في هذه الكلمات مقدرة
تظهر في تصغيرها يقال في تصغيرها شميسة ونويرة ودويرة
وفي الرضي ويعلم تأنيث ما لم يظهر علامته بالضمير الراجع اليه
كقوله تعالى والشمس وضحاها او بالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار
او بالحاق علامة التأنيث بفعله المسند اليه او الى ضميره نحو
طلعت الشمس والتفت الساق وبكاس من معين بيضاء لذة
للشاربين ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبمصورة
ان كان المكبر ثلاثيا نحو قديرة وبتجرد عدده من الثلاثة الى
العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر ارجل وبجمعه على مثال

فان التاء فيها وان لم يكن [illegible] ... لا نحو [illegible]

خاص

خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات كطوالق وحوائض او على
مثال غالب فيه وذلك فيما يكون فيما هو على وزن عناق
وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل جمع المؤنث وقد جاء
في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وجنين واجنن وحوار
والحل وغير ذلك من المؤنثات اللفظية التي لا تظهر فيه التاء
والثاني من المؤنث اللفظي ما فيه الف التأنيث حال كونها
ممدودة او مقصورة كحمراء وصحراء وحبلى وبشرى والتأنيث
من ضرب المؤنث اللفظي الجمع الا ما كان اي الا الجمع الذي كان
بالواو والنون حال كونه ما كائنا من العقلاء فالمراد منه
العقلاء حالا او ما الموصولة التي هي عبارة عن الجمع سواء كان
واحده اي واحد ذلك الجمع مذكرا حقيقيا كرجال في جمع رجل
او كان واحده مؤنثا حقيقيا كنسوة في جمع امرأة نحو جاء الرجال
وجاءت الرجال فلما جاء في تأنيث الفعل علم ان لفظ الرجال
مؤنث وفي التنزيل اي القرآن المنزل اذا جاءك المؤمنات
فلما قيل اذا جاءك بتذكير الفعل المسند الى المؤمنات علم ان المؤمنات

وتذكيره

مونث لفظا وان كان واحده وهو مذكر مونثا حقيقيا
وكذا قوله وقال نسوة وانما انث اي جعل مونثا مثل
هذا الجمع اي الجمع الذي غير الجمع المونث السالم بالواو والنون لانه
اي لان مثل هذا الجمع ناسب اشياء بالتانيث في انه اي ان
هذا الجمع ثان للواحد اي للواحد كالتانيث فانه ثان للتذكير
اما في التخليق لانه خلق اولا آدم ثم حواء واما في اللفظ والصيغة
لانه يقال الظريف ثم ظريفة بزيادة التاء ولانه اي ومن هذا
التعليل ان يقال ان الجمع بالواو والنون ايضا ثان للواحد
فلم لم يونث اجاب عنه بقوله ولم يونث نحو مسلمون اي الجمع المذكر
السالم بالواو والنون لاختصاصه اي لاختصاص مثل هذا
الجمع بذكور العقلاء لان هذا الجمع انما يجيء من العقلاء ويختص بجمع ذكورهم
فلهذا المعنى لم يعتبر فيه التانيث ولانه اي ولان مثل هذا الجمع
لم يتغير اي لهذا الجمع صيغة اخرى بل هي صيغة مفرده بعينه
الحق باخره علامة الجمع من الواو والنون فكانه لم يكن ثانيا
للواحد بخلاف جموع التكسير فان صيغته غير صيغة الواحد

وان كان
ثانيا للواحد

فرجال غير صيغة رجل وافراس غير صيغة فرس هذا اي ترك
العلامة للتانيث في الفعل اذا كان المونث غير حقيقي اذا كان
الفعل مسندا الى الظاهر اي ظاهر غير الحقيقي اما اذا اسند
الفعل الى المضمر فالتانيث اي الحاق علامة التانيث في
الفعل او الحاق ضمير الجماعة واجب نحو الرجال جاءت بالحاق
تاء التانيث او والنساء جئن بالحاق ضمير الجماعة وهو النون
لجماعة او النساء فهن
ونحو الجذوع انكسرت بالحاق علامة التانيث وانكسرن
بالحاق ضمير الجماعة اما التانيث فباعتبار اللفظ واما ضمير الجماعة
فباعتبار المعنى ولما كان من الالفاظ ما فيه معنى الجمع وليس بجمع
فيه بين الاعتبارين يجوز فيه التذكير والتانيث فاراد المصنف
ان يبين استعمال هذه الالفاظ بحسب الاعتبارين فقال
والناس وهو اسم جنس للانس وليس بجمع له والايام والرهط
والنفر فمذكر وهذا موكول الى استعمال العرب والقوم يذكر
ويونث قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين فالحاق
التاء يدل على ان القوم مونث وقال الله تعالى كذب به قومك

او جاؤا ضمير الجماعة

فان قيل ذكر النحل فى قوله تعالى يدل على انه مذكر ونحو النخل والتمر كما بينا
مما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث ويعلم كونه مذكرا
ومؤنثا اما باسناد الفعل اليه او باجراء صفته مذكرا او مؤنثا
كما فى التنزيل اعجاز نخل خاوية فان قوله خاوية بتاء التانيث
يدل على ان نخل مؤنث لانه لا يؤنث الصفة الا ان انث
موصوفه واعجاز نخل منقعر فان منقعر بالتذكير يدل على ان النخل
مذكر والنخل باسقات فانه يدل على تانيث النخل ولما كانت تانيث
بعض اسماء الاعداد على عكس تانيث سائر الاسماء اشار اليه
بقوله وتانيث العدد من الثلثة الى العشرة وانما بدا من
الثلثة لان واحدا واثنين على القياس فى التذكير والتانيث
تقول واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان للمؤنث
عكس تانيث جميع بابها اى على عكس تانيث غير الاعداد فيذكرها
فيلحق التاء بالمذكر ويسقط عن المؤنث وفى شرح اللباب
فيطلق الثلثة سواء كانت مركبة مع مميزها نحو ثلثة رجال او غير مركبة
نحو رجال ثلثة وسواء عطف عليها شئ نحو ثلثة وعشرون

اولا الى العشرة على عكس تذكير غير الاعداد وتانيثها لان ا
الاصل قبل العدد او من غير اعتبار المعدود ومن الثلثة الى
العشرة بالتاء لان ما فوق الاثنين من العدد موضوع
على التانيث فى اصل وضعه حيث كان عبارة عن مطلق العدد
من غير ارادة المعدود وكون ستة ضعف ثلثة لان كل جمع
انما يصير مؤنثا باعتبار كونه عددا فوق الاثنين فتانيث
العدد باعتبار نفسه اولى ثم لما حصل طريان معنى الوصفية
على الاعداد بواسطة غلبة التعبير بها عن المعدود ودلت التراكيب
ان معنى جاءنى رجال ثلثة رجال معدود وبهذا العدد اجريت
مجرى الصفات المشتقة فى اطراد الفرق بين المذكر والمؤنث
والمذكر اول لانه اصل والمؤنث فرع عليه فان كان
موصوفها جمعا مذكرا كان تانيثها على الاصل لكونها صفة
للجمع والجمع مؤنث وان كانت مضافة الى موصوفها
وهو الاكثر نحو ثلثة رجال صارت تابعة للمضاف اليه فى التانيث
لان المضاف اليه هو الموصوف فى الاصل غالبا وصلوا الى

في جمع المؤنث وكثر جواز الحاقها في الفرق ولا يجوز زيادة تاء لو
لامتناع اجتماع علامتي التأنيث في كلمة واحدة لزم حذف
التاء واعلم ان اعتبار لحوق التاء بهذه الاعداد وعدم
لحوقها انما يكون بالنظر الى واحد المعدود ولا الى لفظ المعدود
فان كان المعدود جمعا وواحده مؤنثا غير العلم حذفت
التاء منها كثلث نسوة وعيون وان كان مذكرا اثبت
التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث كاربعة
حمامات في جمع حمام او لم يكن وان كان المعدود صفة قائمة
مقام الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة كقوله تعالى
فله عشر امثالها فانه حذفت التاء ههنا مع ان المثل مذكر
لان المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات امثالها وان بالامثال ن
لم يكن المعدود جمعا بل اسم جمع او اسم جنس فان كان مختصا
بجمع المذكر كالقوم كان حكمه حكم جمع المذكر وان كان مختصا
بجمع المؤنث كان حكمه حكمه نحو ثلث مخاض لانها بمعنى الحوامل
من النوق الى ههنا كلامه تقول ثلثة رجال بادخال التاء في ثلثة
اي مرجح [illegible]

لان المعدود مذكر وتقول ثلث نسوة بحذف التاء وحين
كان المعدود مؤنثا وتقول ثلثة غلمة بالتاء في ثلثة لان
الغلمة جمع غلام وهو مذكر وفي التنزيل اي القرآن المنزل
سبع ليال بحذف التاء لان المعدود ليلة لان العبرة لواحد
المعدود لا للفظ والليال جمع ليلة فيكون المعدود مؤنثا
وثمانية ايام بادخال التاء لان الايام جمع يوم واليوم مذكر
فيكون المعدود مذكرا هذا الى العشرة فاذا جاوزت
العشرة بتركيبها الآحاد مع العشرة اسقطت التاء
من العشرة حال كونها مع المعدود المذكر لان التاء
علامة التذكير لكونه عكس التأنيث كما عرفت فلو اثبت
التاء في العشرة مع اثباته في الثلثة وقلت ثلثة عشرة
رجلا لزم اجتماع علامتي التذكير وهو غير جائز واثبتها
اي التاء في العشرة مع المعدود المؤنث لانك
لو اسقطت التاء مع اسقاطها من ثلث وقلت ثلث عشر
امرأة لزم اجتماع علامتي التأنيث على ما عرفت فان سقوطها

ولو اسقطت التاء من
[illegible] الاثنين [illegible]
العشرة [illegible] علامة التأنيث [illegible] الواحد
الواحد والاثنين وانما [illegible] الا انه
والاثنين فقط [illegible] الواحد والواحدة
في الواحد الى الواحد [illegible] احتياج
الى الواحدة

سوى الثلثة الى العشرة علامة التانيث نحو ثلثة عشر رجلا باسقاط
التاء من عشر وثلث عشرة امراة باثبات التاء في عشرة
بكسر الشين عند التركيب في المؤنث من عشرة نحو احدى
تو الى تسع فتحات مع ثقل التركيب في لغة بني تميم وسكونها
اي سكون الشين في لغة اهل الحجاز وهي الفصيحة لان السكون
اخف من الفتحة وهذا اي كون التذكير والتانيث على العكس
فيما فوق الثلثة اما في الواحد والاثنان فعلى القياس فلذا قال
واحد عشر رجلا بتركه التاء واحدى عشرة امراة باثباتها
في المؤنث والاسمان المركبان من اسماء العدد كلاهما
مبنيان على الفتح الا اثنى عشر وكذا اثنتا عشرة فانه
لا يبنى فيه الجزآن بل يبنى الجزء الثاني المتضمن معنى الحرف
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون
وهذا معنى قوله فانك تعربه اي تعرب الجزء الاول منه
اعرابا مسلمين يعني اعراب التثنية بالياء المفتوح
ما قبلها الفصل الثالث في التوابع وهي جمع

تابع

تابع منقول من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي كجمع
فاعل على فواعل كالكاهل على كواهل وهي اي التوابع خمسة
اضرب الاول تاكيد والثاني صفة والثالث بدل
والرابع عطف بيان والخامس عطف بحرف وفي الرضي وفي
عامل التوابع تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان
ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل
في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي كما في المبتدأ
والخبر ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع في
قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ في جاءني الظريف
ليس في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة
فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار
التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني
هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب
اليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى وجعله معنويا كما ذهب
الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوي في كلام العرب

وقال بعضهم ان عامل الكل مقدر من جنس الاول ع

وكذا في جاءني زيد العالم وزيد نفسه ع

تحمل ان

بالنسبة الى اللفظي كالثاني وهما نادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه
وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا
امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش والرماني
والفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري
وابن الحاجب ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه
اذ المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وفي
وسنوفي في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل فحكمه
فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال
سيبويه العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف
وقال الفارسي في الايضاح وابن جني في سر الصناعة ان
العامل فيه مقدر من جنس الاول وقال بعضهم العامل حرف
العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد القبيلين كما هو
حق العامل وقال ابن الحاجب في هذا كله جواز الوقف على المتبوع
دون التابع عند من قال العامل فيهما هو الاول بهذا الكلام

كلام

كلام الرضي مخلصا ومن اراد الاطلاع على وجه التفصيل فلينظر فيه
اما التاكيد المختص بالمعرفة اي يكون المؤكد المتبوع معرفة عند
البصريين فانما المراد بالتاكيد المختص بالمعرفة التاكيد المعنوي
وذلك لان التاكيد من باب الفاظ المعنوي لدفع الاحتمال عن اصل
نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم النسبة لافراد المتبوع
ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى بعدم رفع
الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي الاحتمال في النسبة
فوصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها وقد اجاز الكوفيون
تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار موقتا كدرهم ودينار
وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين وليس هذا فهو الى
ببعيد لاحتمال تعلق الفعل بذلك الوقت واما رجال ودراهم
مما ليس بمعلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تاكيدها واستشهد
الكوفية بجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني
الذلفاء حولا اجمعا ويكون التاكيد بالتكرير اي بتكرير اللفظ
الاول اما بعينه او بمرادفه نحو ضربت ضربت والمرفوع المتصل

يقع تأكيداً للمتصل لأي متصل كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً
وهذا التأكيد يجري في الألفاظ كلها اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً
أو جملةً أو مركباً تقييدياً أو غير ذلك ويكون التأكيد بغيره
أي بغير تكرير اللفظ وهو التأكيد المعنوي قال في شرح منهاج
الدين وشرط التأكيد المعنوي أن يكون معرفة عند البصريين
فلا يقال عندهم جاءني رجل نفسه ورجال أنفسهم لأن الغرض
من التأكيد رفع الاحتمال الحاصل عن النسبة والشمول في المشمول
والنكرة دالة على العموم والشيوع فلو أكد بها النكرة لفات
الغرض المقصود منه لأن كل واحد من الألفاظ المحصورة للتأكيد
المعنوي معارف إما بالإضافة أو بجعلها أعلاماً للتأكيد
من حيث أنها غير منصرفة للتعريف ووزن الفعل في أجمع ونحوه
أو للتعريف والعدل في جمع ونحوه فمنها أن يؤكد بها ما هو معيناً
ليحصل التأكيد المعنوي الذي هو كلامه نحو جاءني زيد نفسه و
وجاءني الرجلان كلاهما وجاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون
أبتعون أبصعون بالصاد المهملة والبصع الجمع وقيل الضاد

المعجمة من بضع الماء في ثورة الجبل أي جمع عن المبرد أي المعجمة وفيه
وفي الصحاح رواية الضاد المعجمة ليست بالغالبة وفي الجامي وقيل
لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الإفراد وهو مثل حسن بسن وقيل
أكتع مشتق من حول كتيع أي تام يعني سال تمام والبصع بالمهملة
من صبع العرق أي سال وبالمعجمة من ضبع أي روي وأبتع
من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه يعني ويمكن استنباط مناسبة
خفية بين هذه المعاني ومعانيها التأكيدية بالتأمل الصادق لمن
يهتا كلامه وقال الرضي اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التأكيد
المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعون ثم أخواته ثم
أكتعين إلى أبتعين وإن لم تقصد الجمع بين هذه الألفاظ فلك
الاقتصار على أيها شئت من النفس إلى أجمع ولا يلزم أن يكون
الأخير تابعاً للمقدم عليه بل لك أن تذكر العين من دون النفس وأجمع
ومتصرفاته وأخواته من دون كل وأما أكتع وأخواته فالبصريون
على ما حكى الأندلسي عنهم جعلوها تابعة لأجمع ومتصرفاته ولم
يذكروا أبتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلته والبغداديون

جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع وكذا
ذكر الجزولي وقدم الزمخشري أبتع على أبصع ونقل المصنف عن الأزهري
ما صححه والمشهور الحكم الأول وإذا أردت ذكر أخوات أجمع وجب
الابتداء بأجمع ثم يجيء بأخواته على هذا الترتيب أجمع أكتع أبصع
أبتع ولا خلاف أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته وقال ابن
كيسان يبتدأ بأيتهن شئت والقول الثالث أنه
يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة
الباقية والقول الرابع جواز حذف أجمع مع جواز تقديم بعض
الثلاثة الباقية على بعض إلى هنا كلام الرضي والصفة
من التوابع الخمسة وهي أي الصفة الاسم الدال على بعض
أحوال الذات لا على جميع أحوالها لأن الصفة الواحدة لا يمكن
أن يدل على جميع أحوال الذات بل على بعضها ولا يلزم منه
أن يكون كل ما يدل على بعض أحوال الذات صفة وهي أي الصفة
على أربعة أنواع لأنها إما فعل يفعله الموصوف بجوارحه كالقائم
والقاعد أو حلية أي حلية الموصوف وهي كل صفة ظاهرة

على الشي

على الشيء مدركة بالبصر كالطويل والأسود أو غيرهما وهي كل
صفة باطنة في الموصوف غير مدركة بالبصر كالفهم بفتح الفاء وكسر
الهاء وصفة مشبهة والكريم والعاقل فإنها أوصاف باطنة
جبلت عليها الموصوف من غير مدخل فيه أو نسبة بياء النسبة
فتكون مركبة من الاسم وياء النسبة كالهاشمي والبصري
والمكي والمدني وأما الوصف أي وصف الشيء بأسماء الأجناس
فلا يأتي أي لا يجيء إلا بوسيلة ذو كما مر في شرح
قوله ذي الإنعام وهي أي كلمة ذو وتثنى إذا كان الموصوف مثنى
وتجمع إذا كان الموصوف مجموعا وتذكر إذا كان الموصوف
مذكرا وتؤنث إذا كان الموصوف مؤنثا يعني أن ذو
يتبع الموصوف في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
لا اسم الجنس فيقال في بيانه جاءني رجل ذو مال في المفرد المذكر
في حالة الرفع وجاءني الرجلان ذوا مال بالألف في تثنية
المذكر في حالة الرفع ورأيت الرجلين ومررت بالرجلين
ذوي مال بالياء المفتوح ما قبلها في حالة النصب والجر في تثنية

المذكر ويقال جاءني رجال ذوو مال بالواو في حالة الرفع لجمع المذكر
ورأيت رجلا ومررت برجال ذوي مال بالياء المكسورة
ما قبلها في حالتي النصب والجر لجمع المذكر ويقال امرأة ذات مال
في المفرد المونث في حالة الرفع وامرأتان ذواتا مال في تثنية
المونث بالالف في حالة الرفع وامرأتين ذواتي مال بفتح التاء
وسكون الياء في حالتي النصب والجر لتثنية المونث ويقال
جاءتني نسوة ذوات مال بالرفع في جمع المونث بالالف
والتاء ورأيت نسوة ومررت بنسوة ذوات مال بالكسر
اي بكسر التاء في حالة النصب والجر لان نصب جمع المونث تبع
لجره فيكون بالكسرة فكانت كلمة ذو تابعة للموصوف في الاحوال
كلها وبقي اسم الجنس وهو مال مفردا مذكرا وكل صفة تتبع موصوفها
تذكيرا وتانيثا يعني اذا كان الموصوف مذكرا كانت الصفة مذكرا
واذا كان مونثا كانت الصفة كذلك وكذا معنى قوله وافرادا
وتثنية وجمعا واعرابا اي رفعا ونصبا وجرا فيكون المجموع عشرة
مواضع ويوجد منها في كل تركيب اربعة وهي المتابعة المطلقة

وتعريفا وتنكيرا

بل اذا كانت الصفة فعلا له اي للموصوف اي قائما به نحو مررت
برجل حسن اي ذي الحسن قائم به واما اذا كانت الصفة فعلا لسببه
اي لسبب الموصوف اي متعلق الموصوف يعني به صفة اعتبارية
تحصل بالسبب متعلقه فانها اي الصفة تتبعه اي تتبع الموصوف
في التعريف والتنكير والاعراب فحسب اي فقط ولا تتبع
في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع ومنه
اي من كون الصفة فعلا لسبب الموصوف قوله تعالى ربنا اخرجنا
من هذه القرية الظالم اهلها فان قوله الظالم صفة القرية في
اللفظ وفي الحقيقة فعل القرية فلذلك لم يتبع القرية في التانيث
والبدل اي من التوابع الخمسة على اربعة اوجه اي على اربعة اقسام
الاول بدل الكل من الكل اي البدل عين المبدل منه نحو رأيت
زيدا اخاك فان المراد بالزيد والاخ شخص واحد والثاني
بدل البعض من الكل اي بذكر الكل اولا ثم يجعل بعضه بدلا منه
نحو ضربت زيدا رأسه فجعل الرأس بدلا من زيد وهو جزء
زيد وبعضه والثالث بدل الاشتمال والمراد بالاشتمال

لا بحال هو

ان يكون بين البدل والمبدل منه تعلق غير الكلية والجزئية نحو
سلب زيد ثوبه فان الثوب ليست عين زيد و
ولا جزءه ولكن بينهما تعلق الظرفية والمظروفية وجاء في التنزيل
يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان قوله قتال بدل
عن الشهر وليس القتال عين الشهر ولا بعضه بل الشهر
زمان يقع القتال فيه فيكون بدل الاشتمال واعجبني زيد ضربه
او علمه فان الضرب والعلم ليسا بعين زيد ولا بعضه
بل هما وصفان قائمان به وانما اورد امثلة متعددة
ايذانا بان الاشتمال يقع على انواع شتى لا يختص بنوع
دون نوع بل كل تعلق بينهما غير الكلية والجزئية يسمى اشتمالا
والرابع بدل الغلط اي كون الشيء بدلا من الغلط فيقع
الغلط في المبدل منه ثم ذكر البدل فقال لذلك الغلط وقوله
بدل الغلط على الاضافة لا على التوصيف نحو مررت برجل
حمار فاراد المتكلم ان يقول مررت بحمار فسبق لسانه فقال
برجل فدفع هذا الغلط فقال بحمار فيكون في المبدل منه وقوع
الغلط

وهو رجل دون البدل وهو مختار وعطف البيان وهو اي عطف
البيان اسم احتراز عن الفعل والحرف فان عطف البيان لا يكون بهما
غير صفة احتراز عن الصفة التي هي للتوضيح يجري عطف البيان
مجرى التفسير للمتبوع نحو جاءني ابو عبد الله زيد فزيد تفسير
لابي عبد الله او جاءني زيد ابو عبد الله فابو عبد الله في هذا
المثال تفسير لزيد وكون الكنية عطف بيان للعلم اذا كان
زيد مشهورا بالكنية يعني جعل الكنية عطف بيان للعلم انما
يكون اذا كان الرجل اشهر بكنيته ويفهم منه انه يشترط
في عطف البيان ان يكون الثاني اوضح من الاول لكن المذكور
في عامة الكتب انه لا يلزم ان يكون الثاني اوضح من الاول
لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما وان كان الاول اوضح
من الثاني والعطف بالحروف من التوابع الخمسة وحروف العطف
تسعة الاول الواو لمطلق الجمع بلا ترتيب بين المتبوع والتابع
نحو جاءني زيد وعمرو فانه لا يدل على ان حصول المجيء منهما في
زمان واحد او على ان حصوله من زيد قبل حصوله من عمرو او بالعكس

بل يمنع الاجتماع لان الثلث حاصلة فيه لا دليل في الواو على شيء
منها عند جميع البصريين والفاء للجمع ايضا لكن لا لمطلق الجمع بل
للترتيب مع التعقيب نحو جاءني زيد فعمرو وثم للجمع لكن لا لمطلق
الجمع بل للترتيب مع التراخي اي التأخير نحو رأيت زيدا
ثم عمروا واو ولاحد الشيئين او الاحد مبهما نحو جاءني
زيدا وعمرو ويقال لهما اي لاو واما انهما للشك اي لشك المتكلم
او لشك السامع فانك اذا قلت جاءني زيد او عمرو
ولم تعرف الجائي منهما فهي للشك منك وان عرفته ولكن
قصدت الابهام على السامع فهي لشك السامع وللتخيير
وللاباحة في الامر نحو خذ هذا او خذ ذاك وجالس الحسن
او جالس ابن سيرين فانه اذا لم يحصل للمأمور بالجمع
بين الامرين فضيلة وشرف نحو زيدا او عمرا خذ فهي للتخيير
وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو والفقه
فهما للاباحة وفي الاباحة يجوز الاقتصار على احد الفعلين
ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الامرين ولا يجوز

الجمع

الجمع بينهما وام للاستفهام متصلة نحو ازيد عندك ام عمرو وام
المتصلة لاحد الامرين الداخلة على الام الاخر همزة الاستفهام
سواء كان معنى الاستفهام باقيا فيها ام صار بمعنى التسوية
نحو قوله تعالى سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم اي يجاب
ولا يجاب ام بنعم الا بالتعيين لان السؤال بام في قولك ازيد
عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان يكون الجواب بما يطابق
السؤال انما كان كذلك لان ام مع الهمزة بمعنى اي ويستفهم
بأي عن التعيين فيكون المعطوف عليه بام بتقدير استفهام واحد
ولهذا اسمي متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كاسم واحد متصلة
بما قبلها غير منفصلة عنه وعلى هذا اذا وقع في المتصلة مفرد
فالاولى ان يلي الهمزة مفرد آخر مثل ذلك المفرد ليكون اشبه
الهمزة بما دل اي والمفرد الذي بعدها بما اول المضاف اليه فيقع
ازيد عندك ام عمرو ايهما عندك ومعنى في السوق زيد ام في
الدار في اي الموضعين هو او حال كونها منقطعة نحو ازيد عندك
ام عندك عمرو واتى اي الجنة المرائية من بعيد لا بل

المعطوف ح ع

حذف الكلام كلها من شرح اللباب للسيد عبد الله

ام شاة بمعنى بل اهي اي بل اهي شاة وفي شرح اللباب
وام المنقطعة كبل والهمزة اي تكون بمعنى بل مع همزة الاستفهام
كأنها مشتملة على معنييهما سواء كان بل للاضراب ام لا كما تدل
على ان الاول وقع غلطا كما في انها لابل ام شاة
او تدل على الانتقال من كلام الى آخر لا لتدارك الغلط كما
في قوله تعالى ام يقولون افتراه وسواء كانت الهمزة
للاستفهام كالمثال الاول وللانكار كالمثال الثاني
وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحدها اذا جاءت بعد ما اداة
الاستفهام كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور ولا يليها
الا الجملة بخلاف المتصلة فانها كما يليها الجملة يليها المفرد ايضا
فيكون ما بعدها وما قبلها على كلامين نحو أزيد عندك ام عمرو
كأنك قلت ازيد عندك ظانا انه عندك ثم ضربت نظرا ان
الذي عندك عمرو فاضربت من الاستفهام الاول وشرعت
في استفهام مستأنف فما بعدها منقطع عما قبلها ولهذا
سميت منقطعة وان ام المنقطعة غير مختصة بالاستفهام بخلاف

ام

بالهمزة

ام المتصلة فانها مختصة بالاستفهام بالهمزة كما عرفت والمنقطعة
تجيء بعد الخبر ايضا نحو انها لابل اي ان الاشخاص المخصوصة التي
أريتها لابل وهي جملة خبرية فلما قربت وعلمت انها ليست
بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة
ام شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاة والتقدير
بل أهي شاة وام المنقطعة اعم من المتصلة في الاستفهام والظاهر
وقد يجيء المنقطعة لمجرد الانكار من دون معنى بل كالهمزة التي
تأتي الهمزة للانكار كقوله تعالى ام يقولون شاعر ام يقولون تقوله
الى هنا كلامه ولا للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فان
جاءني زيد اثبات المجيء لزيد ولا عمرو نفي المجيء عن عمرو وفي الرضي
اعلم ان لا لنفي الحكم عن معطوف بعد ايجابه للمتبوع فلا يجيء الا بعد
خبر موجب او امر ولا يجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض و
والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضربت زيدا
لا عمرا واضرب زيدا لا عمرا ولا تعطف بها الا الجملة
ولا الماضي فلا يقال اقام زيد لا قعد لانه جملة ولفظ الا موضوعة

لعطف المفردات ولا يجوز تكرارها كسائر حروف العطف لا
تقول قام زيد لا عمرو ولا بكر كما تقول قام زيد وعمرو وبكر
ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت لا بكر ولا
خالد فتخرج لا عن العطف وتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه
وبل للاضراب عن الاول والاثبات للثاني في عطف المفرد على
المفرد منفيا كان الاول او موجبا ومعنى الاضراب جعل
المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف فان حكمه
يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون هذا الحكم بل بالنظر الى ما قبلها
واما حكم ما بعدها بالنظر الى ما قبلها فان وقع بل بعد الايجاب
كالخبر المثبت والامر تعين الغلط في المعطوف عليه نحو جاءني
زيد بل عمرو فانك قصدت الاخبار عن مجيء زيد ثم ظهر لك انك
غلطت في ذلك فاضربت عنه الى عمرو والمعنى بل جاءني عمرو
وان وقع بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو احتمل الغلط في المعطوف عليه
عند المبرد فانه قال ان بل بعد النفي يفيد النفي وان الغلط في
الاسم المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الى المعطوف

ويكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ويحتمل الامر الجنس الفعل
وحده دون الفعل وحرف النفي ولا يكون غلطا كما هو عند
الجمهور فانهم قالوا ان بل بعد النفي يفيد الاثبات فكان معنى
ما جاءني زيد بل جاءني عمرو ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا
في سبيل الله امواتا بل احياء وقد جاء بل في عطف الجملة
على الجملة لترك الكلام الاول والاخذ فيما هو الاهم من الاول
مع ثبوت معنى الاول كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الاخرة
بل هم في شك منها بل هم منها عمون وقد يجيء ايضا لتدارك الغلط
سواء اشتد ترك الجلالة في جزء او لا نحو ضربت زيدا
بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل خالد نحو جاءني زيد بل عمرو
هذا مثال الموجب وما جاءني زيد بل عمرو هذا مثال النفي ولكن
بالتخفيف للاستدراك بعد النفي اي لا يستعمل الا بالنفي
فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا لان بل للاثبات
للثاني بعد النفي عن الاول ولكن للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول نحو
ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي

نظيره بل قد يجعلها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي
ومعنى الاستدراك في لكن رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر بالاستثناء
المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا
جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك التوهم بقولك لكن
عمرو لم يجئ نحو ما جاءني زيد لكن عمرو حاضر والفرق بينهما اي بين
الاضراب والاستدراك انك تبطل بالاضراب الحكم الاول
وبالاستدراك لا تبطله وحتى بمعنى الغاية وانما قيد به لانها
لو كانت ابتدائية لا تكون عاطفة نحو ضربت القوم حتى زيد
وينبغي ان يكون ما بعدها اي بعد حتى مما يصح دخوله الضمير اجمع
الى الموصول فيما قبلها اي ما قبل حتى فلا يجوز جاءني القوم
حتى الحمار كما لا يجوز جاءني الحمار حتى القوم فيشترط في حتى
كون المعطوف جزءا من المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء

اوبعد

او ليفيد ذاتا قوة ان كان المعطوف بها ادون من شيء في اجزائه
نحو قدم الناس حتى المشاة فحتى تفيد ان المعطوف بها هو الجزء
من المعطوف عليه الغالب في القوة او الضعف على باقي اجزائه الخ عليها
ترتيبا ذهنيا من الاضعف الى الاقوى ومن الاقوى الى الاضعف
لا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل مع المعطوف علية
بالمعطوف بحتى سابقا من تعلقه بباقي الاجزاء نحو توفي الله
كل اب لي حتى آدم او زمانا واحدا نحو قدم الحجاج حتى المشاة
في ساعة كذا فالترتيب الخارجي لا يعتبر فيها كما لا يعتبر المعلقة
بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنيا من الاضعف الى
الاقوى ومن الاقوى الى الاضعف

الفصل الرابع

في الاعراب الاصلي اي في الاعراب الذي هو حاصل في محله لا تابع
لآخر وفي الاعراب غير الاصلي اي في الاعراب الذي ليس
بالاصالة بل يلحق بالآخر لمناسبة له بوجه من الوجوه
الكلام والمراد بالكلام ههنا اللفظ المركب من العامل والمعمول
تركيبا صحيحا لا الكلام الذي هو ما تضمن كلمتين بالاسناد وتنوينه

عن ذكر الاعراب فانه عبارة وهو مصدر ميمي اي دوره في الكلام
على ثلثة معان احدها الفاعلية وثانيها المفعولية وثالثها
الاضافة ولما كان لفظ الاضافة مصدرا بنفسه لم يحتج
الى الحاق الياء اي ياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية
فالرفع سواء كان بالحركة او الحرف علامة للفاعل والنصب حركة
كانت او حرفا علامة للمفعول والجر بانيهما كانت علامة
للمضاف اليه وما اي المرفوع والمنصوب والمجرور الذي سوى
ذلك اي سوى الفاعل والمفعول والمضاف اليه ملحق بها اي بالفاعل
والمفعول والمضاف اليه ثم اراد ان يبين ملحق كل واحد منها
على حدة فقال فالملحق بالفاعل خمسة الاول المبتدا والخبر
اي خبر المبتدا اما الاول فمن جهة كونه مسندا اليه واما الثاني
فمن حيث كونه جزءا ثانيا من الجملة كالفاعل فانه مسند اليه وجزء
ثان من الجملة نحو ضرب زيد والثالث اسم كان فانه ملحق
بالفاعل من حيث انه مسند اليه والرابع خبر ان فانه ملحق به
من حيث انه جزء ثان من الجملة والخامس اسم ما ولا اللذين بمعنى

ليس فانه ملحق بالفاعل في كونه مسندا اليه والسادس خبر لا
التي لنفي الجنس فانه ملحق به في كونه جزءا ثانيا من الجملة والمفعول
الذي هو منصوب بالاصالة خمسة الاول المفعول المطلق
والثاني المفعول به والثالث المفعول فيه والرابع المفعول له
والخامس المفعول معه والملحق به اي بالمفعول سبعة الحال
والتمييز والمستثنى المنصوب فانها ملحقات بالمفعول
في كونها فضلة وخبر كان من حيث انه يجيء بعد المرفوع
كالمفعول واسم ان واسم لا التي لنفي الجنس
لان اعرابهما اذا كانت مشبهة بالفاعل لكون اسماؤهما
مشبهة بالمفعول وخبر ما ولا الحجازيتين اي عملا في لغة
اهل الحجاز دون غيرهم من بني تميم فخبرهما ملحق به من حيث انه يجيء بعد
المرفوع والجر الاصلي للمضاف اليه اما بالحروف اي بحروف
الجر فاللام للعهد او بالاضافة المعنوية دون اللفظية و
والجر غير الاصلي اما بزيادة حرف الجر في المرفوع نحو بحسبك
درهم فان حسبك مبتدا او الباء زائدة وكفى بالله شهيدا

فان لفظ الله فاعل كفى والباء زائدة فكأنه قيل
كفى الله او بزيادة حرف الجر في المنصوب نحو ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة اي ولا تلقوا ايديكم او الجر الغير
الحقيقي للمضاف اليه بالاضافة اللفظية نحو ضارب
زيد في اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
في اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها فيكون المجرور
فيما يكون حرف الجر زائدا في المرفوع او في المنصوب
وفي الاضافة اللفظية في التقدير منصوبا او مرفوعا
واعراب الفعل غير حقيقي اي غير اصلي لانه ليس
اي في الفعل فاعلية ولا مفعولية ولا اضافة وقد سبق
ان الكلام مداره على هذه المعاني الثلثة فما لا يوجد فيه
واحد من هذه المعاني لا يوجد فيه مقتضي الاعراب
فلا يكون اعرابه اصليا بل للمشابهة بالاعراب
الاصلي وقد يقال في تقسيم الاعراب الاعراب صريح
بان تنصب علامة في آخر الكلمة وغير صريح بان لا تنصب

علامة في آخرها بل وضع صيغة الكلمة بتمامها لوجه مخصوص
من الاعراب كما قال فالصريح اما بالحركات او بالحروف
وقد ذكر مواضعها في صدر الكتاب وغير الصريح هو
اي غير الصريح ان يكون اي يوضع الكلمة بتمامها على
وجه مخصوص من الاعراب اي يوضع كلمة للمرفوع وكلمة
اخرى للمنصوب وكلمة للمجرور وما ذاك اي وما كون
الكلمة على وجه مخصوص كلمة من الكلمات الا في المضمرات الا
ترى انت ان لفظ انت وضع للمرفوع ووضع لفظ
اياك للمنصوب ولا رفع في اللفظ ولا نصب فيه
فان قلت فكذا سائر المبنيات لا رفع في اللفظ فيها
ولا نصب ولا جر قلت نعم الا ان اللفظ الواحد فيه
يقع في محل الرفع او النصب والجر ولا يوضع لكل واحد
من هذه المحال صيغة على حدة بخلاف المضمرات فانه قد
وضع لكل محل صيغة على حدة وهي اي المضمرات على ضربين
احدهما متصل وهو اي الضمير المتصل ما لا ينفك عن الاتصال

الثلثة وهي الالف والواو والياء م

الثلث وهي الضمة والفتحة والكسرة م

اي في اللفظ م

بشئ ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه لان المراد بالاتصال
المذكور في التعريف لغوي وهو اي الضمير المتصل ثلثة
انواع المرفوع والمنصوب والمجرور وكل منها اي من
المرفوع والمنصوب والمجرور بارز البتة اي غير مستكن
الا مرفوعه اي مرفوع المتصل فانه اي مرفوع المتصل
يجئ مستكنا اي مستترا في عامله ايضا كما يجئ بارزا
وغير المرفوع من المتصل لا يجئ مستكنا اصلا لعدم شدة
الاتصال بخلاف المرفوع فانه لو وقع فاعلا يكون
جزءا من الكلام فيشتد اتصاله بعامله فيجوز استتاره
في اللفظ واما الضمير المنفصل فلا استتار فيه لا في
مرفوعه ولا في غيره وذلك الاستكنان الذي في
المرفوع المتصل اما حال كونه لازما اي لا يكون الفعل
مسندا الى المستتر او حال كونه غير لازم اي يكون
الفعل مسندا اليه تارة مستكنا وتارة بارزا فاللازم
اي فالاستكنان اللازم في اربعة اي في اربعة افعال

وهي اي الافعال الاربعة افعل امر للمخاطب وافعل للمتكلم
وحده ونفعل للمتكلم مع غيره وتفعل اذا كان للمخاطب
المذكر وهذا القيد احتراز عن الغائبة الواحدة اذ الاستكنان فيه
غير لازم فيها وغير اللازم من الاستكنان في فعل اي
في الغائب المفرد المذكر من الماضي ويفعل في الغائب
من المضارع كذلك وكذا المؤنث الغائب من الماضي
في فعلت ومن المضارع في تفعل وكون الاستتار غير
لازم في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فان
الاستتار في هذه الاسماء غير لازم بل قد يكون مستترا فيها
وقد يكون بارزا كما قال فاذا رفعت بها اي بهذه
الاسماء الثلثة اسما ظاهرا بقيت هذه الاسماء اي
خالية عن الضمير والضمير المنفصل كالمظهر اي كالاسم المظهر
من زيد وعمرو في استقلاله وفي انه يمكن التلفظ به
ابتداء اي من غير ضمه واتصاله الى شئ وهو اي الضمير
المنفصل للمرفوع والمنصوب كالمتصل لهما وكحكم

لا لمجرورة اى للمنفصل وبهذا يفرق الضمير المنفصل
من المتصل وعدد الفاظ المنفصلة والفاظ المنفصلة
سبعة واربعون لفظاً اما المنفصلة فاربعة وعشرون
لفظاً اثنى عشر للمرفوع واثنى عشر للمنصوب ولا منفصل
للمجرور كما مرّ المرفوعة منها اى من المنفصلة اثنى عشر
انا للمتكلم وحده نحن للمتكلم مع غيره انتَ بفتح التاء
للمخاطب المذكر انتِ بكسر التاء للمخاطبة المؤنث انتما
لمثناهما انتم لجمع المذكر المخاطب انتن لجمع المؤنث
المخاطبة هو للمذكر الغائب هى للمؤنث الغائبة هما
لمثناهما هم لجمع المذكر هن لجمع المؤنث والضمائر
المنفصلة المنصوبة كذلك اى كالضمائر المرفوعة
المنفصلة فى كونها اثنا عشر وفى اشتراك التثنية
بين المذكر والمؤنث فى الغيبة والخطاب ايّاى ايّانا
ايّاكَ بفتح الكاف ايّاكِ بكسرها ايّاكما ايّاكم ايّاكنّ
ايّاه ايّاها ايّاهما ايّاهم ايّاهنّ وجميع عدد الفاظ

المتصلة

المتصلة مرفوعة كانت او منصوبة او مجرورة ثلثة
وعشرون لفظا المرفوع منها اى من الثلثة وعشرين
احد عشر لفظا عشرة الفاظ مشترك فى الماضى و
المستقبل ولفظ واحد فى المستقبل وحده وهو الياء
تفعلين تقول فعلتُ فعلنا فعلتَ بفتح التاء فعلتِ
بكسرها فعلتما فعلتم فعلتنّ تفعلين فعلا فعلوا فعلن
ولم يعد المص الضمائر المستترة من الفاظ الضمائر لانها
ليست الفاظا حقيقية لان الالفاظ الحقيقية ما يكون
حرفا وصوتا والضمائر المستترة ليست من مقولة
الحرف والصوت ولهذا لم يعدها من الفاظ الضمائر
والضمائر المنصوبة اثنا عشر لفظا نحو اكرمنى اكرمنا
اكرمكَ بفتح الكاف اكرمكِ بكسرها اكرمكما اكرمكم
اكرمكنّ اكرمه اكرمها اكرمهما اكرمهم اكرمهنّ ولفظ المجرور كلفظ
المنصوب المتصل الا ان ياء المتكلم فى المنصوب يلحق له اى
للياء المتكلم نون عماد وهى نون تدخل آخر الفعل

عند اتصالها بالمتكلم صيانة للفعل عن دخول الكسر
باخره لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره ولما منعوا
الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامة الجر كرهوا ان
يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في
الفرار عن الجر فادخلوا نون العماد حتى يدخل الكسر عليه
ويبقى آخر الفعل على ما كان عليه وبالجر ولا الحق
نون العماد في جميع المواقع الا في مني وعني وقدني وقطني
وهما بمعنى حسبي وانما الحق نون العماد في هذه
الكلمات الاربعة لان اواخرها مبنية على السكون فلو لم
يلحق نون العماد عند اتصالها بياء المتكلم لزم كسر
ما قبل ياء المتكلم فيزول البناء على السكون فالحق نون
العماد ليقع الكسر عليه ويبقى بناؤها على السكون
والتاء من الضمائر للمتكلم وحده في الماضي نحو فعلت
والنون من الضمائر ايضا له اي للمتكلم لكن لا مطلقا
بل اذا كان معه اي مع المتكلم غيره اي غير المتكلم كانوا فاعل

المتكلم

المتكلم فعلنا يكون مع المتكلم شخص آخر مشترك معه
في الفعل ولم يتكلم ذلك الشخص ويكون ما قبله
اي ما قبل ضمير المتكلم ساكنا في المرفوع لئلا يلزم
اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة ويكون
ما قبله في المنصوب باقيا على حاله نقول في المرفوع
اكرمت اكرمنا بسكون الميم ودعونا بسكون الواو
ورمينا واعطينا بسكون الياء ونقول في المنصوب
اكرمني واكرمنا بفتح الميم فيهما ودعانا ورمانا
واعطانا بقلب الواو والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما

خاتمة الكتاب اي هذا خاتمة الكتاب على انه خبر مبتدا
محذوف واعلم ان عادة المؤلفين اذا فرغوا
عن فن من انواع الفنون يوردون خاتمة ليكون
تتمة للكلام وتحسينا للمقاصد والمرام فيكون الخاتمة
مقابلة للفاتحة فكما يحصل براعة الاستهلال في الفاتحة
بالاشارة الى المباحث الآتية كذا يحصل براعة الاختتام

بالكلام الى المباحث الاضيبة اجمالا وتحاتصيرا اى نقدر

وينوى ولا يذكر فى اللفظ بقرينة دالة عليه للايجاز

والاختصار المعمول كاضمار الضماير المستترة فى زيد ضرب وغيره

فان فى ضرب ضمير مستتر عايد الى زيد وهذا الضمير المستتر

فاعل ضرب فيكون مضمرا وكاضمار المنادى فى الا يا اسجدوا

اى يا قوم والمنادى معمول لانه مفعول به بضمير العامل

والعامل قسمان معنوى ولفظى واللفظى قسمان

ايضا قياسى وسماعى ولا يمكن الاضمار فى العامل

المعنوى لانه لاحظ للسان فيه والحذف والذكر

من احوال الالفاظ فلذلك قال وذلك اى ان يضمر العامل

فى السماعية اى فى العوامل السماعية قليل نادر

لضعف العوامل السماعية بالنسبة الى القياسية فلم تقو

الى العمل الا بان تذكر فى اللفظ منه اى من اضمار

العامل السماعى مع قلته اضمار ان بفتح الهمزة وسكون

النون من نواصب المضارع بعد الحروف الستة

التى سبق ذكرها حيث قال وان من بينها تدخل على الماضى والمضارع

بعد ستة احرف وهى حتى ولام كى ولام الجحد واو بمعنى الى

او الا وواو الصرف نحو سرت حتى ادخلها اى ان ادخلها

فاضمر ان بعد حتى وكذا البواقى ومنه اضمار ان بكسر الهمزة

وسكون النون من جوازم الفعل المضارع كما سبق

~~حيث قال وتجزم ان مقدرة فى جواب الاشياء الستة التى~~

~~تجاب بالفاء الا النفى مطلقا والنهى فى بعض المواضع~~

~~مع فعل الشرط اى مع اضمار فعل الشرط~~

فيما يجاب بالفاء كما ذكره المصنف حيث قال ويجى الجزاء

بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او

صريحا نحو ان تاتنى فانت مكرم فيما يكون الجزاء جملة

اسمية وكذا البواقى الا ما استثنى منه اى مما يجاب

بالفاء حيث قال الا النفى مطلقا والنهى فى بعض المواضع

ومنه اى من اضمار السماعية اضمار رب من حروف الجر

بعد الواو وبعد الفاء وبعد بل مثال اضمار رب بعد الواو

كما قال وتجزم ان مقدرة

فى جواب الاشياء الستة التى

تجاب بالفاء الا النفى مطلقا

والنهى فى بعض المواضع ...

... حرف الشرط وفعل الشرط

وكذا البواقى

نحو قوله اي في قول الشاعر وبلدة لا ترام خائفة اي رب بلدة
فاضمرت رب بعد الواو وهذا البيت لم يذكر في الضوء
ولا في شرح الابيات وعليه اي على حذف رب بعد الواو
قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق اي رب قاتم
الاعماق وفي شرح الابيات قاتم بكسر التاء على وزن فاعل
من القتام وهو الغبار بمعنى المظلم لكثرة الغبار والاعماق
الاطراف والجوانب وقيل عمق وهو ما بعد عن اطراف
المفازة اي الصحراء والخاوي الخالي من خوى الربع اذا خلا
والمخترق بفتح الراء الطريق والممر لانه موضع خراق
الرياح فان المار في الطريق انما يخترق الريح لان الخلاء
غبر واقع فالمعنى رب مفازة ذي قتام اطرافه او مظلم
من كثرة الغبار خال ممره مشتبه اعلامه وآثاراته براق
سرابه سرته وقطعته بصفات نحوه ووقوعه في مكانه
وتحمله على شدائده وخلاصه وخروجه منها بسلامة اي ما انا ...
وقاتم مجرور برب مضمرة مضاف الى الاعماق اضافة لفظية

وخاوي

وخاوي المخترق ايضا تركيب اضافي مجرور لكونه صفة المجرور
وذلك في الحقيقة صفة لمحذوف والتقدير رب مهمه او بلد
قاتم الاعماق ومثال اضمار رب بعد الفاء في قول امرئ القيس
فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول
اي فرب مثلك فحذف رب وبقي الجر فيما بعده وهو مثل
اي فرب امرأة مثلك حبلى صفة مثل في اللفظ وهي
في الحقيقة صفة امرأة المقدرة والالف للتأنيث قد طرقت
اي طرقتها اي اتيتها ليلا ومرضع عطف على حبلى
اي ذات رضيع ولهذا لم يؤنث فالهيتها اي شغلتها
عن ذي تمائم اي عن صبي لها تمائم هي جمع تميمة وهي
التعويذ الذي يعلق في عنق الصبي حفظا له من اصابة
العين محول اي اتى عليه حول كامل صفة ذي تمائم
وفي وصف تلك النساء بالحبل والارضاع وفي وصف
الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول وفي جمع تمائم اشارة
الى كمال ميل النساء اليه اما في الوصف بالحبل والارضاع فظاهر

اي الى ذلك الصبي م

واما في وصف الصبي بذي تمايم فلان التميمة انما تجعل في عنق
الصبي اذا كان في غاية الحسن فيخاف عليه من اصابة العين
واما في الوصف بالاحوال فلانه في تلك الحال يظهر منه اي من الصبي ح
من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة المشتهية
ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا في القلوب اكثر
مما كان قبلها وبعدها واما الاعراب فقوله فمثلك متعلق
بقوله قد طرقت وحبلى صفة مجرور محذوف وهو امراة اي اذا انتقه امراة م فمثلك
ومرضع معطوف على حبلى وطرقت فعل وفاعل ومفعول والهيتها
الفاء للجزاء او للعطف والهيتها فعل وفاعل ومفعول معطوف
على قوله طرقت وقوله عن ذي تمايم متعلق بقوله فالهيتها
ومحول مجرور صفة لقوله ذي تمايم واما الاستشهاد فعلى
ان رب يكون مضمرة بعد الفاء كما يكون مضمرة بعد الواو
وهو ظاهر ومثال اضمار رب بعد بل قول الآخر بل بلد
ذي صعد واصباب قال في الضوء اي بل رب بلد
وهي منها بمعنى المقانع والاصباب جمع صبب هو ضد الصعود انتهى كلامه

والصعد

والصعد جمع صعود وهو المرتفع من الارض خلاف
الهبوط والاصباب جمع صبب وهو ما انحدر من الارض
وهو بمعنى الهبوط اي رب مفازة ذات ارتفاع وانحدار
سرت اعرابه فقوله بل بلد متعلق بعامل محذوف وهو سرت
وقوله ذي صعد صفة بلد واصباب معطوف على صعد و
الاستشهاد هو ان كلمة رب كانت مضمرة بعد بل كما
تكون بعد الواو والفاء ومن ذلك اي من اضمار
العامل السماعي كان اي اضمار لفظ كان في قولهم اي قول
العرب الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان
عملهم خيرا فخيرا منصوب بكان المقدر مع اسمه بقرينة
حرف الشرط لانه لا يدخل الا على الفعل وهو اي كان
من العامل السماعي كما ذكر في الانواع الاربعة للعامل
السماعي من الافعال وهذه السماعية المذكورة
من قوله منه اضمار ان بعد حروف الستة الى ههنا
لا تقتضي الا مع وجود شيء آخر قبله اي قبل العامل المضمر

فجزاؤهم ح

كما ذكر في الامثلة التي سبقت فانه ذكر ان اضمار ان
الناصبة بعد حروف الستة واضمار ان الشرطية بعد الامر
والنهي والتمني والعرض فيكون اضمارهما بعد شيء دال
على اضمارهما ويرد على منع القاطع قولهم الله لافعلن
بتقدير بالله لافعلن فحذف حرف الجر وهو الباء وبقي الجر
في لفظة الله مع انه لم يذكر شيء قبله يدل على الباء المقدر فاجاب عنه بقوله
واما الله لافعلن فشاذ اي مخالف للقياس اذ القياس
ان يذكر شيء قبله يدل عليه والعوامل القياسية للحرف
اي لا تقدر مع بقاء عمله الا بدليل حال اي يكون حال
على وجه يدل على العامل المقدر او بدليل ما سبق من الكلام
لان القرينة الدالة على المقدر اما حالية او مقالية
فمن الاول اي فمن حذف العامل بالقرينة الحالية قولك
للمتهيئ للسفر اي المتهيئ او في حقه لا ان يكون المتهيئ
المخاطب ولهذا كان المقدر يريد وابصر على الغيبة دون
تريد وابصر مكة بالنصب اي يريد هذا المتهيئ مكة
على الخطاب م

عليه اي على الفعل المضمر م
اعلم ان الفعل يضمر ويترك معموله بحاله وذلك حيث يكون
دليل من الحال او المقال فالاول نحو قولك وقد رايت
من يتهيأ للسفر مكة اي يريد مكة فاضمرت يريد لان الحال
يدل عليه وهكذا اذا سمعت المستهلين قد كبروا فقلت
الهلال بالنصب باضمار ابصروا او قولك للمستهلين الهلال
باضمار يريد في الاول واضمار ابصروا في الثاني ففي هذين
المثالين قد حذف الفعل وهو من العوامل القياسية
ومن الثاني اي من اضمار العامل القياسي بدليل ما سبق
من الكلام قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا باضمار
نتبع لانه لما قالوا كونوا هودا او نصارى علينا فملة
منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لانه ما سبق من الكلام
عليه وهو قوله تعالى كونوا هودا او نصارى لانك
لما اضربت عن قولهم كونوا ونصبت الاسم بعدها
دل ذلك انك تريد نتبع ومنه اي من الثاني وهو
ما حذف فيه العامل القياسي بدليل ما سبق من الكلام

قول القائل من فعل هذا فقلت فجوابه زيد اى فعله زيد
باضمار فعله والاضمار اى اضمار العامل القياسية
بدون ذلك اى بدون دلالة الحال او بدون
دلالة ما سبق من الكلام لا يجوز لانه اذا لم يكن
قرينة دالة على ان المحذوف اى شئ هو لم يعلم
مراد المتكلم من كلامه فيلغو كلامه ولا يفيد شيئا
للمخاطب وقريب من هذا اى من حذف العامل
القياسى بدليل ما سبق من الكلام الاضمار اى اضمار
العامل على شريطة التفسير الشريطة والشرط
واحد واضافتها الى التفسير بيانية اى ما اضمر
عامله بناء على شريطة هى تفسيره اى تفسير العامل
فيما بعده وانما حذف العامل احترازا عن الجمع
بين المفسِّر والمفسَّر والاضمار على شريطة التفسير
على ما عرفه ابن الحاجب كل اسم بعده فعل او شبهه
مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه

هو

هو او مناسبه لنصبه وانما كان الاضمار على شريطة
التفسير قريبا من الاضمار الذى هو بدليل ما سبق
من الكلام لان الدليل الدال عليه اى على العامل
المضمر فى الاضمار على شريطة التفسير لفظ
لان العامل المضمر فى زيدا ضربته ضربت لان التقدير
ضربت زيدا ضربته فالدال على ضربت المقدر هو
ضربته المذكور فيكون الدال لفظا ايضا
اى كما كان الدال فيما سبق لفظا لان الدال
على اضمار تتبع قوله م كونوا هودا او نصارى
الا ان الفرق بينهما انه اى ان اللفظ الدال
على المضمر فى الاضمار على شريطة التفسير يعقبه اى
يجئ الدال عقيب المضمر فان الدليل الدال على اضمار
لفظ ضربت فى زيدا ضربته هو واقع عن ضربت وهو ضربته
والدليل فى القسم الاول ما سبق من الكلام
لان الدال على اضمار تتبع قوله كونوا هودا

ولاجل ذلك لم يكن الاضمار على شريطة التفسير من هذا القسم بل كان قريبا منه لانه كان الدال لفظا لاحقا

[illegible]

٢

[illegible]
أو نصاري أي متقدم
على تتبع [illegible]

او نصاري وهو متقدم على تتبع والحمد لله
على التمام والصلوة على نبيه محمد سيد الانام
وعلى آله واصحابه مؤيد الاسلام قد اتفق الفراغ
بنان المؤلف الفقير عن املاء هذا الشرح
لخطه في شهر جمادى الآخرة من شهور
سنة ثمان وتسعين
وتسعمائة

كتبه مصطفى بن شيخ سنان ابن المؤلف في
شهر رمضان من شهور سنة
سبع والف زاد الله
قدره آمين